جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم :العلوم السياسية والعلاقات الدولية



الرقم التسلسلي:......................

رقم التسجيل : M SP/03/12

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : دراسات سياسية مقارنة

العنـــوان

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول إفريقيا

دراسة حالة القرن الإفريقي 1990–2013

إعداد الطالب

ميلود وضاحي

تاريخ المناقشة : 23 جوان 2015

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

- د. عبد الله هوادف	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا.
- د. محمد شاعة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا.
- د. أحمد باي	أستاذ محاضر أ	جامعة الحاج لخضر باتنة	ممتحنا.
- د. عمر مرزوقي	أستاذ محاضر أ	جامعة الحاج لخضر باتنة	ممتحنا.
- د. سعيد ملاح	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا.

السنة الجامعية 2014 / 2015

شكر وتقرير

أشكر أستاذي المشرف الدكتور محمد شاعة على قبوله الإشراف على رسالتي هذه، وعلى صبره الشديد ، حيث قدّم لي التوجيهات والنصائح التي ساعدتني كثيرا على إنجاز هذا العمل خاصة من الناحية المنهجية.

كما أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مسيلة كل باسمه وعلى رأسهم الأستاذ نور الدين دخان وعلى كل التسهيلات المقدّمة من طرفهم.

وأشكر السيد عمور منصور مدير التشغيل السابق لولاية تيارت ورؤساء المصالح على تفهماتهم وصبرهم فجزاهم الله ألف خير.

وأخيرا أشكر كل من ساعدني في إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد خاصة زميلي بلخضر طيفور أستاذ العلوم السياسية بتيارت.

إهداء

اهدي هذا العمل إلى:

أبي وامي اللذان سهرا على تربيتي وتوجيهي.

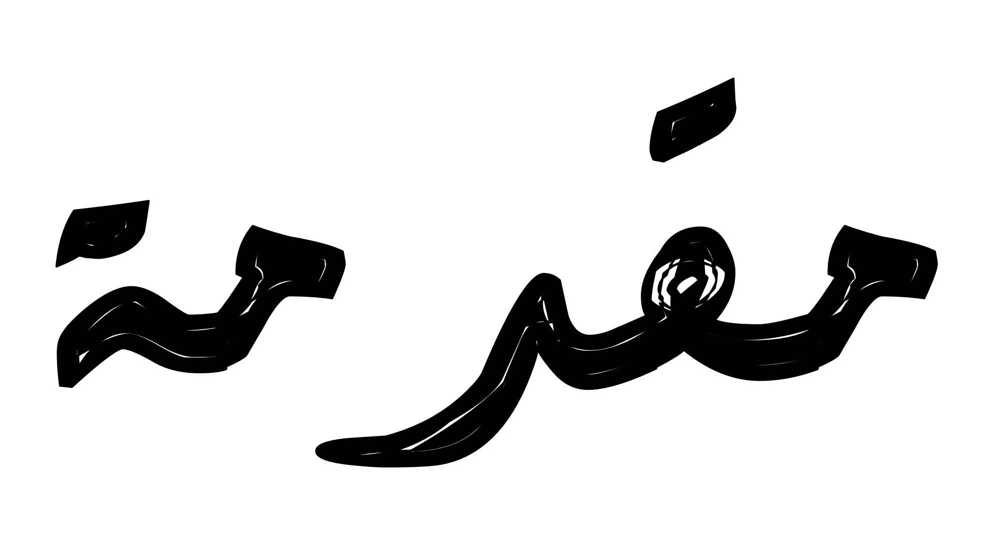
إلى أختي الغالية خليدة.

إلى خطيبتي ورفيقة دربي.

كما أهدي هذا البحث إلى أسرة العلوم السياسية بجامعة مسيلة والمشكّلة من أساتذتي المحترمين وزملائي الطلبة والإدارة والعمال ولا أنسى أسرة العلوم السياسية بجامعة وهران.

ولا أنسى أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى السيد عمور منصور مدير التشغيل السابق لولاية تيارت ورؤساء المصالح كل باسمه (واضح، عدّة، بختة، بوجناح)

وإلى صديقي زبوج علي


مقدمة

شهدت العلاقات الإفريقية الإسرائيلية منذ التسعينات العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية التي تختلف كليا عن مرحلة الحرب الباردة، حيث ساهمت العديد من العوامل في تغيير دينامية السياسة الخارجية الإسرائيلية في علاقاتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي مع القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة.

ولقد انطلقت السياسة الخارجية لدولة إسرائيل من قيم ومبادئ ثابتة تسعى من خلالها ضمان أمنها القومي، حيث تجعل في طليعة أهداف سياستها الخارجية تثبيت وجودها كدولة طبيعية ذات سيادة في بيئة إقليمية محفوفة بالمخاطر حسب وجهة نظر وإدراك الإسرائيليين.

وفي ظلّ المتغيرات الإقليمية والعالمية التي سادت العالم بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، تمكّنت إسرائيل من تمتين علاقاتها بعدد من الدول الإفريقية في كافة المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية بغية تحقيق عدد من الأهداف والمقاصد منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي وتجاري، حيث تبقى للأهداف الأمنية خصوصية هامة في سياسة إسرائيل الخارجية تجاه منطقة القرن الإفريقي.

لذلك تستند إسرائيل على مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لتأمين وجودها وحفظ أمنها وتمكين علاقتها مع كثير من دول العالم ولاسيما الدول الفقيرة والضعيفة، مستخدمة العديد من الوسائل والأساليب، وفي ضوء ذلك ركزت هذه الدراسة على تحليل الإطار الشامل للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي باعتباره موقعا استراتيجيا ومحطّ أنظار القوى العالمية.

ومن خلال هذه العلاقات التي أقيمت مع دول القارة نجد إسرائيل تحاول تطويق العالم العربي، حيث تشكل خطرا كامنا على أمنه واستقراره بدءا من حركة المرور في

البحر الأحمر وضمان تدفق مياه نهر النيل والعلاقات الحدودية مع شمال إفريقيا، فضلا عن بروز بعض القوى الإقليمية الجديدة التي أصبح لها دور في المنطقة مثل الدور الإيراني.

دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

الرغبة في التخصص في مجال الدراسات السياسية الإسرائيلية وتكوين رصيد معرفي ومعلوماتي حول إسرائيل، وهذا الاهتمام بدأ في الحقيقة منذ مرحلة الليسانس حيث لاحظت أنّ هناك عدد قليل ممن يهتم بالشأن الإسرائيلي.

المشاركة في إثراء الأطروحات والدراسات التي تدفع إلى حلّ المشاكل المتعلقة بالعلاقات الإسرائيلية الإفريقية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية والإستراتيجية.

المحاولة في مسايرة الاهتمام بالدراسات التي تركّز على مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتحديات التي أصبحت تفرضها، خاصة على الدول الصغيرة والضعيفة من الناحية السياسية والاقتصادية.

الدوافع الموضوعية:

معرفة الآثار (الإيجابية والسلبية) المترتبة عن علاقة إسرائيل بدول القرن الإفريقي تحديدا.

فهم السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تثير العديد من التساؤلات والانشغالات خاصة مع دول إفريقيا عموما، التي كانت تعتبر ساحة نفوذ القوى التقليدية المنافسة (فرنسا، انجلترا، إسبانيا، البرتغال...).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الإسرائيلية وذلك اتجاه منطقة مهمة في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ستعمل الدراسة على تتبع وتفسير استراتيجيات إسرائيل في التعامل مع هذه الدول، خاصة وأنها منطقة شديدة التعقيد نظرا لتوفرها على ثروات طبيعية كالبترول والمعادن النفيسة، علاوة على احتلالها الموقع الاستراتيجي في القارة خاصة الممرات البحرية ومنابع الأنهار.

كذلك يستمد الموضوع أهميته من كونه يسلط الضوء على فترة ما بعد الحرب الباردة والتي صاحبها العديد من التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي، وبروز عصر العولمة الأمريكية وما صاحب ذلك من تغيرات في النظم الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القرن الإفريقي، مما كان له تأثير على تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، ومن ناحية أخرى كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي العديد من الانعكاسات على التوازنات الإقليمية في هذه المنطقة وعلى السياسة الخارجية الإسرائيلية.

كذلك تناولت الدراسة موضوعا حيويا وهامّا للأمن القومي العربي ومصادر تهديده، حيث تحاول استكمال الدراسات السابقة التي تناولت سياسة إسرائيل الخارجية تجاه مناطق مختلفة في العالم.

أهداف الدراسة:

1.توضيح أهمية منطقة القرن الإفريقي بالنسبة لإسرائيل التي باشرت جهودا مكثّفة لتعزيز علاقاتها بالمنطقة، ومحددات السياسة الخارجية الإسرائيلية التي لها علاقة وطيدة بالأهداف الإستراتيجية والأمنية والسياسية والاقتصادية.

2.السعي إلى فهم السياسة الخارجية الإسرائيلية القائمة على نظرية الأمن، وذلك من خلال التفوق العسكري واكتساب الشرعية والهيمنة والتحكم في المنطقة وتطويق الدول العربية، وذلك بالتوجه نحو دول القرن الإفريقي الذي ظلّ دائما يشكل جزءا من الصراع العربي–الإسرائيلي.

3.فهم عملية صنع قرار السياسة الخارجية الإسرائيلية في ظل المستجدات الإقليمية وفي ظلّ تغير النخب الحاكمة.

الإشكالية:

تُعتبر دراسة السياسة الخارجية لدولة إسرائيل اتجاه دول القرن الإفريقي من الدراسات التي تثير العديد من الانشغالات والتساؤلات التي تدور في ذهن العديد من الباحثين والدارسين، حيث يكون هناك حذر في تحليل واختيار البدائل من طرف الجانب الإسرائيلي للوقوف على أنجعها مع مراعاة الظروف المحيطة بالقضايا محل الاهتمام.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة بالسياسة الإسرائيلية إلى محاولة فهم الأوضاع الجديدة للمحيط الدولي من خلال وضع ترتيبات وخيارات تتناسب مع التحديات الجديدة.

ومما سبق ذكره تتمثل الإشكالية البحثية فيمايلي:

- **كيف تتحدّد طبيعة وأولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول القرن الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد على تفكيك الموضوع:

1.ما هي الظروف والمفاهيم الأساسية المتحكمة في معادلة الأمن من المنظور الإسرائيلي؟

2.فيما تتمثل الأسس النظرية التي يمكن الاعتماد عليها في فهم وتفسير عملية صنع القرار الخارجي الإسرائيلي؟

3.ما هي الأهمية الجيواستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القرن الإفريقي ضمن أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية؟

4.ما هي الحوافز والفرص المتاحة للسياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة القرن الإفريقي؟

فرضيات الدراسة:

-يلعب مفهوم الأمن من المنظور الإسرائيلي دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه القرن الإفريقي.

-تبقى الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية مرهونة بتوثيق العلاقات مع دول القرن الإفريقي.

مناهج الدراسة:

يعتبر المنهج طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لاتساع مجال الدراسة يمكن الاعتماد على نوع من التكامل المنهاجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محلّ الدراسة.

المنهج المقارن: يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات الاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر أو مقارنتها في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية، ويتيح استخدام هذا المنهج التعمّق والدقة في

الدراسة والتحكم في موضوع البحث أو جانب من جوانبه، بحيث أحيانا تكون المقارنة ضمنية تفهم من سياق البحث.

ويبرز استعمال المنهج المقارن في رصد أوجه التشابه والاختلاف خاصة عندما نركّز في المقارنة على صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية في ظل تغير النخب الحاكمة.

المنهج الوصفي: هو طريق يعتمد عليها الباحثون على معلومات وافية تصوّر الواقع محل الدراسة، حيث تسهم في تحليل ظواهره وذلك أحيانا بالاعتماد على مناهج أخرى كمنهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة، ويهدف المنهج الوصفي إلى تحديد المشاكل الموجودة وتقسيم الظواهر بناءً على جمع المعلومات.

وذلك من خلال عرض بعض التطورات التي عرفتها العلاقات الإسرائيلية ودول القرن الإفريقي ومحاولة التحليل بعيدا عن سرد الوقائع والأحداث.

منهج دراسة الحالة: يتميز هذا المنهج بكونه يهدف إلى التعرّف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية بحيث تجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها وتقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعاتها، ثم نتوصّل إلى نتيجة واضحة بشأنها.

حيث يتم تسليط الضوء على منطقة القرن الإفريقي وذلك بغية الوصول إلى فهم الحقائق والخلفيات التي من شأنها الإجابة على الإشكالية محلّ الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

يعتبر موضوع الأمن القومي الشغل الشاغل للعديد من الأنظمة السياسية سواء تمّ تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات.

وعليه، فهو يحظى بأهمية كبيرة وبأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات، كونه محورا للسياسة الخارجية لمجموعة من الدّول، وبالنسبة

للسياسة الخارجية يُعدُّ الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية وموضوعاتها التقليدية، كما أنه اكتسب أهمية خاصة، في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة التي أدت إلى تنامي حدة التهديدات اللانمطية.

وبناءً على مرونة مفهوم الأمن سيتم استعراض تطور نظرية العلاقات الدولية وفحص نظرتها له وفق مستويات مختلفة.

تنظر النظرية الواقعية إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات قوة، حيث يتعيّن علينا الرجوع إلى اليونان القديمة والصين، قصد التعرف على جذور هذه النظرية، إذ أسس "توسيديدس" للواقعية بقوله: أنّ إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع فإنّ القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبّل ما لا يستطيع رفضه، وقد أكّد هذا الرأي نيكولا ميكيافلي في كتابه "الأمير" والذي نصح فيه الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار.

وهنا تعتبر الدولة فاعلا وحيدا في العلاقات الدولية ما يجعل الفاعلين من غير الدول كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية وغيرها لا تعتبر فاعلين من المنظور الواقعي ونسمي هذه الحالة بالافتراض دولاتي-التمركز (أي متحور حول الدولة).

وفي هذه الحالة يتمثل دور الدولة في حماية نفسها من الدول الأخرى وذلك مرادف للأمن القومي، الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح دولة معينة من أعدائها، فعندما تحاول الدول الصراع من أجل القوة لحماية نفسها ومصالحها المحدّدة بزيادة مستويات القوة لديها، فهي بحاجة في ذلك إلى قرارات عقلانية حول الأمن، والهدف من ذلك هو سعيها الدائم لتعزيز مصالحها في إطار ما يسمى بالسلوك العقلاني للسياسة الخارجية.

أما الليبيرالية فهي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية، وبديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.

وقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط أسس هذا التصور عندما اقترح إنشاء فيدارالية تضم دول العالم، وهي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي ولسون في تصوره لعالم يسوده الأمن، وهو الذي قرّر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إنشاء عصبة الأمم لتعزيز السلام في العالم.

لكن أدّت الفاشية في كل من ألمانيا واليابان إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث لم يتمكن نظام الأمن الجماعي من فرض نفسه تاركا المجال للأمن القومي والتحالفات التي ميزت العالم خلال فترة الحرب الباردة، وعليه عملت العديد من البلدان في هذه الفترة على إنشاء منظمات للأمن الجماعي في مواجهة منظور الأمن القومي.

وهذا ليس بهدف تعزيز أمنها العسكري فحسب بل الاقتصادي والثقافي أيضا، ومن بينها الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وغيرها.

وهنا جاءت المقاربة الواقعية لتشرح مفهوم الأمن كقيمة في الحياة حيث تكمن المعضلة في الإجابة على السؤال التالي: عن أي أمن نتحدّث؟ هل هو أمن الدولة أم النظام أم الأفراد؟ وهل هذا الأمن يقصد به الأمن العسكري فقط أم الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى الأمن الإنساني؟

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1994والذي دعى من خلاله لإلقاء الضوء على أمن البشر

– الإنسان– باعتباره أهم القيم الواجب الحفاظ عليها وتأمينها والدفاع عنها، حيث بدأ العلماء يركزون على دراسة متغيرات غير عسكرية– غير عنيفة وآثارها على الدول مثل الفقر، التخلف، الأمراض، الأوبئة، التغيرات البيئية، التلوث البيئي، الأمن الشخصي... بصورة تجعل من البشر محورا للدراسات الأمنية، وليس الدول أو النظام الدولي كما ظلّ سائدا في السنوات السابقة لفترة الحرب الباردة.

ومن بعد عرض نظرية العلاقات الدولية لمفهوم الأمن ومستوياته التمسنا من خلال استقراء أدبيات الدراسة أهمية المسائل الأمنية في السياسة الخارجية الإسرائيلية وذلك بإعطائها أولوية في إقامة علاقاتها مع دول القارة الإفريقية عامة ودول القرن الإفريقي خاصة، حيث سيتم التطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم الأمن وتأثيره على السياسة الخارجية الإسرائيلية، وذلك على كل المستويات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

أدبيات الدراسة:

كتاب "أسرار مكشوفة التسلح النووي والسياسة الخارجية الإسرائيلية" للدكتور إسرائيل شاحاك، والذي يوضح من خلاله المحاور الكبرى للسياسة الخارجية الإسرائيلية، بحيث يركز على فترة ما بعد اتفاق أوسلو والتي شهدت بعض التحولات فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية مع العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وعليه يبرز أفضلية العامل الأيديولوجي في تحليل السياسة الإسرائيلية وذلك بعد التطرق إلى دور اللوبيات في الولايات المتحدة وتعاطفها مع إسرائيل خاصة في قضية إيران.

كتاب "**فيروس التعصب حل الشفرة السياسية الإسرائيلية**" للباحث أولك نيتسر والذي يعتبر خبير في العلوم السلوكية بحيث يشير إلى ظاهرة نفسية أصابت

المجتمع الإسرائيلي من سياسيين وعسكريين تشكلت في أنماط التفكير السياسي والأيديولوجي والديني وحتى غير الديني، مما كان له الأثر البالغ في توجه السياسة الإسرائيلية خاصة فيما يتعلق بالهاجس الأمني والقوة العسكرية، وهذا ما يجعل البيئة السيكولوجية لصانع القرار الإسرائيلي بيئة خاصة.

كتاب "**إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيوواستراتيجية**" للدكتور معين أحمد محمود حيث يقدم لنا دراسة موضوعية توضّح لنا الرؤية في المجال الجيواستراتيجي، فيكشف مخططات الدولة العبرية لمحاصرة الواقع العربي بأضخم كتلة بشرية آسيوية، حيث يسرد حقائق تاريخية وسياسية في سياق أكاديمي منتظم يبرز فيه التغلغل الصهيوني في آسيا، حيث تكتسب علاقات التعاون الصفة العسكرية والتي تظلّ الرّكن الرئيس والثابت في مجالات العلاقات الثنائية بين تل أبيب وكل دولة من هذه الدول: الصين، الهند، تركيا، جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ودول جنوب آسيا.

تقسيم الدراسة:

يُعنَي الفصل الأول بالإطار العام لدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال تقديم إسرائيل كدولة حديثة ولدت وسط بيئة عربية في ظروف تاريخية وإقليمية جعلت منها دولة تضع ضمن أولوياتها القضية الأمنية، بحيث تم التعريج على أهم المدارس والمقاربات النظرية التي حاولت تفسير السياسة الخارجية وربطها بالسياسة الخارجية الإسرائيلية، وذلك من خلال إبراز القدرات التفسيرية للنظريات الواقعية والليبيرالية ثم البنائية التي ظهرت كإطار جديد في حقل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، بحيث تولي أهمية إلى العامل الأيديولوجي والقيمي (الهوية والأفكار). وبعدها

في المبحث الثالث تمّ عرض المؤسسات أو الوحدات القرارية في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية رسمية كانت أو غير رسمية.

يهتم الفصل الثاني بالأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي ورؤية إسرائيل لهذه المنطقة من خلال تفاعلاته الداخلية والإقليمية، مما يجعل هذه الدولة تحاول التغلغل وسط تنافس دولي جديد في ساحة ظهرت فيها فواعل تسعى لفرض منطقها، وهنا يأتي ذكر محددات السياسة الخارجية الاسرائيلية في المبحث الثالث وعلى رأسها المعضلة الأمنية وتليها المحددات الاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصل الثالث فخصص لمضامين العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الإفريقي حيث تم عرض مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية لنصل في الأخير إلى ذكر أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية وآفاقها المستقبلية في المنطقة وفق رؤية إستراتيجية.

الفصل الأول

الإطار العام

لدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه إفريقيا

يقرّ معظم الباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية بصعوبة وتعقد التحليل والدراسة في مجال السياسة الخارجية، إذ أنها ظاهرة معقدة تستوجب الوقوف عند كل مرحلة من مراحل عملية صنع القرار الخارجي، فالدولة لابد لها أن تفهم جيدا البيئة التي تعيش فيها وسلوكيات الدول المكونة لتلك البيئة كي ترسم أهدافا مقبولة وعقلانية ويمكن تحقيقها انطلاقا من الإمكانات والوسائل المتاحة لديها.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى طبيعة السياسة الخارجية التي تقوم على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية في نسق – System– يتألف من ثلاث أبعاد يتمثل أولها في المدخلات تليها القرارات وثالثها هي المخرجات.[1]

ومن خلال هذه الأبعاد نصل إلى برنامج عمل يحقق أهداف الدولة خارجيا وتقييم أدائها من خلال مقارنتها بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة مسبقا لها، وهو ما يُعبر عنه بفعالية سياستها الخارجية وبأقل قدر من الموارد بالإضافة إلى الكفاءة، وذلك للوصول للعقلانية في اتخاذ القرار الخارجي.

وهناك معايير أخرى لتقييم أداء برنامج السياسة الخارجية وهي:

– الأنساق: أي انسجام وتكامل كل أبعاد برنامج السياسة الخارجية (التوجهات، الأهداف، الأدوار).

– الإستمرارية: أي وجود منظور استراتيجي بعيد المدى للسياسة الخارجية على مستوى الصياغة والتنفيذ.

– التوافق: توافق السياسة الخارجية مع الظروف الدولية والداخلية، وكذلك مع قدرات الدولة بشكل عام.

---

1 – محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص 466.

– التكيف: ومعناه القدرة على التأقلم وتعديل السياسة طبقا لتغير الظروف.[1]

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاثة محاور رئيسية جمعت في مباحث ثلاث بحيث يتناول المبحث الأول تشخيص الهاجس الأمني والأساس الوجودي لدولة إسرائيل، والذي يوضّح طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي وسط ظروف تاريخية جعلت من إسرائيل دولة لها خصوصية في علاقاتها مع الدول الأخرى، كما يتطرق المبحث الثاني إلى تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية وذلك بعرض أهم المقاربات النظرية وربطها بالواقع الإسرائيلي، لننتقل في المبحث الثالث إلى عرض أهم الوحدات القرارية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

1 – محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 467.

المبحث الأول: تشخيص الهاجس الأمني والأساس الوجودي لدولة إسرائيل:

يعتبر قيام الدولة الإسرائيلية في قلب الوطن العربي نتيجة لتلاقي المصالح الاستعمارية الغربية مع الأهداف والمصالح الإسرائيلية والتي تبلورت بشكل عملي بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897، وكان لبريطانيا الدور الأساسي في قيام هذا الكيان، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م وانخفاض دور بريطانيا السياسي وأدائها نسبيا برزت الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح لها الدور الأساسي والكبير في دعم وحماية (إسرائيل) ومصالح الحركة الصهيونية، ومن هنا كان لابدّ من الإشارة إلى الظروف التاريخية والإقليمية وما كان لها من تأثيرات على انتهاج بعض التوجهات الخاصة بالأمن والسياسة الخارجية باعتبار إسرائيل دولة دخيلة في المنطقة[1].

المطلب الأول: الظروف التاريخية والإقليمية لقيام النظام السياسي الإسرائيلي:

أ.الظروف التاريخية والإقليمية:

تمتلك فلسطين موقعا جغرافيا استراتيجيا مميزا في المنطقة العربية والعالم بأسره، أثار الأطماع الاستعمارية والصهيونية لإقامة هذا الكيان في قلب الوطن العربي، بحيث تشكل فلسطين منطقة نشيطة وحيوية لخطوط المواصلات ومعبر بحري ومنفذ جوّي لأوربا من اتجاه الشرق، كما تقع كذلك بالقرب من الشريان المائي الحيوي، الذي يعتبر محطّا للأطماع الصهيونية الإسرائيلية بشكل خاص والغربية بشكل عام، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

---

1 – مهند النداوي، **إسرائيل في حوض النيل –دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 70.

من هنا بدأت مرحلة الإعداد لتحقيق الغاية الصهيونية ببث الدعوة وتشجيع العودة إلى صهيون، وذلك من خلال مخطط مرسوم ومنظم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين برئاسة الصحفي (ثيودور هرتزل)، والذي يهدف إلى إعادة إنشاء ما يسمى بالوطن القومي اليهودي في فلسطين، واستمرت هذه المخططات والمرامي الاستعمارية حتى تمكن الصهاينة من تحقيق هدفهم الأول من خلال إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 ماي 1948[1].

لقد كانت أرض إسرائيل مسقط رأس الشعب اليهودي، حيث تكونت هويتهم الروحية والدينية والقومية، وهنا حقق هذا الشعب الاستقلال وأنشأ ثقافة كان لها أثر قومي وعالمي مما أدى إلى عودة اليهود بأعداد كبيرة في العقود الأخيرة، استصلحوا القفار وأعادوا إحياء لغتهم، بنوا المدن والقرى، وأسسوا مجتمعا قويا دائم النمو، له حياته الاقتصادية والثقافية الخاصة، الداعي إلى إقامة السلام والدفاع عن أنفسهم في نفس الوقت، ومن خلال هذه العبارات يتبين التبرير الحقيقي للحق في امتلاك الأرض على أساس السابقة التاريخية بوجود دولة إسرائيلية مستقلة وذات سيادة في المنطقة، بحيث يعتبر إعلان قيام دولة إسرائيل 1948م، مجرّد إعادة إنشاء للدولة اليهودية، وبالتالي إعادة لصياغة وعد بلفور الذي أعلن قبل واحد وثلاثين عاما من إنشاء الدولة المعاصرة التي تعتبر إعادة بناء لما كان موجودا في الماضي.

وقد عبّر عن ذلك موشى ديان في حديثه مع طلبة الجامعة العبرية في عام 1968 بقوله حصلنا على الدولة وحققنا الاستقلال السياسي وكان هذا بمثابة الروح، أما الجسد الذي ألبس لهذه الروح من الحدود والمناطق فكان يجب –من ناحية الكم– أن يكون بالقدر اللازم للاحتفاظ بهذه الروح... ومن أجل تحقيق هدف الصهيونية

1- مهند النداوي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

النهائي، عمل الزعماء والقادة الإسرائيليون على وضع إستراتيجية عليا تحافظ على كيان هذه الدولة[1].

بعد حرب 1956 والاستيلاء على سيناء أشار بن غوريون إلى إنشاء "مملكة إسرائيل الثالثة"، وذلك بإعادة بناء الماضي الإسرائيلي على أسس علمية، بحيث كان للدراسات التوراتية تأثيرا كبيرا في السياسة الإسرائيلية.

وهذه الرؤى السياسية والادعاءات المستوحاة من التوراة يتم تأكيدها في الأغلب من خلال تكوين صورة عن الماضي لإسرائيل القديمة في خطاب الدراسات التوراتية، ومن المفارقة أن تجد قوة عظمى تصورتها التوراة العبرية والباحثون العبريون المعاصرون، وهي تعكس الميزة المهيمنة في موضوع القوى العظمى في تاريخ المنطقة إلى درجة أنّ التاريخ الفلسطيني لم يعد موجودا على الإطلاق.

وانطلاقا من هذه الخلفيات التاريخية بدأت السياسة القومية لإسرائيل تتجلى في نظرات استراتيجية شملت كل المجالات ساعية إلى تحقيق أهدافها بما يضمن أمنها القومي، مراعية في ذلك عامل الزمان والمكان والمحيط الدولي الذي يتكون بالأساس من مجموعة متشابكة من المقومات والمفاهيم والعناصر والأغراض التي سيطرت دائما على عقيدة وأمن إسرائيل، وفي هذا الصدد حذّر ناحوم جولدمان رئيس الوكالة اليهودية سنة 1925 من عدم تمكّن إسرائيل من الصمود داخل قلعة محصّنة في محيط عربي عدائي معتبرا أنه لا وجود لإسرائيل على المدى الطويل، إلا إذا ارتبطت بالمنطقة وأقامت جسورا من التعاون مع العرب والدول الأخرى لتضمن الخروج من حالة

1- وايتلام كيث، **اختلاق اسرائيل القديمة (إسكات التاريخ الفلسطيني)**، ترجمة: سحر الهنيدي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1999، ص ص 178-179.

الحصار إلى حالة الامتداد والانتشار والاندماج في نظام إقليمي تُـــرسى دعائمه على التعاون الاقتصادي القادر وحده على فرض هيمنة إسرائيلية مطلقة على العالم العربي.

من جهة أخرى صرّح شيمون بيرز بأنّ السلام أولا وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرّر من صراعات الماضي ومستعد لأخذ مكانة في العصر الحديث ضمن نظام عالمي جديد.

ثم عاد عام 1993 ليقول بانّ المشكلة التي لا يفهمها الناس هي أننا لا نقترح بناء شرق أوسط جديد، بل نقترح أن يقوم الشرق الأوسط بتبني مواقف من أجل وضع عالمي جديد، فكما نرى المشكلة ليست في ما إذا كانت إسرائيل ستندمج في الشرق الأوسط ولكن في ما إذا كان الشرق الأوسط سيندمج في القرن.

ومن هنا يمكن فهم كيفية تكوّن طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي وسط بيئة إقليمية وعالمية جديدة

ب.النظام السياسي الإسرائيلي:

يعتبر النظام السياسي الإسرائيلي من الأنظمة الحديثة التكوين والفريدة في نشأتها ولها خصوصية معيّنة، سواءً كان ذلك في الكيفية التي تجمعت بها عناصر قيام الدولة أو من ناحية إدارتها لمواطني هذه الدولة، أو من ناحية تعريف نفسها بأنها دولة يهودية ديمقراطية أو من ناحية وظيفتها، الأمر الذي يعطى مدلولات متعددة ومتناقضة على طريقة الحكم وعلاقتها بمكوناتها وأبعاد المجتمع الإسرائيلي، الذي يفسّر طريقة إدارة الحكم وصناعة القرارات في السياسة الخارجية التي تتأثر بالبيئة الداخلية، فإنّ طبيعة النظام السياسي من حيث كونه ديمقراطيا أو غير ديمقراطي قد تؤثر في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، فالطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي تلقي بضغوط على

أجهزة وصنع القرارات الخارجية على نحو لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديمقراطية، كما أن الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي توسع مجال الخبرة على عكس الأنظمة غير الديمقراطية التي تعمل على تركيز هذه العملية وحصرها في أضيق نطاق ممكن[1].

من الناحية القانونية تواجه إسرائيل مشكل صياغة دستور مدون للدولة وذلك منذ إعلان قيامها، وهذا راجع إلى تعارض الآراء حول صياغة هذا الدستور وترجع الرغبة في عدم إقرار دستور مدوّن لدولة إسرائيل لمجموعة من الأسباب:

-رفض الاتجاه الديني وضع دستور للدولة العبرية غير التوراة واعتبار الحاخامات هم قادتها.

-إنّ غالبية اليهود في العالم لا يزالون خارج إسرائيل حيث يقولون غير ممكن أن تضع الأقلية دستور يلزم الأغلبية الساحقة.

-وضع الدستور معناه تحديد حدود الدولة التي لم تشكل نهاية المشروع الصهيوني الذي هدفه دولة لكل اليهود في العالم، ومن غير المنطقي وضع دستور يكبّل مواطني الغد الذين لم يكونوا شركاء في وضعه ولا يعكس الإرادة الشعبية بمجملها[2].

إنّ التناقص والتعقيد في النظام السياسي الإسرائيلي ليس ناجما عن عدم وجود دستور مدوّن، بقدر تبنّيه مبادئ وقوانين أساسية (دستورية) متناقضة كإعلان قيام دولة إسرائيل اليهودية الديمقراطية الذي ينم عن حالة خوف نفسية عكست حالة من العدوانية وعدم الثقة بالآخرين، كما أنّ لارتباطاتها الدولية بحكم نشأتها الوظيفية

1- مقلدا إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 375.

2- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **الحكم والإدارة في إسرائيل**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص 09.

المتناقضة لمصالح الإقليم ميزة خاصة، مع ترجيح السبب السياسي المرتبط بتطلعات النخب الحاكمة وأهدافها التي تتطوّر مع تغيّر ميزان القوى تبعا لطموحاتها.

وهذا ما يجعل إسرائيل لا تزال تبحث عن ذاتها وغير واثقة بأنها دولة، ذلك ما دعا مناحيم بيغن (رئيس وزراء سابق) إلى القول: «إنه لم يتوافر لإسرائيل بعد الوقت كي تكون نظاما اجتماعيا محددا يتلاءم بقدر معقول من أجل الاستقرار»[1].

وعليه يبقى فقدان الإحساس بالأمن والاستقرار داعيا إلى استيلاء فكرة القوة على النخب الحاكمة وفتح المجال أمام المؤسسة العسكرية لكي تقرر سياسة إسرائيل وخاصة في الحرب والسلم والحدود، وهذا ما أدّى إلى حالة التسويق اللانهائية في إصدار الدستور.

وعليه تبقى إسرائيل تتعامل مع الديمقراطية كطريقة للحكم بشكل انتقائي وبشكل عام ينظر للمساواة فقط بين اليهود لا بين غيرهم، وبشكل أكثر عمقا فإنّ المجتمع الإسرائيلي لا تسوده الديمقراطية الليبرالية ولا التوافقية، إنما تسوده الديمقراطية الأثنية (أثنوقراطية) كما يصنفها العديد من المفكرين بأنها استبدادية الأكثرية.

ويمكن القول بأنّ إسرائيل تعاني من انفصام في شخصيتها الذاتية كونها تدّعي بأنها دولة لكل مواطنيها، حيث تسود الشروخ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالقانون الأساسي هو بمثابة كرامة الإنسان وحريته وهو عبارة عن تسوية بين اليهود المتدينين والعلمانيين من دون ضمّ العرب في إسرائيل في هذا التجمّع.

كما تعاني إسرائيل من عدم القدرة على ممارسة وظيفتها كدولة طبيعية لها علاقات طبيعية مع الدول الأخرى، وذلك نظرا للحالة الوظيفية التي أرادتها والتي

1- مهنا محمد نصر، مرجع سبق ذكره، ص 48.

خلقت حالة من العداء الدائم مع الجوار، والذي يعود جزء كبير منها إلى الطموحات العدوانية التوسعية للنخب الحاكمة ودخولهم في دوامة الحالة الأمنية الدائمة في داخل الدولة وخارجها، وخاصة استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية وما تشكله من عبء أمني دائم، والتي أثرت على كيفية صناعة واتخاذ القرارات السياسية، والمماطلة المستمرة في إصدار دستور يُعرّف هذه الدولة لمجتمعها وللآخرين.

كما أن الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمع الإسرائيلي التي تمدُّ الأحزاب بالكوادر وتفرز القيادات التي تصل إلى الحكم ومعها إجماع المجتمع بكيفية تشكّلُ الحكم الذي ينبغي للقائد أن يسلكه، لذا يتسع مجال الممارسة الديمقراطية في حالة البعد وعدم الاقتراب من الحالة الأمنية، وطالما هذه الحالة الأمنية هي الأساس الوجودي لدولة إسرائيل فإنّ الديمقراطية تفقد جوهرها من حيث التسلسل الإداري في اتخاذ القرارات، تطبيق مبدأ المساواة وبناء مشاركة سياسية سليمة تقوم على الإحساس بالمواطنة والانتماء وحرية المساهمة في صناعة القرار.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن من المنظور الإسرائيلي:

ثمة تعريفات كثيرة ومتنوعة للأمن القومي، الأمن الوطني، أو الأمن القطري وهي تعريفات تنتمي إلى اتجاهات مختلفة معظمها أجنبية تعكس جانبا مهما من التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن الذي بدأ معتمدا على القوة العسكرية وانتهى في إطار شمولي يشمل جوانب أخرى وعديدة من الحياة بتنوعاتها المختلفة والتي تعتمد التنمية الشاملة أساسا وهدفا.

1.تعريف الأمن الإسرائيلي:

ثمة أكثر من تعريف لمفهوم الأمن القومي من المنظور الإسرائيلي فاللواء ياسرائيل تال في مقال له بعنوان (الأمن القومي: أقلية مقابلة اكثرية) يرى أن الأمن هو[1]: ضمان أمن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية دون تحديد ماهية المصالح الحيوية وكيفية تحقيقها، أما اللواء متان فلنائي فيعرف الأمن بأنه: الإطار الذي يعمل فيه الجيش كجزء من جهد قومي عام يعبّر عن مجمل قدرات الدولة لضمان وجودها دون أن يحدّد ما المقصود بالجهد القومي العام، وما هي العناصر التي يتكون منها، مكتفيا بالإشارة إلى الجيش كأحد هذه العناصر وبالتالي فإنّ التعريفان يتّسمان بصفة التعميم وعليه يرى العقيد إيجال ألون أن الأمن القومي يتعدّى الدفاع عن شعب ضد جميع أنواع الأعمال (العدائية) من الخارج إلى كونه محصلة اتصالات للدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، والتي تعكس قوتها وجاهزيتها وقدرتها على التنفيذ من أجل حماية مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها وغايتها.

من خلال هذا التعريف تتضح معادلة الأمن الاسرائيلي المكوّنة من ثلاثة متغيّرات لا يمكن قياسها كمّيا بل كيفيا وهي القدرة القومية الموجودة كطرف في المعادلة، والغايات القومية كطرف آخر وبينهما الوسيلة المتبعة لتحقيق هذه الغايات، وحتى نتمكّن من فهم المعادلة يجب علينا أن نجزئها إلى مكوناتها الأساسية وهي:

-القدرة القومية: تتكون من القوة والجاهزية القومية، فقوة الدولة تعتمد على نظام الحكم فيها، أي متخذي القرارات والجيش ومساحة الدولة، أي عمقها الاستراتيجي وطبيعة حدودها وعدد سكانها، الطاقة العاملة والمقاتلة والموارد

1- يسرائيل تال، **الأمن القومي، أقلية مقابل أكثرية**، بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، 1980م، ص 62.

الاقتصادية المتوفرة، والجاهزية التي تشمل الإجماع الوطني حول قضية ما والتلاحم الاجتماعي والمعنويات والدّوافع.

-الغاية القومية: تتكون من رزمة المصالح والأهداف المتفق على تحقيقها بين أوساط النخبة وتوقيت تحقيقها في المدى القصير والمتوسط والطّويل.

وعليه تعتبر (معادلة الأمن القومي الإسرائيلي) أداة لضبط العمل الاستراتيجي الإسرائيلي بشقّيه التخطيطي والتنفيذي، فأي تعديل مثلا في القدرة القومية (استيعاب موجات الهجرة ورفع الإنتاجية الاقتصادية والتسلح واستقرار المؤسسة الحاكمة). يستدعي بالضرورة تعديلا مناسبا في الغايات القومية، أي تجنيد القدرة القومية من أجل تحقيق الأهداف القومية لإسرائيل.

2.الجذور الدينية والقومية للأمن الإسرائيلي:

يتأثر أي مفهوم سياسيا أو عسكريا إلى حدّ ما في أي مجتمع بالمنظومة الفكرية السائدة في ذلك المجتمع، والأمن الإسرائيلي كأحد هذه المفاهيم تأثر إلى حدّ بعيد بالخبرة التاريخية والمنطلقات الدينية والقومية التي آمن بها جزء كبير من اليهود وعملوا جاهدين على تحقيق أهدافهم وسط بيئة عربية كانوا يرونها تهديدا لأمنهم القومي.

أ.الجذور الدينية:

يعتقد اليهود وفقا للشرائع اليهودية بأنهم شعب الله المختار الذي رفعه وملّكه على الأرض ومكنهم على غيرهم من الأمم، حيث جاء في التلمود بأن كل ما يخص الأمم هو ملك للأمة اليهودية المؤهلة لأن تستولي عليها بدون أدنى شك، بحيث

حدّدت التوراة حدود دولة بني إسرائيل بكل دقة وتفصيل منذ أكثر من 35 قرن حسب المفهوم اليهودي[1].

لكن التعريف الجغرافي الدقيق لمصطلح (أرض إسرائيل) لا يزال موضع خلاف بين الصهاينة أنفسهم فبعض الصهاينة يرى أن إسرائيل تشمل (بالإضافة إلى فلسطين نفسها) كامل سيناء والأردن وسوريا ولبنان وأجزاء كبيرة أيضا من تركيا، ومنهم من يضع الحدود الشمالية عند منتصف الطريق عبر سوريا ولبنان عند خط العرض لمدينة حمص، وكان بن غوريون يؤيّد وجهة النظر هذه حيث ترسّخت تلك المعتقدات والشرائع العنصرية الفوقية في عقلية وفكر القادة الإسرائيليين والمفكرين، والدليل على ذلك قول بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول: أنّ اورشليم ليست فقط عاصمة إسرائيل واليهودية العالمية، إنها تفوق لتصبح المركز الروحي للعالم كما صورتها الشرائع السماوية، أما شارون فقد طالب رسميا أثناء انعقاد مؤتمر حزب الليكود عام 1993 بضرورة تبني إسرائيل (الحدود التوراتية) في سياستها الرسمية.

ب.الجذور القومية (الصهيونية):

تعرف الصهيونية كعقيدة قومية بأنها: الإيمان بالوحدة القومية لجميع اليهود المنحدرين من أصول يهودية فالسلالة أو العرق هي أساس الوحدة القومية بين اليهود، أي الحقيقة البيولوجية المحضة هي التي تجعل من الشخص يهوديا في نظر الصهيونية، أما سياسيا فتعرف الصهيونية بأنها "حركة الشعب اليهودي" في طريقه إلى فلسطين التي يعتبرونها أرض الآباء والأجداد[2].

1 - المسيري عبد الوهاب، **الأيديولوجية الصهيونية (دراسة في علم اجتماع المعرفة)**، ج02، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1983م، ص: 114.

2- فايز الصايغ، **الاستعمار الصهيوني في فلسطين**: مركز الأبحاث، 1965، ص 30.

وفيما يلي عرض مختصر للقواعد والمبادئ التي تقوم عليها هذه القومية:

-الانغلاق على الذات:

إنّ الحافز الأقوى للحركة الصهيونية هو تمكين الأمة اليهودية من تحقيق ذاتها عن طريق تجميع اليهود في دولة خاصة بهم كما يقول وايزمن: «إنّ هدف الصهيونية بناء قومية تكون يهودية بقدر ما هي الأمة فرنسية فرنسية وبقدر ما هي الأمة البريطانية بريطانية»[1]، فاندماج اليهود في المجتمعات الأخرى، وفقا للعقيدة الصهيونية يعني فقدان الهوية اليهودية وبالتالي الاتجاه نحو الزوال والفناء.

وعليه طبّق الصهاينة في التجمعات الاستيطانية التعاليم الصهيونية تجاه عرب فلسطين من عزل أنفسهم وذلك بمقاطعة المنتجات والأيدي العاملة العربية حسب سياسة العمل العبري، وذلك وفق المنطلقات الفكرية الآتية:

-لا يستطيع اليهود بفطرتهم أن يتعايشوا مع غير اليهود.

-لكي يحافظ اليهود على أنفسهم لابدّ لهم من التجمع في وطن خاص بهم دون سواهم وهذا يعني ضرورة التخلّص من سكان فلسطين الأصليين.

-العناصر غير اليهودية يجب أن تستبعد من الدولة اليهودية أو تعيش منعزلة عن اليهود بحيث تفصل بين الجانبين حواجز قانونية وسيكولوجية.

-العنف والنزعة التوسعية:

تحت شعار "بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستقوم يهودا"[2].

1- هيثم الكيلاني، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969م، ص 113.

2 -Zerubavel yael, decovred Roots: **collective Memory and the Making of Israeli National tradition,** Chicago: the university of chicago press, 1955, p 23.

تمارس المنظمات الصهيونية شبه العسكرية سياسة العنف ضد العرب في المدن والقرى الفلسطينية حيث ارتكبت العديد من المجازر مثل مجزرة دير ياسين ومجزرة صلاح الدين، مما جعل السجل الصهيوني حافل بالعنف والإرهاب ليس كمنظّمة ودولة فقط وإنما كأفراد أيضا فدفيد بن غوريون، وغولدامائير، بيغن، وموشيه ديان وغيرهم من زعماء إسرائيل كانوا إما أعضاء في الوكالة اليهودية خلال فترة الانتداب وهي التي كانت تضع خطط الأعمال الإرهابية وتنسّق بينها، أو كانوا أعضاء عاملين في المنظمات الإرهابية السّرية التي كانت حكومة الانتداب تلاحق أعضائها لتقديمهم إلى المحاكم على الجرائم التي ارتكبوها.

ومن الناحية التوسعية تدل وثائق الحركة الصهيونية ومذكرات قادتها بوضوح على أن الصهيونية تسعى ومنذ نشأتها إلى إقامة دولة قومية لليهود على أرض فلسطين بناء على الخلفيات التاريخية والدينية كما سبق ذكره، وعدم الوقوف عند هذا، بل لهم أطماع توسعية إلى حدّ بناء إسرائيل الكبرى والاستيلاء على أراضي عربية أخرى وهذا تحت مسمى أرض الأجداد ويقول بن غوريون بهذا الخصوص: إنّ الدولة الصهيونية أقيمت وفي جزء صغير من أرض إسرائيل، وفي الواقع نجد أن جوهر الصهيونية هو الطابع العرقي والتوسع الإقليمي.

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص المبادئ الأمنية الإسرائيلية في أربع نقاط:

1.الخيار الدائم أمام المجتمع والدولة الإسرائيلية هو الاستعداد الدائم للحرب وحماية أمن إسرائيل الداخلي، وذلك بتفعيل واستخدام عامل الرّدع وفي حالة فشله تستخدم القدرة العسكرية الحاسمة.

2.الاعتماد على النوع في التغلّب على الفرق بين القدرات العربية والقدرات الإسرائيلية (النوع مقابل الكم) بتطوير قدراتها نوعيا في كل المجالات وكميا بالهجرة واستنفار الاحتياط، وهي مراحل الحرب والاستعداد للطوارئ.

3.عدم القدرة على الانتصار مرة واحدة على العرب وفرض شروطها دفعة واحدة ولكن بتراكم الانتصارات يقنع العرب أن خيار القوة لا يحقق إنجازا عربيا سياسيا، حيث أصبح جزءا كبيرا من العالم يقبل بوجود إسرائيل سواءً كان قبولا رسميا أو غير رسميا، وذلك من خلال بناء القدرة الإسرائيلية الفعالة المكوّنة من عدة محاور أساسية، عسكرية اقتصادية، سياسية وتكنولوجية.

4.التحالف مع دولة مركزية عالمية وهو مبدأ أساسي تحول بالتدرّج في اتجاه الولايات المتحدة إلى ركن أساسي في العقيدة العسكرية لإسرائيل.

في الأخير يمكن القول:

أن مبادئ النظرية الأمنية في إسرائيل لا تقتصر على زيادة قدرات المجهود العسكري بقدر ما توظّف كافة مقدرات الدولة الإسرائيلية ضمن نفوذ المؤسسة العسكرية، ويعطي هذه المؤسسة أدوارا متعددة تؤدي لرفع مكانتها حيث ترتبط المشاكل القومية في إسرائيل بالمشكلة الأمنية، والتي تؤدي لتهديد الأمن القومي والشخصي للإسرائيليين، فللأمن أولوية تماثل عقيدة البقاء لإسرائيل حيث تتولى المؤسسة العسكرية مهمة تنفيذ مبادئ العقيدة الأمنية.

المبحث الثاني:تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية: مدخل نظري

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ المطلب الأول تناول المقاربات الواقعية والمطلب الثاني المقاربة الليبيرالية ليأتي في الأخير المطلب الثالث لعرض المقاربة البنائية بحيث يتم توضيح القدرة التفسيرية لهذه المقاربات في تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الأول: المقاربات الواقعية

لقد اجتاحت ميدان العلاقات الدولية من الناحية النظرية موجة جديدة من التنظير تدّعي الأصالة والمصداقية العلمية، والقدرة على التأثير في العلاقات الدولية وتوجيهها بما يحدث تحولا جذريا في طبيعة ومحتوى التفاعلات الدولية،[1] حيث سلكت موجة التنظير في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة مخرجين يختلفان أكثر مما يتفقان حول منطلقات التحليل ومتغيراتها.

يتمثل الاتجاه الأول في الحركة التجديدية التي ظهرت على مستوى الإتجاهات النظرية التقليدية، والتي تحاول إدخال بعض التغييرات لإحداث التكيف المطلوب لهذه الإتجاهات مع الوضع الدولي الجديد، أما الإتجاه الثاني فيشمل تلك الإتجاهات النظرية التكوينية والإنشائية أو ما بعد الوضعية التي تسعى إلى بلورة إطار جديد لعملية التنظيم في العلاقات الدولية لا يكتفي فقط بوصف الأحداث وتفسيرها بل يمتد إلى التوجيه والتأثير في تشكل وظهور الأحداث والظواهر على المستوى الدولي.

1- بوقارة حسين، **السياسة الخارجية – دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل-**، الجزائر: دار هومة ، 2002، ص 215.

وعليه فإن الهدف هو اكتشاف أنماط عامة تساهم في عملية بناء في السياسة الخارجية لاستشراف وتفسير السلوكية الخارجية للدول على مختلف فئاتها.[1] وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أهمية النظريات فهي تعتبر نوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا تحديد الحقائق ذات العلاقة والحقائق التي لا تمت للموضوع بصلة، فهناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، ونحن بحاجة للنظريات كما يقول ستيفن وولت Stephen Waltفي مقدمة مقالته المعنونة " العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة "، حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا.

فالكل يستعمل النظريات بإدراك أو دون إدراك، ونظرا لتعدد الأطر والنماذج النظرية التي تُعنى بدراسة السياسة الخارجية سنحاول التطرق لعدد من المقاربات في إطار ما يُسمى بنموذج التحليل العقلاني، والذي يشتمل على النظرية الواقعية الجديدة والليبيرالية الجديدة، وذلك بغية فهم السياسة الخارجية الإسرائيلية عامة والسياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه دول افريقيا خاصة.

يبدو أن الواقعية مثلت لفترة زمنية تزيد عن أربعة عقود الإطار النظري الأكثر هيمنة على العلاقات الدولية، فقد كانت بمثابة الاتجاه الأكثر ملائمة لتفسير جلّ الظواهر التي ميزت فترة الحرب الباردة مثل الأحلاف، موازين القوى، الحروب ... إلخ. وبالفعل فقد كانت هذه الظواهر هي المحور الأساسي الذي تدور حوله مختلف السياسات الخارجية، ولكن انهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة شكلتا تحديا حقيقيا للفكر الواقعي بحكم أنه لم يساعد على التكهن بهذا التحول، أو بحكم أنه بات بعيدا عن استيعاب التطورات الجديدة، ففكرة توازن القوى في النظام الدولي التعددي

1- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 127.

عند الواقعيين الكلاسكيين أو في نظام الثنائية القطبية عند الواقعيين الجدد كمحرك أساسي للسلوك الخارجي أصيبت بتصدع هائل في الوضع الدولي الجديد.[1]

فالواقعية الجديدة التي تتضمن كلا من الواقعية البنيوية (كيفن وولتز) والواقعية المعاصرة (جوزيف زيكو) والواقعية الدفاعية والهجومية تختلف بخصوص سلوك الدولة. هل سلوك الدولة يُفسر في إطار الفعل، رد الفعل كما تقول الواقعية الكلاسيكية (مورغنتو)، أو في إطار الأثر البنيوي كما تقول الواقعية الجديدة والبنيوية (وولتز)، فبنية النظام الدولي بالنسبة لـــ "وولتز" هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية،[2] الإختلاف الثاني بين الواقعية الكلاسيكية والحديثة يكمن في القوة، فبينما ترى الواقعية الكلاسيكية مثل مورغنتو أن القوة هي غاية في حد ذاتها، ترى الواقعية الجديدة أن القوة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية والإقتصادية والتكنولوجية لتحدد سلوكها الخارجي، بمعنى أن القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية[3].

بالنسبة للمدرستين الواقعية والواقعية الجديدة فإن العولمة تنفي استمرارية الدولة، وأن الترابط بين الإقتصاديات والمجتمعات سيجعلها معتمدة على بعضها البعض أكثر، وأن العولمة يمكن أن تؤثر على حياتنا الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، ولكن لا تستطيع أن تتجاوز النظام السياسي للدول، كما لا تستطيع أن تتجاوز الدول في حد ذاتها.

1- بوقارة حسين، مرجع سبق ذكره، ص 220.

2- غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية.** عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 325-326.

3 – Mike Bowker and Robin brown, From cold War to Collapse Theory and world politics in the 1980s, Cambridge University press, 1993, p 03.

إن الواقعية بتفرعاتها المختلفة (الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة والواقعية الليبيرالية) تتفق على مجموعة طروحات مثل أن القوة خاصية وجودية في كل مكان وزمان وأن السياسة بين الأمم ذات طبيعة تنافسية.

ومن هنا يمكن إبراز منطلقات المدرسة الواقعية من خلال النقاط التالية:

- أن القائد يتصرف في مجال السياسة الدولية على أساس العلة الوجودية للدول.
- أن مبادئ الأحلاف العالمية مشكوك في وجودها.
- أن الحاجة إلى بقاء الدولة يتطلب من قائد الدولة أن يبعد نفسه عن الأخلاقية التقليدية.
- أن الإستمرارية في العلاقات الدولية أهم من التغير، وهذا ما يجعل الواقعية تختلف كثيرا عن العولمة.
- أنه ضمن الفوضويةيصعب على القائد أن يضمن أمن الدولة، لذا فالنظام والقوة أساسيان لبقاء الدولة، وأن الدولة بقوة أكبر تمارس نفوذ أكبر.
- أن ترقية المصلحة الوطنية مثل البحث عن القوة هو قانون حديدي للضرورة.
- أن المساعدة الذاتية مبدأ في نظام دولي فوضوي أين تغيب الحكومة المركزية، والدولة في هذا النظام لا يستحسن أن تعتمد في أمنها على الآخرين كما حدث لأثيوبيا تحت عصبة الأمم والعراق تحت الأمم المتحدة.[1]

كما يفسر النهج الواقعي إعداد القرارات واتخاذها بالنظر إلى مجموعة من التغيرات منها: الأهداف العسكرية والإقتصادية والثقافية لكل دولة، والبحث عن الأمن والرفاهية وحماية الهوية الوطنية.[2]

1- غضبان مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 328-329.

2- عبد العزيز جرّاد، **العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص 116.

كما يرى الواقعيون أن البحث عن الأمن هو المعيار المفضل لتفسير اتخاذ القرار، وفي هذا الباب يقول **مورغنتو** (إن السياسات الخارجية لجميع الأمم لا بد أن ترجع بالضرورة إلى بقائها بوصفه الحد الأدنى من متطلباتها).

الأمن إذن هو على الصعيد الأول بقاء الأمة، ويقتضي هذا البقاء حرمة الأراضي من أجل هوية مميزة، ولا يعترف التصور الواقعي بأي قرار لم تحدده مصلحة وطنية تمت صياغتها بصورة عقلانية، ويواصل الكاتب تحليله مؤكدا على أن السياسة ليست نظرة شاملة وحسب بل هي تحدد أيضا قيادة معركة، يعني رسم الحدود التي يتعين على رجال الإستراتيجية التي تُؤمّن التوازن والتكامل بين المقرر السياسي والقيادة العسكرية والخطر الذي لا بد من تفاديه هو أن يتجاهل كل منهما الآخر.[1]

وبالإنطلاق من الاستراتيجية والدبلوماسية باعتبارهما الأساسين اللذين تقوم عليهما وحدة السياسة الخارجية حدد **ريمون أرون** وسائل هذه الأخيرة وحصرها في قوة الدولة، كما يعتبر مفهوم المصلحة الوطنية مفهوما سجاليا لأنه يستخدم لإضفاء الشرعية على اتخاذ القرار وتبريره أو إدانته.

في هذا الصدد نجد السياسة الخارجية لإسرائيل تنطلق من قيم ومبادئ ثابتة للحركة الصهيونية التي شكلت الأساس النظري والمادي لها، فقيام هذه الدولة فوق الأراضي العربية الفلسطينية جعل في طليعة أهداف سياستها الخارجية السعي لتأمين العناصر الدولية اللازمة لتثبيت وجودها كدولة طبيعية ذات سيادة، بالإضافة إلى العمل

1- سرور عبد الناصر، **السياسة الإسرائيلية اتجاه افريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة**، مجلة جامعة الخليل للبحوث، 2010، ص 156.

على ضمان أمنها القومي، ففي هذا السياق أكد **دافيد بن غوريون** قائلا : (إن أمننا القومي يجب أن يكون النقطة المحورية التي تتحرك حولها سياستنا الخارجية).[1]

لذلك لا تعتبر نظرية الأمن الإسرائيلي مفهوما جامدا بل هي حالة تتغير باستمرار، لتواكب السياسة التوسعية التي تنتهجها اسرائيل وتحقيقا لأهداف استراتيجية مرتبطة بالنطاقين الداخلي والخارجي لها.[2]

هذا وقد انطلقت اسرائيل مستندة على مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لتأمين وجودها وحفظ أمنها وتمكين علاقاتها مع كثير من دول العالم ولا سيما الدول الفقيرة والضعيفة منها، مستخدمة العديد من الوسائل والأساليب.

وعليه تمكنت إسرائيل من تمتين علاقاتها بدول القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي سادت العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد شمل ذلك كل المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية بغية تحقيق عدد من الأهداف والمقاصد منها ما هو سياسي، حيث تمثل هذه الدول قوة تصويتية في المحافل الدولية، ولا سيما الهيئة العامة للأمم المتحدة وهو ما يعني لإسرائيل ضمان عدم إحداث تغيرات هائلة في السياسات الرامية لفرض العزلة عليها، ومن جهة أخرى كسر حاجز العزلة المفروضة عليها عربيا من خلال شبكة تحالفات مع دول الجوار غير العربية.[3]

ومن هنا نجد أن من أهم الأسس التي ارتكزت عليها السياسة الإسرائيلية هي عنصر القوة التي تحتمي بها وترى أنها الدرع الحقيقي في درء الخطر الذي قد ينجم عن موت السلام، ويؤكد هذا البعد أحد الخبراء القدامى في القانون الدولي الذي يوصي

1- المرجع نفسه، ص 156.

2- عبد العزيز جراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

3- ابراهيم العابد، **سياسة إسرائيل الخارجية، دراسات فلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث والسياسات، 1968، ص 11.

الحكومة بعدم التسرع في الجري وراء مؤتمرات السلام المشكوك فيها ويرى أنه يجب الإنتظار حتى " يحدث على الأقل ردع إسرائيلي ".

ولا شك أن هذا المبدأ – مبدأ الردع والقوة – قد ارتكز إلى رؤية اليمين المتطرف التي تقوم على أساس من عدم الإعتراف بالآخر، وبالتالي الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعامل مع الآخر هي وسيلة القوة، فالحياة الإسرائيلية قامت على أساس من أيديولوجية القوة والعنف التي زرعتها الصهيونية في النفس اليهودية وجعلتها استراتيجية عامة للدولة اليهودية.[1]

من جهة أخرى نجد بن غوريون يقول بأن أمن الدول ليس قضية حماية الإستقلال أو الأراضي أو الحدود أو السيادة إنما هي قضية البقاء على قيد الحياة، أي أن المفهوم الإسرائيلي للأمن يعني بقاء إسرائيل والشعب اليهودي ككل، ومن هنا نجد أن تعبير الأمن يشكل محورا ومبررا لكثير من المبادئ أو الأنشطة الإسرائيلية، ويرجع تعاظم مفهوم الأمن من وجهة النظر الإسرائيلية إلى عاملين أساسين:[2]

العامل الأول: وهو نابع من العقلية الإسرائيلية ذاتها، إذ أن هذه العقلية قد تشكلت داخل إطار دائرتين، الأولى عبارة عن الدائرة الدينية والتي تستمد مقوماتها من التوراة والتلموذ وكلاهما ملئ بأماني الأمن سواء في شكل عقيدة الخلاص أو في شكل قصص تحكي عن سيادة إسرائيل وتحطيم سواهم من البشر، أما الدائرة الثانية فهي الدائرة الإجتماعية التي عاش اليهود في إطارها فترات طويلة يعانون من الإضطهاد والعزلة مما أدى إلى غرس الخوف والقلق في نفوس اليهود بصفة مستمرة.

1-علام عبد العلي عمرو، **الأنا والآخر الشخصية العربية والشخصية الإسرائيلية في الفكر الإسرائيلي المعاصر**، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع والمعلومات، 2005، ص 191.

2-رياض محمود عادل، **الفكرالإسرائيلي وحدود الدولة**، ط2، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1989، ص 263.

العامل الثاني: وهو ناشئ عن الوضعية والكيفية التي أقيمت بها إسرائيل حيث زرعت إسرائيل في المنطقة دون رغبة أهل البلاد، ومن ثمّ فهي تشكل عنصرا غريبا في الجسد العربي الذي سيعمل على لفظه بصفة مستمرة، وثانيهما أن إسرائيل قد أقيمت مستندة على ركيزتين أساسيتين هما التأييد الخارجي والقوى المسلحة، ومع بدأ تنفيذ الإتجاه العملي للصهيونية "الإستطان" اتخذ تحقيق الأمن الشكل التالي:

– الوقاية الذاتية والأمن وذلك بإنشاء عناصر لحراسة المستعمرات والعناصر العسكرية الأخرى.

– إضفاء طابع المشروعية على الإستعمار وذلك بالعمل على أن يكفل لنشاطها الإستعماري في فلسطين عنصر القبول والإقرار الدولي وكسب التأييد الأممي.[1]

وعلى ذلك نجد أن مطلب الأمن يعتبر مطلبا فرديا لليهودي وكذا مطلبا جماعيا على مستوى الدولة لتأمين بقائه كجسم غريب زرع قهرا في المنطقة.

حيث تعتبر نظرية الأمن القومي الإسرائيلي حسب واقعها الجيوبوليتكي وتطلعاتها الإستراتيجية تقوم على ركنين وهما المرونة من جانب والتلاحم مع الواقع الفكري من جانب آخر، ووفق هذا المنهج العام في ممارسة العناصر الواقعية للنظرية صاغت إسرائيل فكرة أمنها القومي منطلقة من إدراكها لوضعها الجغرافي السياسي وكيانها القومي الموجود داخل رقعة إقليمية مهدّدة في وجودها الكلي لتماسها الحدودي مع أعدائها المباشرين.

ولقد بنت إسرائيل نظريتها الأمنية وسياستها الخارجية على التقدير الدقيق والمتواصل لجوانب القوة أو الضعف للبلدان العربية، حيث أمست السياسة الخارجية

1– رياض محمود عادل، مرجع سبق ذكره، ص 264.

لإسرائيل تابعا يخضع للاحتياجات العسكرية بهدف توفير الاستعداد الدائم للمواجهة بناءً على خلق علاقات وطيدة مع دول القرن الإفريقي التي تشكل عمقا استراتيجيا، حيث تنظر إسرائيل إلى الدول العربية على أنها تملك إمكانات بشرية وجغرافية هائلة[1].

وعليه فالواقعية الجديدة تفترض أن الدول كفواعل عقلانية إنما تسعى لتأمين البقاء بمعنى آخر وجودها المادي "Survival" وهذا هدف أساسي ينسب إلى مختلف أنواع الفواعل بالنظر إلى إدراكها البيئة الدولية على أنها تنافسية، وبذلك تكون رغبة الدول في البقاء هي الهدف الأكثر ملائمة نظريا كمتغير تابع لأجل هدف نظرية واقعية للسياسة الخارجية.

فالعقلانية وفق منظومة قيم متجانسة تجبرنا على التفكير بتعمّق أكبر في معنى اللاعقلانية، حيث أنّ صنّاع القرار ليسوا موزّعين بكل بساطة على طول ميزان أحادي البعد يمتد من العقلانية التامة في أحد طرفيه إلى اللاعقلانية التامة في طرفه الآخر، فالعقلانية عبارة عن مجموعة من الصفات والابتعاد عنها مطلقا قد يكون في اتجاهات متعددة، واللاعقلانية قد تتضمن منظومة قيم فوضوية وغير متجانسة وحسابات خاطئة، وعدم القدرة على تلقي الأفكار أو التواصل بكفاءة، كما أنها قد تتضمن تأثيرات عشوائية أو غير منظمة، تؤثر على الوصول إلى القرارات أو نقلها أو على تلقي أو نقل المعلومات، فمنظومة القيم والتواصل ونظام المعلومات يمثل

1- طاهر علاء، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، القاهرة:** المكتب العربي للمعارف، 1991، ص 52.

احتمالات الخطأ أو فقدان السيطرة، كل منها يمكن أن ينظر إليه على أنه جهد يهدف إلى إخفاء الشكل التقليدي إلى دراسة اللاعقلانية[1].

كما تفترض الواقعية الجديدة أن الدول ترغب أساسا في تأمين بقائها وأنها مجبرة في ظل نسق يميزه الاعتماد على الذات على أن تواجه أي خطر خارجي قد يهدد أمنها مصدره هذه البيئة، صحيح أن الواقعية لا تعتبر أن الأمن هو الهدف الوحيد ولكن تعتبر أنه يبقى الهدف الأساسي، لأن تحقيق أي هدف في مجالات أخرى غير المجال الأمني مرتبط أساسا بتحقيق درجة كافية من الأمن، لذا تكافح الدول من أجل أن تحافظ على أمنها وبالنتيجة تكون المصلحة في تحصيل الأمن هي المصلحة الأساسية لجميع الدول، وهي التي تحدد وتعرف باستمرار سلوكاتها الخارجية.[2]

هنا تجدر الإشارة إلى انتشار مصطلح **الحدود الآمنة** على نطاق واسع في أعقاب حرب يونيو 1967 في السياسة الإسرائيلية، حيث حاولت القيادة الإسرائيلية من خلال هذا المصطلح أن تعطي الأمن الإسرائيلي مضمونا جغرافيا/عسكريا، وذلك بربط الأمن بالسيطرة على الأراضي العربية ذات الأهمية الإستراتيجية والعمل على توسيع حدودها، بحيث يصبح الإقليم الذي في حوزتها ذا خصائص عسكرية مما يؤدي إلى صعوبة قيام الدول العربية بشن العمليات العسكرية بوجه عام، والهجوم بوجه خاص في الوقت الذي تتوفر فيه مميزات للجانب الإسرائيلي من حيث سهولة الدفاع وسهولة شن العمليات الهجومية على جيرانها.[3]

1- شيلنج توماس، **استراتيجية الصراع**. ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010، ص 25.

2- Volker Rihberger,**Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories**, Germany, Working paper n 30 a, p 02.

3- رياض محمود عادل، مرجع سابق، ص 268.

فالواقعية الجديدة تدرك مغزى الحياة الدولية على أنها ليست البحث عن القدرة، ولكن البحث فقط عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي لاستعمال القوة (القوة كوسيلة)، فانعدام الأمن في نظام فوضوي يخلق ضغوطا على الدول للحصول على أكبر قدر من القوة، وربما يفسر **جون هيرز**John Herzالمنطق وراء هذا الرأي بشكل أفضل بقوله: (في مثل هذا الوضع الفوضوي، فإن الشعور بعدم الأمن النابع عن الشك والخوف المتبادلين يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن).[1]

المطلب الثاني: المقاربة الليبيرالية

يعتبر الفكر الليبيرالي الفرد بمثابة وحدة التحليل الأساسية والحرية كآلية لضبط وتوجيه حركية تطور المجتمعات بما يؤدي في نهاية المطاف إلى بناء السلام الديمقراطي، ويقر بخضوع صناع القرار في الديمقراطيات الليبيرالية إلى ضغوطات خاصة من أجل ضمان أوضاع اقتصادية مربحة لأجل المواطنين، وعندما تصل الدول إلى حالة جد متقدمة من الانفتاح الإقتصادي فإن ذلك يجعلها أكثر ميولا نحو السلام والإستقرار.

فالدولة بالنسبة لليبراليين والسولكيين على حد سواء لم تعد تمثل الفاعل الوحيد والمركزي في العلاقات الدولية، بل هناك فواعل أخرى تفرز تفاعلات وأدوارا تساهم نتائجها تدريجيا في إرساء أسس بناء مجتمع مدني عالمي يتطلب بالضرورة قيام سلطة مركزية دولية.[2]

1- فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدول أمريكا العالمية**، ترجمة: رضا خليفة، مصر: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990، ص 30.

2- بوقارة حسين، مرجع سابق، ص ص 226-228.

وعليه تبقى المسلمة المركزية التي تفترض أن السياسة الخارجية لا يمكن فهمها بشكل أفضل إلا من الداخل، أي كنتائج للشروط، الظروف والديناميكيات الداخلية، وهنا يقع الإختيار على الليبيرالية النفعية كمقترب لتفسير السياسة الخارجية حتى تمنح الفرصة لـــ:

أ–مقترب يبني تفسيراته بالإعتماد الحصري على متغيرات الفاعل خلافا للمؤسساتية التي تولي اهتماما معتبرا للمؤسسات الدولية كمتغير نسقي.

ب– تقدم متغيرا تفسيريا للسياسة الخارجية خاصا بها هو المنفعة الفردية، وذلك عكس المقتربات الأخرى التي تركز على متغيرات مثل المصالح المشتركة للدول (الليبيرالية المؤسساتية) أو الأفكار المشتركة (الليبيرالية الجمهورية).

وبالتالي فالليبيرالية* تفترض أن الفواعل الرئيسية في السياسة هي الأفراد والمجموعات المختلفة ضمن الدولة وليس الدول الموحدة، فالدول هي مجرد مؤسسات سياسية تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية، لذا فإن هذه المصالح هي العامل الأكثر رجوحا، لأن تشكل السياسات الخارجية للدول أكثر من غيرها من العوامل وليست قوة الدول بالعامل الذي يقود تفاعلات السياسة الدولية.

ولمحاولة فهم لماذا تصرفت دولة ما بطريقة معينة تفتح الليبيرالية الصندوق الأسود وتفحص ترتيب الفواعل المجتمعية ضمنها وعلاقاتها ببعضها البعض وأفضليات وخيارات كل منها، مع الإفتراض المسبق بأنها تتصرف وفق قواعد النموذج العقلاني الذي يقتضيه سلوك "**رجل الإقتصاد**" أي بعد حساب التكاليف والنتائج واختيار

*– المقصود هنا بالليبرالية، الليبرالية النفعية، وسيتم ذكره منفردا في هذا المبحث إلا حين تقتضي الضرورة المنهجية ذلك.

البديل الذي يعظّم إلى أقصى حد ممكن المكاسب على حساب القيود التي تواجهه، كما يفرض ذلك منطق النتائجية.

وتصل الليبيرالية في الأخير إلى تفسير السياسات الخارجية للدول على أنها تعكس سعيا متواصلا للكسب المادي، إنها "**سياسة تعظيم المنفعة**".

يضع المقترب الليبيرالي للسياسة الخارجية علاقة الدولة – المجتمع ضمن جوهر نموذجه لتفسير السياسة الخارجية، وينطلق في ذلك من الافتراض المسبق بأن العامل الحاسم في التأثير على سلوك الدولة الخارجي إنما يندرج ضمن علاقة الدولة ببيئتها الداخلية، فعكس التحليل الواقعي الجديد المستقى من البيئة النسقية، يتعامل المقترب الليبيرالي مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية تفرضها خيارات وأفضليات وأولويات الدولة، التي يمتد مصدرها بصفة حصرية إلى بيئتها الداخلية، وهذا يؤدي إلى أن مستوى التحليل الليبيرالي وعكس نظيره الواقعي التنازلي يأخذ منحنى تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى (من المجتمع الداخلي نحو البيئة الدولية) في تعامله مع السياسة الخارجية[1] (Dawn-up approach).

أ– طبيعة علاقة الدولة بالسياسة الخارجية:

لا ينظر الليبيراليون إلى الدول كوحدات كما يرى الواقعيون ذلك، بل يدركونها على أنها مؤسسات سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية على حساب الأخرى، وهذا سواء في الأنظمة الإستبدادية أو الديمقراطية، والخيارات المرجحة لهذه الفواعل

1- Andrewd Moravesik, **Liberal International Relations Theory: A scientific assessment** , In colin Elman and Miriam Findus Elman(eds), Progress international relations theory, Appraising the field Cambridge, Mit press, 2003, p162.

هي التي تشكل الأهداف الأساسية (خيارت الدولة) التي يسعى ممثلو الدولة الرسميون تحقيقها من خلال السياسة الخارجية.[1]

وهكذا تكون المؤسسات السياسية مجرد أدوات يتمكن عبرها الأفراد من الولوج إلى الحقل السياسي وترجمة خياراتهم وأفضلياتهم إلى سياسة الدولة الخارجية في نهاية المطاف؛ وهذا التصور يقود الليبيراليون إلى المسلمة الأولى التالية حول الدولة: " الدولة ليست فاعلا موحدا، وإنما مؤسسة تمثيلية معرضة باستمرار للاستيلاء وإعادة التوزيع للبناء وإعادة البناء من طرف الفواعل المجتمعية بما يخدم مصالحها، ومعرفة طبيعة الممارسة ضمن هذه المؤسسة بصدد – بشكل حاسم – وجهة السياسة الخارجية للدولة".

ب- طبيعة الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية:

تعتبر الليبيرالية النفعية أن أهم فواعل السياسة الخارجية لدولة ما هم الأفراد العقلانيون وجماعات المصالح الخاصة والذين ينتظمون في جماعات لتعزيز مصالحهم، هذه الفواعل المجتمعية هي التي تحدد خيارات وأفضليات الدولة في سياستها المحلية وحتى في سياستها الخارجية، وهي تدعم خياراتها من خلال أساليب العمل الجماعي، المقايضة وحتى المنافسة، لحماية مصالح متمايزة في ظل قيود تفرضها ندرة الموارد، تضارب القيم وتفاوت القدرة على التأثير.

وتفترض الليبيرالية أن فحص وتحليل العلاقة بين هذه الفواعل يشكل المدخل الملائم لمحاولة فهم المصالح الداخلية التي ترسم على أساسها السياسة الخارجية للدولة.

1- Ibid, p: 164.

هذا الإفتراض يوصل الليبيراليين إلى المسلمة الثانية حول الفواعل المجتمعية "بحيث لا يمكن فهم استخدام القوة أو تطوير علاقة تعاون من دولة اتجاه دولة أخرى إلا إذا علم مضمون الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسية في هذه الدولة تحقيقها". [1]

وحقيقة اهتمام هذا المقترب بتنوّع الفواعل المجتمعية ومصالحهم، هو أنه مقتبس من تلك النماذج التحليلية في النظرية الليبيرالية وخاصة السياسة المقارنة، والتي تفترض أولوية المجتمع على الدولة في الدراسات السياسية. " الفواعل الرئيسية في السياسة هي أعضاء المجتمع الداخلي، أي الأفراد والجماعات الخاصة – المجتمع تحليليا أولى من الدولة –". [2]

ج– الفاعل الليبيرالي ومنطق سلوك سياسته الخارجية:

اتضح من خلال ما سبق أن الدولة من وجهة نظر ليبيرالية ليست فاعلا وحدويا، بل تتكون من أفراد ومجموعات مصالح بخيارات وأولويات متباينة، لأجل هذا نجدها تعتبر أن الافتراض بالطابع الوحدوي للفاعل يعد من جهة تجاهلا لتعدد الفواعل المجتمعية المشكلة للمؤسسة المسماة دولة، ومن جهة أخرى تجاهلا للتفاعلات المستمرة الحاصلة بينها، ولهذا ترفض الليبرالية التسليم بمثالية التناغم التلقائي

1- Andrewd Moravesik, op. cit, p 162.
2- Derk Bienen and others, **Societal interests, policy net + Works and foreign policy: an outline of utilitarian liberal foreign policy theory**, Germany, Working paper n 33 a, p 08.

للمصالح بين الأفراد والمجموعات داخل المجتمع، بل تعتبر أن الندرة والمفاضلة تجعل بعض التنافس أمرا لا مفر منه[1].

والحقيقة أن النظرة الليبيرالية المجزأة للدولة تترك الإنطباع بأن تضارب المصالح والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما إلى مسار صناعة قرار عقلاني، ومن ثم اتخاذ قرارات خارجية قد تكون غير عقلانية بالنسبة للدولة كوحدة في النسق الدولي، لكن يجب التذكير أن الليبيرالية لا تعتد بالدولة كوحدة وتنظر إليها من زاوية أنها مؤسسة سياسية تعكس مصالح بعض الفواعل المجتمعية دون غيرها.

لذا عند البحث في نموذج الفاعل الدولي ومنطق سلوك سياسته الخارجية يكون من الأجدى طرح السؤال التالي: هل تدرك الفواعل المجتمعية المهيمنة (وليست الدولة) خيارات السياسة الخارجية التي تهمها وفق منطق العقلانية ؟

بهذا الصدد تعتمد النظرية الليبيرالية على نموذج الرجل الإقتصادي مدركة الفواعل المجتمعية على أنها مهتمة أساسا بمصالحها الخاصة، ساعية لتحقيق أهدافها، أي ينتج سلوكها عن حساب دقيق وعقلاني للتكاليف والفوائد المرجوة، هذا النموذج المفترض لسلوك الفاعل الإجتماعي –كما تتبناه الليبيرالية –يرجع إلى أدبيات البراغماتية الكلاسيكية مع بداية القرن 19 مع جيريمي بنتام وجون ستيوارت مل، ووفقا لهذا النموذج فإن كل الأفراد يشتركون في خاصيتين اثنتين أولهما أن الفرد يبحث دائما عن تعظيم فوائده، وثانيهما يخدم إلى أقصى حد ممكن أولوياته في ظلّ

1 – رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص : 42، 43.

القيود التي تواجهه، أي أنه باختصار يتصرف بعقلانية وهذا النموذج هو الذي تسلكه الفواعل المجتمعية في مسار صنع واتخاذ القرار على مستوى السياسة الخارجية[1].

وعموما تعتبر الليبيرالية النفعية أن الفواعل المجتمعية هي فواعل عقلانية تقيم سلوكات السياسة الخارجية الممكنة، وفي ضوء النتائج المتوقعة عن مصالحها تختار السلوك المناسب، وهذا يناسب وصف سلوك هذه الفواعل على أنه يتبع منطق النتائجية فعندما يواجه رجل الإقتصاد عدة خيارات فإنه يسائل نفسه:

1- ما هي خياراتي ؟

2- ما هي أهدافي ؟

3- ما هي النتائج المحتملة لكل من أهدافي ؟

4- ما هو الخيار الأفضل في ضوء أهدافي، أيّ من خيارتي يعظم أرباحي؟[2].

وهكذا يجيب متبنو المقترب الليبيرالي بالتمييز بين نوعين من السلوك العقلاني، فالفاعل الذي يتصرف وفق مبدأ العقلانية الجوهرية هو ذلك الذي يختار البديل الذي يعظم منفعته من بين الخيارات الموضوعية المتاحة أمامه، أي أنه يأخذ في الإعتبار القيود المفروضة على السلوك (كشحّ المعلومات مثلا)، وفي هذه الحالة إذا ما عرفت الأهداف الرئيسية للفاعل فإن أولويات سياسته الخارجية يمكن استنتاجها سببيا بسهولة لأن الفاعل سيضع كل الخيارات الموضوعية الممكنة للتصرف، ويرتب الأولويات بناءا على

1 – Paul r Viotti and Mark V Kauppi, International relations theory: Realism, pluralism, Globalism and Beyond, USA, allyne & Bacom, 3rd Edition, 1999, pp 199-200.

2 – رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية، مرجع سابق، ص: 44.

درجة المنفعة التي يتطلع إليها، ثم يعمل من أجل تحقيق البديل الذي يعظم مكاسبه، وهذا هو النموذج الذي يتبناه المقترب الليبيرالي في تسليمه بالسلوك العقلاني للفاعل.

د.التوجه البراغماتي كمحفز للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

لما كانت الدولة اليهودية تحتاج دائما إلى تثبيت شرعيتها وحماية وجودها فقد اعتمد بن غوريون على ضمانات الولايات المتحدة الأمريكية كقوة بديلة قادرة على ملء الفراغ الذي تركته بريطانيا، فقد وضع بن غوريون بعض ثوابت السياسة الخارجية التي اعتبرها ضرورية لتجاوز "الطوق العربي" والحصار الدولي على كيانه، واعتمد في سبيل تخطّي الصعوبة الأولى بما عُرف «سياسة القفز فوق الحواجز الإقليمية» أي أنه ربط الدولة العبرية الجديدة بأوثق العلاقات مع الدول الآسيوية الإفريقية على حدّ السواء كمحطّات رئيسية يمكن بواسطتها إقامة جسور أمنية واقتصادية وسياسية تساعد على التخفيف من وطأة الحصار العربي[1].

إن طريقة إدراك المقترب الليبيرالي لطبيعة الدولة كمؤسسة سياسية وحقيقة المتغيرات الفردية الكامنة وراء صنع سياستها الخارجية من جهة ومنطق السلوك العقلاني للفواعل المجتمعية التي تمثلها من جهة أخرى، توحي بأن الليبيرالية النفعية تدين بجوهر أفكارها ومسلماتها إلى مذهب الفردانية أو البراغماتية ومن ثمّ فإن تحديد المتغير التابع الذي ينشده الفاعل من منظور ليبيرالي لن يكون بعيدا عن محتوى هذا المذهب.

ومن الناحية الاقتصادية، فإنّ إسرائيل لا زالت تعتمد في معادلة ميزانيتها على المساعدات الخارجية التي تصل إليها من جهود العالم في خارج إسرائيل، كما أن افتقار إسرائيل إلى الموارد الطبيعية لا يمكّنها من بناء اقتصاد متين ولهذا تبذل إسرائيل

1- محمود أحمد معين، **إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيواستراتيجية**، لبنان: مركز باحث للدراسات، 2009، ص 09.

قصارى جهدها لترصين اقتصادها بالتصنيع أولا وبالزراعة ثانيا حيث تحاول عقد علاقات اقتصادية مع الدول الإفريقية والآسيوية على حد السواء[1].

فالبراغماتية تفسر سلوك جميع الأفراد على أنه يسعى وراء ضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية والنزوع نحو تعزيز المنفعة المادية، وإذا ما تم تكييف هذا الطرح مع سلوك الدولة فإن رغبة الفواعل المجتمعية في البقاء هي المدخل النظري الملائم لتفسير سلوك سياساتها الخارجية. فهل هذا يتضمن أن المقترب الليبيرالي منسجم والمقترب الواقعي في تقرير أهداف الفاعل على أنها السعي إلى ضمان البقاء ؟، وإن لم يكن كذلك، فما هو البديل الليبرالي المقترح ؟

إذا كانت الليبيرالية النفعية تتفق والواقعية الجديدة في اعتبار رغبة الفاعل في البقاء هي ما يفسر سلوكه الخارجي فإنها تختلف معها في مسألتين جوهريتين:

- تعزو الليبيرالية النفعية المصلحة في البقاء إلى نموذج فاعل مختلف عن ذلك الذي تتبناه الواقعية، فهي تستبدل الدولة بالفواعل المجتمعية التي تمثلها، وهي وحدات متغيرة باستمرار من طبقة صناع القرار والمؤثرين في صنعه وتتضمن كلا من فواعل النسق السياسي الإداري والفواعل المنتظمة الخاصة.[2]

- من جهة أخرى فإن التحول من الدولة إلى الفواعل المجتمعية كموضوع للمصلحة في البقاء يتضمن تعديلا جوهريا لمعنى البقاء يختلف عن المعنى الذي تمنحه إياه الواقعية، فأمر البقاء بالنسبة لهذه الفواعل لا يتعلق بضمان وجودها أو بقائها المادي، وإن كان بعدا مهما فإنه يتعلق عندها أساسا بالحفاظ على أو تحسين وضعيتها

1- خطاب شيت محمود، **العسكرية الإسرائيلية**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968، ص 122.

2- Volker Rihberger, op. cit, p 1.5

الإجتماعية والتي تعتمد على الموارد المادية والمعنوية أو أحدهما، أي بإمكانها أن تؤمن بقائها بإحدى الطريقتين، ويمكن أن تتصرف بطريقة تحافظ أو تزيد بها مداخيلها المادية يمكنها أن تتخذ خطوات باتجاه حماية أو تعزيز مقدرتها على التأثير، إذن فالفواعل المجتمعية من جهة نظر ليبيرالية تكافح لتأمين بقائها من أجل الوفرة أو القوة أو كلاهما.[1]

ومن الناحية الواقعية يمكن تفسير مكانة وتأثير القطاع الخاص ورجال الأعمال على عملية اتخاذ القرار السياسي والإقتصادي في إسرائيل نقترح دمج عدة مقاربات نظرية معا لكي نوفر إطارا واسعا قدر الإمكان يتلائم مع الحالة الإسرائيلية وربطها مع الضرورة التاريخية لتطور هوية ومكانة النخب الإقتصادية، لذلك يمكن الإعتماد على أربعة حلقات متداخلة.

حيث تتعلق الحلقة الأولى والأوسع بتحديد مكانة الإقتصاد في المشروع الصهيوني ومصالح إسرائيل وهي تحدد وتفسر السياسات الإقتصادية، ومكانة النخب الإقتصادية الحالية ، الحلقة (الثانية) تمثل طبيعة النظام الإقتصادي الليبيرالي الحالي وكيفية خدمته لأهداف ومصالح إسرائيل في داخلها حلقة أصغر (الثالثة) تمثل طبيعة علاقة المصالح الحالية بين النخب الإقتصادية وصناع القرار، أما الحلقة الأضيق (الرابعة) والأخيرة في هذا الإطار فهي تمثل نموذج العلاقات الجماعية والفردية بين النخب الإقتصادية وصناع القرار.[2]

1-Ibid, p16.

2 – امطانس شحادة وايناس خطيب، **النخب الإقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي.** أوراق بحثية، برنامج دراسات إسرائيل، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية، العدد 2 تشرين الثاني، 2013، ص ص 03–04.

من جهة أخرى كانت التحولات والتغيرات في نهاية الثمانينات واسعة وعميقة وطالت هوية النخب الإقتصادية ووظائفها والسياسات الإقتصادية العامة، كما طالت منظومة المفاهيم لدى المجتمع وصناع القرار، ومنذ بداية تسعينات القرن المنصرم ولغاية الآن نجد نوعين من تدخل النخب الإقتصادية في السياسة العامة ومحاولة تأثيرها على المجتمع، ونموذج التدخل هذا مرتبط إلى حد ما بالأجواء السياسية العامة ومحاولة تأثيرها على المجتمع في الدولة وبهوية الحزب الحاكم والقناعات الأيديولوجية – السياسية والإقتصادية – لدى النخب الحاكمة ومواقف المجتمع الإسرائيلي عامة.

ففي الفترة القصيرة لحكم حزب العمال 1992 – 1996 حاولت النخب الإقتصادية التأثير على السياسات الإقتصادية والأمنية والخارجية بصورة جماعية إلى حد بعيد بغية تحقيق مصالحها، وبعد ذلك باتت تكتفي بمحاولة التأثير على السياسات الإقتصادية العامة.

في هذا الشأن نجد قسم كبير من القطاع الخاص وكُبريات الشركات بمثابة تأثير جماعي على السياسات الخارجية والسياسات الأمنية، وقد برز من المبادرين والداعمين لهذا الموقف **بني عائون** مدير عام شركة (كور)و**دوفلاوطمن** رئيس اتحاد أرباب الصناعة وغيرهم، وفي هذه الحالة يمكن القول أن النخب الإقتصادية ورجال الأعمال عملوا بشكل جماعي إلى حد ما أو على الأقل قسم من رجال الأعمال والذي كان على قناعة أن ذلك سيحسن من الأوضاع الإقتصادية في إسرائيل ومستقبلها الإقتصادي، بحيث عملوا معا للتأثير على صناع القرار بغية تغيير سياسة إسرائيل اتجاه منظمة التحرير والاحتلال.[1]

1– نفس المرجع السابق، ص ص 13–15.

ويظهر التوجه البرغماتي أيضا في اعتبار الكيان الصهيوني القارات الثلاث ميدانا مهما للنشاط المتعدد الوجوه يقتصر على مجرد العلاقات الدبلوماسية، بل ومسرحا مهما يمكن أن يؤدي فيه الكيان الصهيوني أدوارا اقتصادية وأمنية، ويبدو أن إسرائيل أعطت الأسباب الإقتصادية أهمية خاصة في تحركها لتبرير تغلغلها في أفريقيا:

– انتزاع مواطئ أقدام متزايدة الإتساع في أسواق إفريقيا.

– الإستحواذ على مواقع الثروة ومصادر الطاقة المستقبلية حيث أن الثروات الهائلة التي تمتلكها إفريقيا هي الفاتحة للشهية الإسرائيلية قبل أي حسابات استراتيجية.[1]

من ناحية أخرى يبرز هذا التوجه في طبيعة العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتبط العامل الإستراتيجي ارتباطا وثيقا بتقاطع أهداف الحركة الصهيونية الساعية منذ مؤتمرها الأول المنعقد في مدينة بازل السويسرية عام 1897 إلى تسخير القوى الكبرى لإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين، وكان الإعتماد قبل وأثناء قيام الدولة الإسرائيلية على بريطانيا التي ساهمت إلى حد كبير في تحقيق أهداف الحركة الصهيونية بوعد بلفور في 02نوفمبر 1917.

وشكل تعيين هاربرت صمويل محافظا ساميا في فلسطين من قبل الإدارة البريطانية تحت تأثير حاييم وازمن وبعض الأوساط المؤيدة لمطالب الحركة الصهيونية عاملا أساسيا في التمكين للمشروع الصهيوني ووضع اللبنات الأولى لقيام دولة إسرائيل، حيث أصبحت كل الشروط متوفرة لإعلان قيام هذه الأخيرة عشية

1– حابس الفايز مها، **إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي " السودان نموذجا ".** 2000–2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم 2011، ص 92.

انسحاب بريطانيا بعد أن أوكلت مهمة إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي على أرض فلسطين للأمم المتحدة.

وكانت فترة الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية قد بدأت بالسيطرة على أشرطة من الساحل وانتهت إلى السيطرة على الإنسان الإفريقي نفسه بعد نهب ثرواته حيث تمّ استعباد هذه الشعوب من طرف الإسبان والفرنسيين والهولنديين والإنجليز[1].

وبعد أفول القوة البريطانية وتراجعها عن التزاماتها اتجاه منطقة الشرق الأوسط لجأت إسرائيل إلى فرنسا مشعلة العداء العربي لها خاصة من قبل القوى الثورية العربية المؤيدة للحركات التحررية بسبب سياستها الإستعمارية لا سيما في الجزائر.[2]

وتشير المراجع أن أول اتفاقية أبرمت بين إسرائيل وفرنسا والتي تدخل في إطار تعزيز الأمن الإسرائيلي تعود إلى 1953 عندما تعهدت فرنسا بموجبها تقديم كل المستلزمات الضرورية لبناء مفاعل ديمونا شمال صحراء النقب، وقد استطاعت إسرائيل بناءا على هذه الإتفاقية من الحصول على جهاز فصل البلوتونيوم الخاص بإنتاج الطاقة النووية للأغراض العسكرية، كما أفضى التعاون العسكري بينهما في تلك الفترة إلى قيام فرنسا بتزويد إسرائيل بصواريخ أرض-أرض بعيدة المدى من طراز (م.د.600)المنتجة من طرف شركة داسر التي طورتها إسرائيل فيما بعد مطلقة عليها إسم (أريحا).

من جهة أخرى تفاعلت الإدارة الأمريكية بقوة مع الأهداف الإسرائيلية في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، فعملت على تشجيعها لاختراق دولها وضغطت على

1- فليجة نجم الدين أحمد، **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية**. مصر: مؤسسات شباب الإسكندرية (بدون سنة نشر)، ص 69.

2- فول مراد، **البعد الإستراتيجي للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلة الفكر، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر، ص 333.

هذه الأخيرة من أجل ربط علاقات مع إسرائيل، وهذا ما نلمسه من التقرير السري الصادر عن مجلس الأمن القومي الأمريكي بالتعاون مع وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية تحت إشراف مستشار الأمن القومي صامويل برجر، والذي أوصى بأن تخول لإسرائيل بعض المهام الجديدة في الجمهوريات الجديدة وبأن توجه مساعي هذه الأخيرة إلى الجمهوريات الإسلامية بالدرجة الأولى حتى تكون طرفا فعالا في استراتيجية محاصرة واحتواء نفوذ روسيا الإتحادية، ايران، وبعض الدول العربية والحيلولة دون انتشار المد الراديكالي الإسلامي.[1]

وخلاصة القول نجد إسرائيل تبحث عن تعظيم مصلحتها لا سيما الإقتصادية والأمنية، حيث تحاول إنشاء علاقات مع الدول الإفريقية وبخاصة شرق إفريقيا وكسر طوق عزلتها الإقليمية، حيث تعرض المساعدات الفنية في مجال الزراعة والتنمية الإقتصادية، وتسعى جاهدة إلى توطيد علاقاتها الخارجية وفقا لما تقتضيه الضرورة.[2]

المطلب الثالث: المقاربة البنائية:

تعتبر الأفكار والقيم والهوية وحدة التحليل الأساسية التي تنطلق منها المقاربة البنائية، حيث يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) حيث يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع الذي يعكس المصالح والمعتقدات ويؤسس أيضا لسلوكات تحظى بالقبول.

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرة البنائية لأنّ الواقعية والليبرالية أصبحتا غير كافيتين في تحليل بعض الظواهر في العلاقات الدولية

1- فول مراد، مرجع سبق ذكره، ص 350.

2-السلطان عبد المحسن عبد الله، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، التنافس بين استراتيجيتين**، ط03، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 228.

وخصوصا في السياسة الخارجية، حيث أصبحت القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهويتها ومصالحها، وعزّز هذا التوجّه وجود عوامل خفية تمثلت في بروز قضايا الأقليات والإرهاب والتنظيمات الإرهابية مما أدّى إلى التركيز على قوة الخطاب الموجّه إلى المجتمع المدني سواء الوطني أو الدولي.

تقدّم البنائية فهما بديلا لمجموعة من المواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية تتضمن معاني الفوضى وتوازن القوى، العلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، توسع القوة، ومشاهد التغيير في السياسة الدولية من ناحية أخرى، يجب أن يفهم أن البنائية باعتبارها تتكون من رافدين: البنائية التقليدية والبنائية النقدية حيث ترتبط بشكل كبير بالنظرة الاجتماعية النقدية، أما البنائية التقليدية فهي تحدد المعضلات الخاصة بالتيارات الرئيسية في مجال نظرية العلاقات الدولية وتعمل على حلها والتي تتعلق بقضايا الهويات في السياسة العالمية والتنظير لدور السياسة الداخلية والثقافية في نظرية العلاقات الدولية[1].

فالبنائية كنظرية اجتماعية ترفض منطلق النظرة العقلانية من أن البنية المادية التي يتفاعل ضمنها الفاعل هي المسؤولة عن تحديد خيارات سياسته الخارجية، وبأنها من يزوده بمصالح محددة سلفا وبدلا من ذلك تؤكد أن البنية المعيارية أي المعايير هي التي تكون هوّيات الفاعل أفضلياته ومصالحه..

ولما كانت البنائية تدرك الفاعل كـــ"رجل اجتماعي" فإنها تفترض له أن يتّخذ قراراته وفق منطق الملائمة، فهو لا يختار بديلا ما حتى يقيّم نتائجه بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته، وعليه تصل البنائية إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية للفاعل

1- فرج محمد أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، العراق: مركز كردستان الإستراتيجية، 2007، ص 430.

بأنها أساسا معيارية (أي قد تلحقها أهداف مادية لكن لا تسبقها)، حيث يسعى من خلالها الفاعل إلى الحفاظ على دوره الاجتماعي، سياسة الثبات على الهوية.

يقول فاينمور (Finnemore): «ليست (المصلحة الوطنية) نتاجا للتهديد الخارجي أو لمطالب داخلية بل أنها تتغير، تتطور ويعاد تعريفها بسبب قوة تأثير المعايير»[1].

إنّ تصوير هذه المعايير كأول وأهم خطوة في الإستراتيجية التفسيرية للبنائية يجب أن ينطلق من تأصيل دقيق للمفهوم، وبهذا الصدد يميز البنائيون المعايير عن المفاهيم التصورية الأخرى استنادا إلى ثلاثة خصائص هي:

أ.الذاتانية (Intersubjectivity): وهي الخاصية التي تميز المعايير عن الأفكار والقيم التي تعكس قناعات واعتقادات فردية، وهو المنهج الذي تتبناه المقتربات التحليلية الإدراكية التي ترى في القناعات الشخصية لصناع القرار تأثير حاسم على سلوك السياسة الخارجية، أي أنها تعطى استقلالية أكبر لصناع القرار في بيئتهم الاجتماعية، لذا فهي لا تندرج ضمن برنامج البحث البنائي.

ب.القيمة المرجعية (Value reference): فالمعايير تنطوي دائما على قيم مرجعية تميزها عن توقعات السلوك غير المتعلقة بقيم والتي قد تنشأ عن اعتقادات سببية كالمصلحة مثلا، فبسبب ارتباطها بالقيم تتضمن المعايير إذعانا طوعيا مستقلا عن المصالح[2].

1 –Henning Boekle (and others), N**orms and foreign policy: Construtivist foreign policy theory**, Germany, Working paper, n°: 34, pp5-6.

2 –Alex Macleod, **french policy toward Iraq Since the Gulf War**, a realist Dream case, Paper prepared for the 40th annual convention of the international studies association (ISA), Washington, D.C, Februry 16-20, 1999.

ج.التوجه المباشر للسلوك (Immediate orientation to Behavior) وهي خاصية تميز المعايير عن الأفكار والقيم والآراء والمبادئ العامة التي تتسم بأنها عمومية وليست صريحة، عكس المعايير التي توجّه خطابا مباشرا للفاعل للقيام بسلوك ملائم أو منعه من آخر غير ملائم.

كما يشترط للمعايير الاستمرارية، فكما في القانون الدولي لا تصبح كل ممارسة عرفا إلا تلك الممارسات التي تعارف عليها أعضاء المجتمع الدولي، فكذلك الأفكار التي تظهر حينا وتختفي حينا آخر لا تعتبر معايير، فهي حتى تكون كذلك يجب أن تتكرر وتحض بتأييد أغلبية الجماعة الاجتماعية، كشرط ضروري لضمان ما يسمى قابلية التّنبّؤ بها.

تأثير المعايير الدولية والمجتمعية على خيارات السياسة الخارجية:

تفترض البنائية ان خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية، إنما تعكس تلك التوقعات القيمية المشتركة (المعايير) التي تواجهها في البيئة الاجتماعية الدولية والداخلية، فمدى تأثير هذه المعايير والادوار الاجتماعية على الفاعل يصبح كائنا اجتماعيا مستقلا، أما بالنسبة للسياسة الخارجية للدول فهي معرضة لعمليتين من التنشئة الاجتماعية في الوقت ذاته هي التنشئة فوق القومية والتنشئة المجتمعة.

أ.التنشئة الاجتماعية فوق القومية:

تأخذ مجراها ضمن المجتمع الدولي بدليل أن المعايير الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل هويات ومصالح الفواعل وتخلق نوعا من التشابه في سلوكاتها، وتنطوي عملية التنشئة على فواعل متعددة، ولاشك أن الدول ابتداء هي أحد أهم فواعل هذه العملية في ترسيخ المعايير الدولية، بمعنى آخر فإنّ المعايير المشتركة ضمن المجتمع الدولي من

الأولى أن ينظر إليها من طرف منشئيها (الدول) كمقياس للسلوك الملائم لأن هويتها كدول متوقف على عضويتها في المجتمع الدولي، فالدول تصبح سيدة حين يعترف بها من طرف الدول الأخرى، بل أن الاعتراف بها متوقّف على إعلانها الاعتقاد ثم الالتزام بالأهداف الجماعية للمجتمع الدولي كالأمن والسلم الدوليين مثلا.

من جهة أخرى تعتبر المنظمات غير الحكومية فاعلا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية فهي فضلا عن مساهمتها في نشر المعايير الدولية القائمة، تساهم في تأسيس معايير جديدة، ساعية من وراء ذلك إلى تحصيل قبول أوسع لهذه المعايير بين الدول، ويبقى تأكيد البنائية على أنّ هذه المعايير الدولية معرضة للتغيير على مستوى جزئي غير الوقت، بسبب عملية التفاعل المتواصلة بين الدول وبسبب التفسيرات الخاصة بالدول[1].

ب.التنشئة الاجتماعية المجتمعية:

على هذا المستوى ينظر للمجتمع ككل وكذا مختلف المجموعات الاجتماعية الداخلية كعامل حاسم التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية التي تفرز توقعات قيمية حول السلوك الملائم للسياسة الخارجية مثل: "من نحن" كيف نعرف أنفسنا، كيف ينظر إلينا الآخرون، ما هو الدور المتوقع منا، هي بمثابة مرجعية لرؤية الدولة لنفسها في السياق الدولي ومن ثم لسلوكها الخارجي، ويضع البنائيون ثلاثة أسباب وراء تأثر صناع القرار بالمعايير المجتمعية.

وبناء على ما سبق من الطرح النظري يمكن الإشارة إلى تأثير الهويّة والأفكار والقيم في دولة إسرائيل بدءا بنشأة هذه الدولة وخلفية التسمية، حيث فضّل الصهاينة

1- فرج محمد أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص 440.

استخدام هذا الاسم "دولة إسرائيل" لدولتهم بدلا من الاسم الذي قد حدّده هرتسل وهو "دولة اليهود" لأسباب منها:

-إيجاد تناسق بين اسم الدولة والاسم العبري لفلسطين وهو ارض إسرائيل.

-إيثار الصفة العنصرية الكامنة في اسم إسرائيل يتميز باثنتين: دولة إسرائيل والتوراة وفي مناسبة قال: "على دولة إسرائيل أن تعتمد على الدولة ككيان سياسي منظم ذي سيادة وعلى القومية العبرية التوراتية"[1].

من جهة أخرى تعتبر نشأة المجتمع الإسرائيلي هي نشأة صهيونية بالدرجة الأولى وبناؤه بناء صهيوني في جوهره، حيث المواطن في إسرائيل داخل شبكة كثيفة من الرموز والاساطير التي نسجها الصهاينة من التراث الديني اليهودي واعطوها مضمونا قوميا[2]، وهذا ما يدعم فكرة التنشئة الاجتماعية للإسرائيليين وجعلهم أداة فاعلة ومؤثرة في صناع القرار ونهج سلوكات معينة تخدم المصلحة القومية لليهود بما في ذلك تأكيد القيم القتالية كمتغير أساسي في نظام القيم السائدة في المجتمع الإسرائيلي وارتبط بذلك أيضا ظهور الوطنية الإسرائيلية التي كان لابد وان تحدث بدورها نوعا من التنويع في القيم المرتبطة بالانتماء السياسي[3].

-يتبنى صناع القرار معايير السلوك الناشئة عن عملية التنشئة السياسية التي تعكس هوية جميع أفراد المجتمع.

1- الشامي عبد الله رشاد، **القوى الدينية في إسرائيل (بين تكفير الدولة ولعبة السياسة)**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1994م، ص 46.

2- المسيري محمد عبد لوهاب، **الأيديولوجية الصهيونية (دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة)**، مرجع سابق، ص 111.

3- الشامي عبد الله رشاد، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1986، ص 105.

-غالبا ما يمر صناع القرار بتجارب سياسية وطنية يثبتون ضمنها عددا من المعايير المجتمعية التي تعكس هوية الأمة.

-يتصرف صناع القرار باستمرار باسم الهوية الوطنية، لأنها الطريقة الوحيدة التي يرون فيها أنفسهم ممثلين شرعيين معترف بهم من طرف مجتمعهم في تعاملهم مع البيئة الدولية.

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى إمكانية تعارض التوقعات القيمية الدولية ومناقضتها التفسيرية القيمية المجتمعية حول سلوك السياسة الخارجية لدولة ما، فإنّ الوظيفة التفسيرية للبنائية تكون في حالة ضعف لأنّ المقترب البنائي لا يضع مقاييس محددة ما إذا كان صناع القرار أكثر تأثيرا بالمعايير الدولية أو المجتمعية، أما إذا وجد تطابق بين المعايير المستقاة من كلا المستويين الدولي والمجتمعي، فإنّ القدرة التفسيرية للبنائية تصبح في وضع أفضل ومع ذلك فإنّ البنائية لا تشترط توفّر توقعات قيمية من المستويين للحكم على أن السياسة الخارجية تتأثّر بهذه المعايير، فإذا ما توفرت هذه المعايير في مستوى واحد فقط ينظر إليها على أنها أقل تأثير وهي حالة لا تبرر رفض المقترب البنائي نهائيا.

تأثير العلاقة بين الهوية والمصلحة على سلوك السياسة الخارجية:

تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة، لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية، وهذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة أو التجارب الوطنية السابقة، بل أن فهم الدولة للبيئة التي تتفاعل في ظلها وموقعها ودورها فيها يضفي بعدا تقويميا على توجهات سياستها الخارجية، هذا التقويم يرتبط غالبا بطريقة إدراك وتفسير الدولة لسياقها الاجتماعي وهذا ما ينطبق على دولة إسرائيل وتحركها في المنطقة.

ومن هنا يجب التأكد من وجود علاقة بين الهوية والمصلحة حتى يتسنى تحديد أثر الهوية على سلوك السياسة الخارجية، وبالتالي تكون أكثر إقناعا ولها قدرة على التفسير والتنبؤ خاصة إذا أقرت بوجود مفاهيم مشتركة حول مصلحة الدولة تتطابق والمعايير والقيم.

وهنا نجد العقيدة العسكرية والأمنية لليهود قد تمثلت في الوعد الإلهي بتمكين بني إسرائيل من فلسطين وما حولها حيث يتم رسم العقيدة العسكرية وقت السلم لكي تطبّق حين تقوم الحرب[1].

لقد صاغت المراجع والكتب الدينية لليهود عقيدتهم العسكرية، وبذلك اكتسبت الشخصية اليهودية صفات وأنماط سلوكية، كما تجد اليهود يستخدمون الأدب من أجل بناء الشخصية اليهودية الحديثة وذلك بتعظيم دور الجيش والمقاتلين، بحيث يعتبر الأدباء والكتاب في إسرائيل أحد دوائر الدعاية والإعلام ويتدخلون في السياسة والحرب، ويلعب الأدب دورا سياسيا وأيديولوجيا مركزيا يماثل الدور الذي تلعبه أجهزة الإعلام الإلكترونية في دول العالم.

وعليه يمكن القول أن الجذور الدينية والفكرية والأدبية أسهمت في بناء وتشكيل عقلية المؤسسة العسكرية، وذلك من خلال تتبع ثقافة الحرب والعنف، التي تعتبر صفة ملازمة لطبيعة عمل ومهمات هذه المؤسسة، ولقد أرست هذه الجذور اتجاهات عقدية دينية عمّقت من ثقافة الحرب والعدوان وجعلتها في مرئية القدسية لدى العقلية الإسرائيلية، كما ساهمت مع الأيديولوجيا الصهيونية في الدمج بين البعد الديني والقومي العلماني لخدمة أهداف عسكرية عدوانية حتى عُرف بمجتمع الثكنة أو

1 – المسيري عبد الوهاب، **الأيديولوجية الصهيونية**، مرجع سابق، ص 85.

الشعب المسلّح، وأصبح بقاء المجتمع اليهودي واستمراره مرهون بقوة الجيش واستمراره.

أخيرا يمكن القول أن التصور الإسرائيلي لفكرة الأمن القومي والسياسة الخارجية يعتمد بصفة كبيرة على القيم والمعتقدات والهوية الدينية وهذا ما نلاحظه من خلال قرارات المؤسسات الرسمية[1]، وغير الرسمية التي تحاول مواكبة الوضع الدولي العام من خلال الحرب على الحركات الدينية الأخرى باسم التطرّف وتحت اسم الحرب على الإرهاب.

1- طاهر علاء، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 62.

المبحث الثالث: الوحدات القرارية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يتعلق بالأجهزة الرسمية لاتخاذ القرار والمطلب الثاني خصص للأجهزة غير الرسمية، حيث تعتبر فواعل مهمة في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية خاصة في القضايا الجوهرية.

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

تعتبر المؤسسات الرسمية أيا كان نوعها محطّ أنظار الرأي العام الداخلي والخارجي وحتى وسائل الإعلام، خاصة فيما يتعلق بأداء أدوارها في صياغة ورسم السياسة الخارجية التي تعتبر القضية المحورية في النظام السياسي الإسرائيلي.

1-السلطة التنفيذية: وتتضمن رئيس الحكومة ووزارة الخارجية:

أ-رئيس الحكومة: يعتبر رئيس الحكومة في إسرائيل أقوى شخصية في الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية في إسرائيل، يرأس الحكومة ويضع سياساتها الداخلية والخارجية، وهو الذي يشكل ويختار مجلس الوزراء بعد التشاور مع الأحزاب المؤتلفة مع حزبه. فالحكومة الإسرائيلية هي حكومة رئيس الوزراء حيث يدعو الوزراء إلى الإجتماع ويرأس اجتماعها، فأي انعقاد لمجلس الوزراء دون موافقة رئيس الحكومة يعدّ غير قانوني، وبالتالي تصبح القرارات التي تتخذ في هذا الإجتماع باطلة، كما أنّ استقالة رئيس الوزراء أو إقالته أو سحب الثقة من حكومته يؤدي إلى سقوط الحكومة، وكل وزير مسؤول أمام رئيس الحكومة في المهام الملقاة على عاتقه، ويحق لرئيس الحكومة عزل أي وزير كما يقوم بعملية التنسيق بين الوزراء ويكون بالغ النفوذ، لذا اتسم بشخصية كاريزمية حيث أصبح مركز السلطة ومحورها.[1]

1- بركات نظام محمود، **النخبة الحاكمة في إسرائيل**، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، مطابع الكرمل، بيروت، 1988، ص 82.

ومن أكثر الخصائص التصاقا باختيار رئيس الحكومة في إسرائيل هو مدى قربه من بوتقة المؤسسة العسكرية، فمعظم الحكومات التي توالت على إسرائيل ضمّت شخصيات لها خبرة عسكرية وأمنية، حيث تعتبر مسألة ضمان الأمن محور اهتمام القادة من بن غوريون ومشيه دايان وشيمون بيريز وإسحاق رابين وآرييل شارون وبنيامين نتنياهو وايهود باراك وغيرهم. فالماضي العسكري شكل ولازال يشكل الجزء الأهم من مؤهلات الزعيم السياسي لتولي قيادة رأس الهرم السياسي في إسرائيل.[1]

يعتبر رئيس الحكومة رأس الهرم في صناعة القرار في إسرائيل ومن الناحية النظرية له صلاحية اتخاذ القرارات النهائية في السياسة، وتصل درجة قوة مركزه بتجاوز الوزراء في الموضوعات الحساسة حسب قوة شخصيته، وما يمتلك من تاريخ وخاصية عسكرية، كما لديه صلاحية التعيين لرؤساء المؤسسات غير المنتخبين مثل مدير الموساد، محافظ البنك المركزي، المدعي العام، وهو المسؤول عن جهاز الأمن العام حيث يمكنه الوصول إلى معلومات سرية في الدولة (يحمل شيفرة السلاح النووي).

ويمكن القول إن هذه الصلاحيات والخصائص تؤدي إلى قوة مركز رئيس الوزراء وقدرته على إدارة حكومته متماسكة ومستقرة، حيث تستطيع إنجاز الأهداف التي رسمتها، إلا أن طبيعة تشكيل الإئتلاف الحكومي أدى إلى تعقيدات برلمانية وحزبية وحصول اختلافات تؤدي في الأغلب إلى عدم استقرار الحكومة، ومن النادر أن تجد حكومة أكملت مدتها القانونية، فقد تشكلت منذ قيام إسرائيل حتى عام 2004 ثلاثون إئتلافا حكوميا وحتى 2011 بلغ اثنان وثلاثون إئتلافا حكوميا.

1- محمود خالد وليد، **أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص 48.

الحكومة في إسرائيل صانعة السياسة العامة للدولة وهي الهيئة المركزية التي تتخذ القرارات السياسية، ودور السلطة التشريعية أن تصادق وتعدل وتراقب عمل السلطة التنفيذية وأن تعكس تطلعات واتجاهات الرأي العام، ومن خلال دراستنا هذه سنتعرف على من بيده صناعة القرار السياسي في إسرائيل، فكل وزير من وزراء الحكومة يملك صوتا كالآخرين، إلا أن الواقع الممارس يختلف باختلاف رئيس الحكومة وما يتمتع به من شخصية قيادية، فهو الأول بين المتساوين يمكن أن يتجاوز الوزراء المعنيين ويدفع باتجاه خلق قيادة جماعية معظمها من خارج الإطار الوزاري.

يمكن القول أن الأساس في هذا السلوك المتناقض مع الديمقراطية واحترام الصلاحيات يتمحور حول الموضوع السياسي الأمني، فمعظم القرارات التي تخص البعد الأمني والسياسة الخارجية تصنع بعيد عن المؤسسات الرسمية لصناعة القرار السياسي الخارجي، ومن هؤلاء اللاعبين في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي ما يلي:

ديوان رئيس الحكومة:

ينسق هذا الديوان عمل الحكومة من خلال طاقم كبير يرأسه سكريتير الحكومة، ويدير رئيس هذا الديوان مكتب رئيس الحكومة الخاص، ويضم كبار مستشاري رئيس الحكومة في مختلف الشؤون وخاصة الأمنية والسياسية والإقتصادية والإعلامية، ويتبع ديوان رئيس الحكومة كل من الأجهزة التالية : (جهاز الأمن العام، جهاز الأمن الخارجي " الموساد")، حيث تقدم المعلومات الأمنية والتطورات السياسية الداخلية في إسرائيل والدول الأخرى خاصة دول الجوار الإسرائيلي.

يساهم طاقم الديوان وعلى رأسه مديره بالإضافة لعمله الإداري في تقدير المعلومات الإستخبارية وتحليلها، وبذلك يلعب الديوان وسكريتارية الحكومة دورا بارزا في عملية صنع القرارات بحكم رئاسته لجانا وزارية مختلفة ورئاسته مجموعات

عمل عديدة، وتعتمد درجة مشاركته في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي على شخصية المدير العام وعلى طبيعة علاقته برئيس الحكومة.

اللجان الوزارية:

نظرا للحالة الاستثنائية لدولة إسرائيل وبسبب عدد الوزارات الكبير يخول مجلس الوزراء اللجان الوزارية صلاحية الإعتناء بمواضيع خاصة في مجال السياسة والأمن الخارجي واتخاذ القرارات الخاصة لتخفف العبء على الوزارة، ويشرف رئيس الوزراء في الغالب على تعيينه وذلك بعد جولة مشاورات مع الأحزاب وتكون ملتزمة بالخطوط العامة للإئتلاف، ومن هذه اللجان لجنة الخارجية والأمن، لجنة الإستيطان، لجنة الميزانية، لجنة القوانين، لجنة الخدمات الإجتماعية، لجنة الشؤون الإقتصادية، لجنة تحضير المواضيع لجلسات الحكومة.[1]

اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية (المجلس الوزاري المصغر):

نظرا للعلاقة المترابطة بين مسألة الأمن والخارجية في إسرائيل واستحواذ الموضوع الأمني على الواقع الحياتي لإسرائيل شكلت لجنة وزارية دائمة تُعنى بالمواضيع الأمنية والخارجية يُطلق عليها اسم اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية أو (المجلس الوزاري الأمني)، وكانت بداية استعمال هذا المصطلح فعليا في إسرائيل عند التوقيع على اتفاقية الإئتلاف الحكومي بين حزبي الليكود والعمل في 13 جويلية 1984 مؤلف من 10 أعضاء خمسة 05 من كل حزب.

1- بركات نظام محمود، **النخبة الحاكمة في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 82.

دور المجلس الوزاري المصغر في رسم السياسة الخارجية:

من صلاحيات هذا المجلس معالجة الشؤون الأمنية والسياسة الخارجية المرتبطة بالحرب وبالعمليات العسكرية، وبمسائل السلام أيضا في إسرائيل، وله صلاحية اتخاذ والتوصية بقرارات لها قوة النفاذ ما لم يعترض عليها خلال أسبوع مجلس الوزراء، وبإمكان هذا المجلس مناقشة ومعالجة كل قضية يطرحها رئيس الحكومة أو القائم بأعماله، حيث يتم الإتفاق على عدم تحويل أي اقتراح من المجلس إلى مجلس الوزراء بكامل هيئته إلا بموافقة رئيس الحكومة أو القائم بأعماله.

ويضم هذا المجلس في عضويته رئيس الحكومة ووزير الدفاع ووزير المالية ووزير الخارجية ونواب رئيس الحكومة، وعادة ما يحضر كافة جلساته قادة الجيش وأجهزة الأمن والمخابرات، ويحتل رئيس التخطيط في هيئة الأركان أهمية فيه إلى جانب رئيس الأركان ورئيس الموساد ويمتلك صلاحية اتخاذ القرارات المرتبطة بالحرب وبالعمليات العسكرية ومسائل السلام(1).

يمكن القول أنه من خلال مركزية الأشخاص المشاركين في اجتماعات المجلس الوزاري وقدرته على صناعة واتخاذ القرارات، إلا أن الثقل النسبي لكل واحد منهم يختلف باختلاف مدى ما يمتلكه من أوراق التأثير والضغط التي تتحكم فيها مؤشرات منها الثقل الحزبي، والكاريزمة القيادية وامتلاك المصادر الأساسية للمعلومات (معظمها أمنية)، والتي تصب جلها لصالح المؤسسة العسكرية والأمنية، التي يكون رئيس الوزراء في طليعتها، ولقد اتهم هذا المجلس بأنه يستفرد بالقرارات وهذا مخالف لشرعية وجود وعمل الحكومة كسلطة تنفيذية، ويتسع دوره في حالة ضعف رئيس الوزراء.

---

1 - تشكيلة الحكومات في إسرائيل على الموقع:

www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4867

المطبخ السياسي:

هو اسم مجازي لمجموعة من الشخصيات السياسية البارزة أو مستشارين سياسيين أو وزراء في الحكومة قائمة بالفعل، وتقوم هذه المجموعة بتقديم الأفكار والآراء الحاسمة حول قضية معينة أو تبت في مسألة سياسية أو أمنية طارئة، ولقد بدأ استخدام هذا التقليد منذ الخمسينيات على الرغم من شخصية بن غوريون المتفردة بالقيادة، وواصل العمل به ليفي أشكول (رئيس وزراء أسبق)، واستخدم هذا بشكل أكثر وضوحا في عهد حكومة غولدامائير في مطلع السبعينيات، ويعود ذلك إلى عقد اجتماعات الطاقم المصغر من أعضاء حكومتها (رجال الأمن والخارجية في مطبخ بيتها كل مساء) وذلك للتباحث والتداول في قضايا مهمة وطارئة.[1]

وأصبح هذا الإسم متداولا في الأوساط السياسية والإعلامية، ويدّعي المشاركون في المطبخ أنهم يقومون بإعداد أوراق عمل وطروحات سياسية مبكرة وسابقة لجلسة الحكومة صباح الأحد من كل أسبوع، ولكن في واقع الأمر أن هذا المطبخ أصبح يحمل مميزات سياسية قوية مبنية على اتفاق وقرارات حاسمة ما على أعضاء مجلس الوزراء سوى إقرارها، بينما يدّعي معارضو ظاهرة المطبخ إلى أن القرارات التي تتخذ فيه ما هي إلا عملية تشويش لسير العملية الديمقراطية الطبيعية في إسرائيل، إضافة إلى أن هذا المطبخ يفرغ المؤسسات والهيئات التنفيذية من كل محتواها العملي والذي من أجله وُجدت.

1- ربيع حامد، من **يحكم في تل أبيب -حول تحليل علاقة التماسك في النظام الإسرائيلي ومتغيرات الحركة السياسية في منطقة الشرق الأوسط-**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975، ص 342.

ب- دور وزارة الخارجية في صناعة القرار السياسي:

تشارك وزارة الخارجية في إسرائيل في وضع السياسة العليا ولها تأثير كبير على شؤون الأمن والدفاع، وتعمل على نمو وتطور العلاقات الدولية، وتعتبر الخارجية من الوزارات الرئيسية والتي تتنافس عليها الأحزاب المؤتلفة مع الحكومة، إلا أن الدارج في إسرائيل أن الخارجية تكون من نصيب الحزب الأكبر أو الثاني من حيث الثقل في الإئتلاف، ولقد جرت العادة بسبب طبيعة نشأة إسرائيل وتمكن الموضوع الأمني والعسكري من الواقع في إسرائيل أن يشترك رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية في صناعة وبلورة السياسة الخارجية لحكومة إسرائيل وبتطبيقها وبعرض هذه السياسة، وتمثل الوزارة الدولة في تعاملها مع الحكومة الأجنبية ومنظمات دولية حيث تقيم إسرائيل حاليا علاقات ديبلوماسية مع 162 دولة.

وقد قامت إسرائيل بتأسيس عدة إدارات ذات اختصاص من أجل رعاية وتوجيه وتنفيذ الخطط المقترحة من الحكومة في مجال السياسة الخارجية، وقد اهتمت الخارجية الإسرائيلية بشكل كبير بالقارة الإفريقية لما تحمله من مزايا تعتبر ذات أهمية لتنفيذ استراتيجية إسرائيل الخارجية لذلك قامت بإنشاء إدارتين متخصصتين في الشؤون الإفريقية: شعبة إفريقيا واحد 01 تختص بدول شمال وشرق القارة الإفريقية، شعبة إفرقيا اثنين 02 تختص بدول جنوب افريقيا وغربها[1].

كما ترغب إسرائيل بمساعدة الدول الإفريقية على حل مشاكلها مثل مواجهة الجوع ونقص المياه، والتغلب على سوء التغذية والأوبئة وخدمات البنية التحتية.

1 – محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، على الموقع:

www.alzaytouna.net

2-السلطة التشريعية:

يُعتبر الكنيست كلمة عبرية تعني الإجتماع ويسمى المعبد اليهودي (بيت هاكنيست) أي المكان الذي يجتمع فيه اليهود وتستخدم الكلمة حاليا للدلالة على البرلمان الإسرائيلي، واشتقاق الإسم وتحديد عدد الأعضاء (160) مأخوذين من (كنيست هجدولا) وهي الهيئة التشريعية فيما يسمى بعهد الهيكل الثاني.[1]

وللكنيست تسعة 09 لجان برلمانية دائمة هي:

- لجنة الشؤون القانونية والتشريعية.
- لجنة المالية.
- لجنة الشؤون الإقتصادية.
- لجنة الخارجية والأمن (تُعتبر من أهم اللجان).
- لجنة الخدمات العامة.
- لجنة الثقافة والتعليم.
- لجنة العمل والرفاه الإجتماعي.
- لجنة الإسكان والهجرة.
- لجنة الشؤون الداخلية.

وتتفرع عن هذه اللجان لجان أخرى خاصة، وتتمثل مهمة هذه اللجان في دراسة القرارات والتوصيات التي تحال إليها بعد القراءة الأولى وتقديم تعديلات عليها أو تقارير حولها وإعادتها إلى الكنيست من أجل القراءة الثانية أوالثالثة، كما تتولى اللجان متابعة أعمال السلطة التنفيذية في مجال اختصاصات هذه اللجان، ويمكن

1- براهام مشاعلي محمد، **إسرائيل من أين وإلى أين**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص 228.

للكنيست أن يشكل لجان تحقيق ولجان خاصة، ويجتمع الكنيست ثلاث مرات أسبوعيا في أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء، وإذا أقر مشروعا في القراءة الأولى أي بعد تقديم الحكومة له أمام الكنيست أحيل المشروع إلى اللجنة المختصة للدراسة ثم أعيد إلى رئاسة المجلس ليقوم رئيس اللجنة المختصة بقراءة تقريرها حول المشروع، وتناقش في الكنيست التعديلات ويجري التصويت عليها، وتنتهي القراءة الثانية ثم تعاد قراءة القرار في صيغته النهائية، ويجري التصويت عليه بالقراءة الثالثة النهائية.[1]

كذلك ينشط الكنيست في نسج العلاقات المستمرة مع البرلمانات الأخرى في العالم وتجد هذه العلاقات تعبيرا لها من خلال الزيارات المتبادلة والنقاشات حول شتى المواضيع المتعلقة في مجال العمل البرلماني، ويسجل اليوم الكنيست الإسرائيلي علاقات قوية بما يقارب ستون 60 جمعية برلمانية دولية.

وكذلك يؤيد الحكومة بطريقة غير مباشرة على تعزيز التعاون مع تلك الدول، وذلك من خلال موافقة أعضائه على الميزانية العامة للحكومة التي تشمل مصاريف وزارة الخارجية والأجهزة العسكرية والأمنية المتعلقة بالعمل خارج الدولة، من جهة أخرى يهمل الكنيست بشكل إرادي المشاركة الحقيقية في صناعة القرار السياسي وأيضا في عملية توجيه القيادة السياسية في سياستها، ويرجع ذلك لعدم إمكانية وقدرة الكنيست على مناقشة القضايا الأمنية والاستراتيجية بشكل علني وحتى اللجنة الخارجية والأمنية في الكنيست غير قادرة على صناعة وبناء واتخاذ سياسات قبلية.[2]

ويبدو أن ضعف قدرة الكنيست على التأثير في صناعة القرار السياسي يرجع أساسا إلى طبيعة المواضيع السياسية الأمنية ولشكل الإئتلاف الحكومي وللنظام

1- براهام مشاعلي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 223.

2- حامد ربيع، مرجع سابق، ص 293.

الإنتخابي النسبي الذي يسمح لأحزاب مجهرية وموسمية تضع مصلحتها الذاتية فوق كل اعتبار.

وأخيرا يمكن تلخيص دور لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست في أربع نقاط:

- موافقة لجنة الخارجية والأمن على تحريك الجيش والتعبئة العامة.
- تحويل بعض المسائل من أعضاء الكنيست بواسطة رئيسها للجنة لبحثها وإصدار توصية بذلك.
- يستطيع الكنيست ككل إحالة بعض الموضوعات إلى اللجنة لاتخاذ قرارات بشأنها.
- جمع المعلومات من الوزارات وتلقي تقارير خارجية أمنية عكس وجهة نظر الكنيست والمجتمع وتقديم المشورة للحكومة، كما أن عملها يتميز بطابع السرية بسبب القضايا المبحوثة وتزداد أهميتها نظرا لتمثيل الأحزاب (حسب مقاعدها).[1]

3-الأجهزة الأمنية والعسكرية:

تقوم الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بدور لا يقل أهمية عن باقي المؤسسات الرسمية في خدمة توجهات الدولة الخارجية وخاصة اتجاه إفريقيا، لذا أوجد جهاز المخابرات الإسرائيلي قنوات خاصة للإتصال بدول إفريقيا، حيث قام بإنشاء دائرة تهتم بشؤون تلك الدول حيث تعمل على رصد جميع التحركات الإفريقية.

1- بركات نظام محمود، مرجع سابق، ص 92.

أ-دور جهاز المخابرات الخارجي (الموساد):

أنشأ الموساد رسميا في 1951/03/06 بأمر من دافيد بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، وبعد شهر من تأسيسه باشر عمله على يد مؤسسه وأول مدير له (ريفين شيلوح)، وقد أطلق على الجهاز بداية اسم مؤسسة التنسيق (هاموساد ليتيوم) ثم أعيدت التسمية عام 1963 لتصبح مؤسسة الإستخبارات والمهمات الخاصة.

ويعتبر الموساد السلاح السري للحكومة في الخارج وأحد فروعه الرئيسية، وهو بمثابة وزارة خارجية سرية مهمتها تنسيق المهمات المشتركة مع البلدان التي لا تستطيع إقامة علاقة ديبلوماسية مع إسرائيل بسبب الدين أو الجغرافيا أو السياسة.[1]

ويقوم جهاز الموساد بنشاطاته عموما من خلال المؤسسات الصهيونية الرسمية وغير الرسمية وبعضها أقيم خصيصا لتأدية مهام محدودة مثل تغطية العملاء، وكثيرا ما يتواجد ضباط الموساد في دول العالم تحت غطاء ديبلوماسي لتنظيم تبادل المعلومات مع وكالات المخابرات في البلاد التي يوجد تمثيل لإسرائيل فيها، حيث يديرون الإتصالات ويعملون كعناوين اتصال وقنوات تحويل بالإضافة إلى توجيه العملاء نحو الأهداف المخطط لها.

وكذلك يلعب الموساد دورا أساسيا في صناعة القرار السياسي خاصة ما يتعلق بالإرهاب والعنف والتصفية الجسدية، وتحتل الأجهزة الإستخباراتية موقعا متقدما وخطيرا في بنية الكيان الإسرائيلي، لذلك تعد من أهم أدوات الإستراتيجية والحرب الإسرائيلية وتعتمد عليها القيادة في عملية صنع القرارات السياسية وفي توجيه سياستها

1- محمد براهام مشاعلي محمد، مرجع سابق، ص 224.

الداخلية والخارجية والعسكرية، وذلك استنادا لمهامها وتنظيمها وخصائصها، كما تشكل هذه الأجهزة العمود الفقري لنظرية الأمن الإسرائيلي، وهذه الأخيرة تمثل جوهر العقيدة العسكرية الإسرائيلية وعليها يتوقف بقاء الدولة واستقرارها.

ويتكون جهاز الموساد من ثلاث أقسام:

- **قسم المعلومات:** يتولى جمع المعلومات واستقرائها وتحليلها ووضع الإستنتاجات بشأنها.

- **قسم الحرب النفسية:** ويشرف على خطط العمليات الخاصة للحرب النفسية وتنفيذها.

- **قسم العمليات:** مهمته وضع خطط العمليات الخاصة لأعمال الخطف والقتل[1].

وهنا نجد صاحب القرار السياسي الذي يعتمد على معلومات الإستخبارات في صنع قراراته السياسية دائما يتأثر بقدرات وحدود التقدير والتحليل الإستخباراتي لهذه الأجهزة، وهذه مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لصانع القرارات السياسية لذلك نجد أن نظرية الإستخبارات الإسرائيلية في تقديم التقارير الإستخباراتية لصانع القرار السياسي ترتبط دائما بمواقف ثلاثة:

- قيام الإستخبارات بقراءة القرارات المتخذة من قبل الجوانب السياسية بصورة صحيحة وفي الوقت المناسب.

- تولي الإستخبارات تحديد ردود الفعل المحتملة والممكنة اتجاه موقف معين وأي من هذه الردود هو الأكثر احتمالا.

1 - الموسوعة الحرة على الانترنت موساد/www.ar.wikipedia.org/wiki

- ينبغي على الاستخبارات تحديد بداية أي عملية وأن تراقب عن كثب تطورها.

ب- المؤسسة العسكرية:

المؤسسة العسكرية هي مجموعة الأجهزة المسؤولة عن حماية وجود إسرائيل وسلامة سيادتها ومواطنيها، وإحباط أي عمليات قد تهدد أمن إسرائيل القومي وتعمل تلك المؤسسة من خلال عدة أجهزة متخصصة في مجالات الدفاع والقتال وتتفرع منها ثلاث لواءات:

- سلاح وقوات الجوية الإسرائيلية.
- سلاح وقوات البحرية الإسرائيلية.
- الذراع البري، وهو القائم على تجهيز الجيش وحرس الحدود.

على الرغم من تخصص تلك الأجهزة داخل حدود الدولة إلا أنه سجل لها دورا مهما في خدمة السياسة الخارجية من خلال مراكز تدريبها الداخلية، حيث ترسل خبرائها وضباطها للعمل خارج الدولة، وقد قامت بإنشاء عدد من مراكز التدريب الداخلية والخارجية المعنية بتدريب وتجهيز الدول المستهدفة في مجال القتال والأسلحة العسكرية، وتنشط أعمال تلك الأجهزة في دائرة الدول حديثة الإستقلال لما قد تحتاجه تلك الدول من تطوير منظومتها الدفاعية، ويدخل في هذا الإطار بعض دول القارة الإفريقية[1].

1 - نصر الدين ديب سعيد خضر، دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي الخارجي (السلطة الفلسطينية ولبنان نموذجا)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2012، ص: 194.

ومن جهة أخرى تعتبر العقيدة العسكرية لإسرائيل عقيدة هجومية، تدفع القيادات في إسرائيل إلى بناء صناعات عسكرية متطورة تكتفي ذاتيا ولقد انتشرت الشركات الأمنية الإسرائيلية في أنحاء العالم للترويج للصناعات العسكرية وتقديم الخدمات الأمنية، كما يقدمون هذه الخبرة الأمنية للدولة وللمعارضة، وذلك بهدف السعي لإسقاط النظام الحاكم واستبداله بنظام حكم آخر يكون أكثر تأييدا، وفي نفس الوقت يوقع عقود تجارية للصناعات العسكرية ويختبر فعاليتها.[1]

كما تساهم المؤسسة العسكرية في بناء علاقات دولية وعمل اختراقات دبلوماسية في جدران لم تقدر وزارة الخارجية النجاح فيها، حيث أن قدرة رأس المال الصناعي العسكري في التأثير على صانع القرار السياسي كبيرة جدا لدرجة الضغط باتجاه إثارة حروب لتطبيق واختبار عقيدة قتالية جديدة، وبالتالي تجريب أسلحة بشكل حقيقي، أو من خلال إشعال مناطق وبؤر لديها جاهزية للقتال والحرب، فعندما تدور الحروب يتنامى الإستهلاك الحربي مما يحرك آلات المصانع الإسرائيلية، أومن خلال الخبراء العسكريين وهم أبناء المؤسسة العسكرية، فإنهم يستغلون تغلغلهم الإقتصادي لتغلغل سياسي وأمني يجعل لإسرائيل نفوذا متناميا في العالم.[2]

المطلب الثاني: الأجهزة غير الرسمية

أ-وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام ليبيرالية كانت أو محافظة مؤسسات كبرى تبيع منتجاتها للسوق، حيث تبيع المشاهدين لأصحاب الأعمال، حيث نجد أن صورة العالم التي

1- المرجع نفسه، ص 118.

2 - المرجع نفسه، ص 120.

تقدمها وسائل الإعلام ما هي إلا انعكاس ضيق ومنحاز لمصالح وقيم البائعين والمشترين، فللنظام المعرفي أو العقائدي والذي ينتج البروباغاندا هدفان رئيسيان:

– الأول هو ما نسميه الطبقة السياسية، وهي تقريبا عشرون 20 بالمائة من عدد السكان المتعلمين نسبيا واعين إلى حد ما، يلعبون دورا في اتخاذ القرارات، قبولهم للدعاية مهم جدا طالما لهم وضع يسمح بالمشاركة وصنع السياسة.

– الثاني هناك ثمانون 80 بالمائة من عدد السكان يقال عنهم المشاهد المشغول والمذهول، على هؤلاء الإلتزام بالنظام وهم الهدف الحقيقي لوسائل الإعلام الجماهيرية، وعلى الإعلام الإبقاء على ذلك القطيع من العامة بانشغاله وذهوله عن الحقائق.[1]

من جهة أخرى نجد الإعلام الإسرائيلي يلعب دورا كبيرا في عملية بناء الأمة وله دور تربوي في بناء الشخصية وخاصة إذا كان من نمط الوضع اليهودي الإسرائيلي، فقد وضّح بن غوريون دور الإعلام في اجتماع للصحافة عام 1953 بقوله (عليكم بتدعيم قدرة وبأس الجيش الإسرائيلي).[2]

وعليه تبرز أهمية الإعلام في خدمة الأهداف المحددة التي شكلتها المتطلبات الأمنية وذلك لتجنيد المجتمع كما يرغب المسؤولون في الدولة، حيث يتم تقييد حرية الإعلام من أجل خدمة الأجندة والأهداف العسكرية، كما تستخدم المؤسسة العسكرية الإعلام للتمهيد وتحضير المجتمع الإسرائيلي الداخلي لأهدافها أو لحرب قادمة، وذلك عن طريق عمليات التهويل والنفخ في قدرات العدو، وحجم الخطر المحدق بإسرائيل إذا لم يوضع حد لذلك، ومثال ذلك عندما انبرى الإعلام الإسرائيلي بشكل جماعي

1– تشومسكي نعوم، **ماذا يريد العم سام**، ترجمة: عادل المعلم، القاهرة: دار الشروق، 1989، ص ص 57–58.

2 –ديب نصر الدين خلف، مرجع سابق، ص 122.

للتهويل لمخاطر اختراق طائرة بدون طيار تابعة لحزب الله الأجواء الإسرائيلية في نهاية 2004 وبعد سنة ونصف تقريبا شنت إسرائيل حرب جوان 2006 على لبنان.[1]

ومن هنا يمكن تلخيص وسائل الإعلام في ما يلي:

– إظهار دولة إسرائيل على أنها دولة تؤمن بالمساواة وبين أبناء الشعب الواحد ومؤيدة للشعوب والأقليات المضطهدة ورفضها لسياسة التمييز العنصري.

– تشجيع الأفارقة على العمل ومشاركة اليهود وذلك لارتباطهم بحضارة العالم الغربي المتمدن.

إظهار العرب بصورة رديئة وسيئة بوصفهم بمظاهر التآمر والتخلف والإرهاب.

وقد نشر في أحد الصحف اليسارية بعنوان: يمكن أحيانا تبرير قتل سياسي «لأسفنا الشديد كان وما يزال يوجد رؤساء حكومات تنازلوا بسهولة عن نصف أرض إسرائيل، ومن تنازل ويتنازل عن نصف البلاد من شأنه بالتأكيد أن يتنازل عن أجزاء أخرى من البلاد...فأية عقوبة يستحقها رئيس الحكومة وحكومته التي تتنازل عن نصف الدولة وبذلك تعرض حقا حياتنا وأمننا للخطر»ومن خلال هذا القول يبرز دور الصحف في التأثير غير المباشر على صانعي القرار[2].

ب– الجالية اليهودية في إفريقيا:

لقدلعبت الجاليات اليهودية الموجودة في إفريقيا منذ قيام المؤتمر الأول للحركة الصهيونية في مدينة بازل السويسرية في أواخر القرن 19 على بسط نفوذ الحركة الصهيونية والدولة العبرية في القارة الإفريقية، وأصبحت مركزا هاما لإمداد الحركة

1– المرجع نفسه، ص 123.

2– نيتسر أولك، **فيروس التعصب حل الشيفرة السياسية الإسرائيلية**. ترجمة: عبد الوهاب محمود وهب الله، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2003، ص 56.

الصهيونية والدولة الإسرائيلية فيما بعد بالأموال وأصبحت مركزا رئيسيا للمعلومات عن القارة الإفريقية التي تشكل بعض مناطقها (منابع النيل في منطقة البحيرات والهضبة الأثيوبية ومجرى نهر النيل) امتدادا تاريخيا لدولة الكيان الإسرائيلي حسب رؤية الحركة الصهيونية.[1]

كما يعتبر الإهتمام من قبل مؤسسات الدولة الرسمية اتجاه تلك الطوائف اليهودية إنما نابع من إدراكهم لمدى أهمية تلك الطوائف في نسج العلاقات مع تلك الدول، وقدرتهم التأثيرية فيهم، وعلى صعيد آخر تقوم تلك الطوائف اليهودية بإنشاء إئتلافات مع الطوائف المسيحية المتطرفة والمعروفة من قربها من اللوبي اليهودي العالمي، وتنشط تلك التكتلات في دول إفريقيا وعلى وجه الخصوص في كل من كينيا وإريتيريا وتعمل لخدمة التوجهات الإسرائيلية وبدعم من اللوبي اليهودي العالمي.

ج- مراكز البحوث والجامعات:

لقد قامت إسرائيل بنقل المهارات التقنية وغيرها من برامج تدريبية معينة وتزويد الدول الإفريقية بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة المدى، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الإفريقية.

وقد قامت إسرائيل بإعادة تقويم هذه المراكز الخاصة في إفريقيا.

- مركز جبل كارمل في مدينة حيفا الذي ينظم حلقات دراسية للمرأة الإفريقية في ميدان التنمية.

- مركز دراسة الإستيطان الذي يوفر تدريبات في البحوث الزراعية والتخطيط الإقليمي.

1-أحمد الحاج عاصم فتح الرحمان، **إسرائيل وإفريقيا (الجهود الإسرائيلية لاختراق القارة الإفريقية)**، السودان: بحوث إفريقيا للنشر، جويلية 2012، ص 16.

– المركز الزراعي الذي يوفر الخبرات والمساعدة الفنية لتعليم استخدام الموارد المتاحة.

– قسم التدريب الأجنبي الذي يهتم بقضايا التنمية الريفية[1].

وتطرح إسرائيل نموذجا مهما بالنسبة للدول الإفريقية في ميدان محاصيل الأراضي القاحلة فعلى سبيل المثال فإن البرنامج الدولي لمحاصيل الأراضي القاحلة والذي تتبناه جامعة بن غوريون بصحراء النقب بتمويل من اليونسكو ومركز التعاون الدولي الإسرائيلي يسعى إلى إقامة مشروعات زراعية في إفريقيا وخلق بيئة مواتية.[2]

ومن خلال ما تم تناوله في الفصل يمكن القول بأنّ السياسة الخارجية الإسرائيلية جدّ معقدة وغير ثابتة في مواقفها باستثناء البعد الأمني الذي يكاد يكون السمة البارزة في جميع القرارات التي تتخذ في هذا السياق، ويدعم هذا القول طبيعة نشأة هذه الدولة وسط بيئة معادية كما يعتقد ذلك الإسرائيليون، مما يجعل أجهزة صناعة القرار السياسي في إسرائيل جدّ حذرة في وضع البدائل واختيار البديل المناسب الذي يحقق اكبر قدر ممكن من المنفعة، حيث يأتي دور الموساد كمؤسسة رسمية في المقام الأول لجمع المعلومات وكل التفاصيل عن الوحدات الفاعلة في المحيط الدولي رسمية كانت أو غير رسمية وهذا من أجل اتخاذ قرارات عقلانية ورشيدة.

---

1 – عادل إبراهيم، عودة علاقات الطوغو واسرائيل وواقع العلاقات العربية الإفريقية www.digital.ahram.org تاريخ الدخول 20 أوت 2014.

2– عبد الرحمان حمدي، **إفريقيا وإسرائيل في عالم متغير**، موقع www.alraicenter.com تاريخ الدخول 2014/06/26.

الفصل الثاني

إسرائيل والأهمية الاستراتيجية

للقرن الإفريقي

تعتبر الدراسات الإستراتيجية في عالمنا المعاصر من الدراسات الهامة التي تكتسب طابعا خاصا تعتمد عليه الدول في رسم سياستها الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالنظرة الجيواستراتيجية للمناطق، حيث يدخل ضمن ذلك منطقة القرن الإفريقي التي تعتبرها إسرائيل من أهم المناطق في العالم لما لها من تأثيرات على علاقاتها بدول المنطقة خصوصا الدول العربية التي تنظر إليها إسرائيل على أنها تهديد لأمنها القومي.

وفي هذا الفصل سيتم التطرّق إلى الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي مع التركيز على تفاعلاته الداخلية والبينية التي تعدّ مدخلا قويا للاختراق الإسرائيلي، حيث ستتم المقارنة الضمنية بين إسرائيل والدول العربية في تأثيرها في المنطقة.

المبحث الأول: أهمية القرن الإفريقي: نظرة تاريخة جيواسراتيجية

تعتبر التنظيمات التقليدية في إفريقيا مختلفة ولا يتوقف اختلافها على اختلاف الجهات الإفريقية التي تسكن القارة، حيث لم تستطع هذه الدول إقامة نظما سياسية متقدمة مما شكل عجزا في كل المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية[1].

وتعتبر أزمة التنمية في إفريقيا ذريعة لتدخل الولايات المتحدة والغرب من أجل تقديم مساعدات حقيقية للبلدان الإفريقية تمكنها من استثمار ثرواتها ووضع مواردها في خدمة مصالحها الاقتصادية الوطنية الإفريقية[2].

ويظهر استقراء أدبيات العلاقات الدولية حول تحليل النظام الدولي منذ الفترة التالية للحرب بالباردة، وجود حالة من الاتفاق العام حول أهمية وعمق تأثير انتهاء تلك الحرب على مسيرة تطور النظام الدولي، ودفعه عن طريق استهلال مرحلة تاريخية

1- أحمد طاهر، **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر**. القاهرة: دار المعارف، 1975، ص 167.

2- أسير أمين، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**. سوريا: دار دمشق للنشر، 1985، ص 181.

اصطلح على تسميتها بالنظام الدولي الجديد،[1]حيث فرض سقوط الإتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة تغييرات إستراتيجية على مصالح وأهداف وتوجهات وسلوك الدول الكبرى اتجاه القارة الإفريقية، لاسيما وأن انتهاء الدور السوفييتي ودول حلف وارسو على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية أدى لبروز أدوار جديدة للعديد من الدول الأوربية، هذا بالإضافة للقوى الآسيوية لاسيما اليابان والصين مما جعل القارة الإفريقية ساحة متجدّدة للتفاعل بين الدول الكبرى.

وشهد النظام الدولي في بداية التسعينات العديد من التحولات، سواء على صعيد بنيته أو التفاعلات القائمة بين وحداته المختلفة، مما كان لها العديد من الانعكاسات على الدول الإفريقية حيث تتربع الولايات المتحدة على قمته دونما منافسة أو تحدٍّ، ويدعم مكانتها هذه تأييد حلفائها الغربيين من جانب، وقدرتها على استخدام قوتها العسكرية لحسم أي صراع تقرر الاشتراك فيه لممارسة مسؤوليتها في المحافظة على الاستقرار الدولي وتوجيه الحركة العالمية باتجاه الديمقراطية، ومنطق هذه الرؤية يستند إلى انهيار الاتحاد السوفييتي حيث أفسح المجال لتنامي القوة الأمريكية لترقَ إلى القوة العظمى الوحيدة وتصبح مركزا للقوة العالمية.

من ناحية أخرى تزايد الدور الأمريكي في القارة الإفريقية حيث أخذت في السعي نحو إعادة ترتيب القارة الإفريقية من الداخل بداية من تسوية الصراعات الناتجة عن تفاعلات الحرب الباردة في منطقة القرن الإفريقي، كما كان لاندلاع أحداث 11 سبتمبر 2001، وانتهاج الولايات المتحدة لإستراتيجيتها الداعية لمكافحة

1- منير محمود السيد بدوي، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة**، مقال مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية، جامعة أسيوط.

الإرهاب العديد من الانعكاسات على طبيعة التوازنات ونمط العلاقات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي.

أما على الصعيد الإقليمي فقد شهدت المنطقة العديد من التغيرات الإقليمية،تتضح هذه التغيرات من خلال جانبين:

1- بروز بعض القوى الإقليمية الجديدة التي أصبح لها دور هام في المنطقة مثل الدور الإيراني.

2- حدوث تغير في الخارطة السياسية لمنطقة القرن الإفريقي، ومن أبرز ملامحه تغير نظام الحكم الأثيوبي واستقلال أريتريا وظهور كيانات انفصالية جديدة إثر اندلا ع الحرب الأهلية الصومالية وبروز دولة جديدة (جنوب السودان).

المطلب الأول: التفاعلات الداخلية والإقليمية

القرن الإفريقي هو ذلك القرن الناشئ في شرق القارة الإفريقية والذي يضمّ كلا من الصومال وجيبوتي وأثيوبيا وإيريتيريا ويلحق به السودان وكينيا وأوغندا تأثرا وتأثيرا، وهو بهذا التحديد قرن إسلامي الهوية للكثافة السكانية المسلمة التي تقطنه، والتي تتشكل في أغلبها من قبائل الاورمو والجالا في إثيوبيا والصوماليين في الصومال وجيبوتي واوجادين في إثيوبيا والبجة الموزعين بين إريتريا وشرق السودان، ومن عداهم من القبائل والمجموعات الإسلامية الأخرى من العرقيات المختلفة هنا وهناك، والتي تضم نسبا متفاوتة من المسلمين[1].

وحسب منظمة الفاو (منظمة الأغذية والزراعة) (FAO) يضُمّ القرن الإفريقي إريتريا وإثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان وجنوب السودان وكينيا وأوغندا، وقدّر

1- جلال الدين محمد صالح، **القرن الإفريقي أهميته الداخلية وصراعاته الداخلية**، قراءات إفريقية، العدد01، أكتوبر 2004، ص 100.

عدد سكان هذا الإقليم بـــ160 مليون نسمة عام 2010، بمتوسط معدّل نمو 2.6%.

ويعاني حوالي 70 مليون نسمة منهم نقصا حادا في الغذاء، كما بلغت أعداد المتوفين في كل من السودان وإثيوبيا حوالي مليون نسمة منذ 1984-1985 حتى 2011[1].

إنّ عدم الاتفاق حول تعريف القرن الإفريقي، يؤكد بان الدلالة السياسية للمنطقة تتعدى الدلالة الجغرافية، نظرا للأهمية التي يحتلها موقعها المتميز والمؤثر على التفاعلات الجارية في منظمة واسعة تحتوي على مساحة كبيرة من الأرض والبحار والممرات، فالمنطقة تشرف على ممرين مائيين في غاية الأهمية، فهي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يعتبر أحد طريقي مرور ناقلات النفط في الخليج والجزيرة العربية إلى الدول الصناعية، مرورا بقناة السويس.

كما تطل على المحيط الهندي الذي تتحرك عبره أساطيل القوى الدولية الكبرى باستمرار، وهم ما اكسب دول المنطقة أهمية كبيرة، كونها تمثل نقاط ارتكاز برية وبحرية على هذه الممرات المهمة في الإستراتيجية العالمية، وأتاح لها الاتصال بجهات العالم الحيوية، باعتبارها تتحكم في طريق الملاحة الدولية شمالا وجنوبا وشرقا، وجعل منها أيضا نقطة وثوب لمن يتحكم فيها، وحلقة من حلقات الأحزمة الإستراتيجية في العالم، وبالتالي فمن يسيطر عليها تكون تحت تصرفه الممرات البحرية بين مضيق هرمز وباب المندب.

وهذا ما جعلها تتداخل أمنيا وسياسيا واقتصاديا ليس فقط مع منطقة حوض البحر الأحمر، وإنما ارتبطت وتداخلت أيضا مع مناطق من خارج النطاق الجغرافي

1- عبد الهادي عبد العظيم هويدا، **القرن الإفريقي ومحاولات الإغاثة**، قراءات إفريقية، العدد17، سبتمبر 2013، ص 44.

لحوض البحر الأحمر بحكم ارتباط مصالحها مع المنطقة، فالبحر الأحمر هو بمثابة الرابط بين الدول النامية في آسيا وإفريقيا وبين الدول المتقدمة في الغرب.

وفي السياق ذاته اتضح الترابط والتداخل بين هذه المنطقة والصراع العربي الإسرائيلي أثناء حرب أكتوبر 1973، عندما قامت اليمن بالتعاون مع القوات المصرية بإغلاق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية إلى إيلات والتي على إثرها أصبحت منطقة القرن الإفريقي تحظى بأهمية كبرى من الطرفين وخاصة إسرائيل، كونها أصبحت مرتكزا من المرتكزات الفاعلة في الصراع العربي الإسرائيلي[1].

من ناحية ثانية يمتلك القرن الإفريقي مقومات إستراتيجية أخرى غير تلك المرتبطة بالمياه في البحر الأحمر والمحيط الهندي، منها موارد اقتصادية مختلفة أهمها المياه، فهو يمثل الخزّان الرئيسي الذي يزوّد مصر والسودان بالمياه الصالحة للشرب، ذلك أن نهر النيل يتبع في جزئه الأكبر هذه المنطقة، إذ ترفد أثيوبيا نهر النيل بحوالي 85% من مياهه.

ولمكانة هذا المورود الحيوي زاد الاهتمام به على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح يشكل محورا مهما في التفاعلات الدولية، واحتل مواقع مهمة في التوجهات الإسرائيلية والتي من الممكن زعزعة الأمن والاستقرار في مناطق كثيرة من العالم، خاصة في منطقة القرن الإفريقي بحكم تركيبة بلدانها الأثنية والثقافية التي تتسم بالتعددية القومية والدينية واللغوية.

---

1 – مختار شعيب، **الإستراتيجية الإسرائيلية اتجاه البحر الأحمر بين الإستراتيجية والتغيّر**، **دراسات إستراتيجية خليجية**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد12، 1998، ص 05.

الصراعات الداخلية:

لقد أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة الصراعات النمط الأكثر شيوعا داخل القارة الإفريقية بصفة عامة وداخل منطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، حيث تنقسم هذه الصراعات إلى ثلاثة أقسام:

1.الصراعات العرقية: شهدت منطقة القرن الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة، موجة عارمة من الصراعات العرقية اجتاحت الكثير من دول المنطقة، ورغم تعدد الأسباب التي أدّت إلى نشوبها، إلا أنه غالبا ما يتم توظيف البعد العرقي بشكل سياسي، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى المطالبة بحق تقرير المصير، والذي اعتبره المحلل جوناتان فوكس السبب الرئيسي لتصاعد الصراع العرقي وزيادة العنف، وهناك عدة سياسات واستراتيجيات تتبعها دولة إسرائيل من أجل استغلال هذه التوترات لتنفيذ أجندتها في المنطقة وهذا ما يظهر في دولة إثيوبيا.

حيث تسعى إسرائيل إلى التوسع الشامل لها، وذلك بتجميع يهود العالم في دولة إسرائيل الكبرى، وهذا ما يؤكده دافيد بن غوريون بقوله: أنّ خريطة إسرائيل ليست خريطة بلادنا، فلدينا خريطة أخرى نسعى لتحقيقها هي أن تكون من الفرات إلى النيل[1].

2.الصراعات القبلية والعشائرية: تعد القبيلة أكثر الأشكال والكيانات الاجتماعية وجودا في إفريقيا، وهي وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية متماسكة يسودها الولاء الطّوعي من جانب الأفراد نحو الجماعة، ويقصد بالصراعات القبلية

1 – صالح وهيب، **دور وزارة الخارجية الإسرائيلية في تحقيق الأهداف الصهيونية**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، 1990، ص ص 76-77.

والعشائرية تلك الصراعات التي تنشب بين قبيلتين أو أكثر داخل الدولة، أو التي تنشب بين العشائر والفصائل المختلفة داخل القبيلة الواحدة لأسباب ودوافع مختلفة.

ويعتبر الصراع في الصومال من أشهر حالات الصراع القبلي العشائري في منطقة القرن الإفريقي.

هنا تجدر بنا الإشارة إلى دور الاستعمار في تعميق الفوارق والاختلافات بين القبائل داخل الأقاليم الصومالية المختلفة، وأنها لم تخضع لمستعمر واحد حيث خضع الإقليم الشمالي والمنطقة التي تقع الآن في شمال كينيا للاستعمار البريطاني، وخضع الجنوب للاستعمار الإيطالي، وسيطرت فرنسا على المنطقة التي تعرف الآن بجيبوتي، كما قامت إثيوبيا بضم الصومال الغربي "الاوجادين" إليها.

3.صراعات الأقاليم الداخلية: يقصد بصراعات الأقاليم تلك الصراعات التي تنشب بين إقليمين مختلفين داخل الدولة الواحدة، وعادة ما توجد الحكومة في أحدهما وينشأ الصراع لأسباب مختلفة، فقد ينشأ نتيجة مطالبة أحد الإقليمين بالمشاركة في السلطة أو الثروة أو كليهما، أو نتيجة المطالبة بالانفصال عن الدولة أو حتى نتيجة وجود اختلافات عرقية بين سكان الإقليمين أو غير ذلك من الأسباب(1).

وفي هذا الصدد تحاول إسرائيل استغلال ضعف هذه الدول من أجل إقامة علاقات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية بغية تحقيق الأهداف القومية في وسط يتميز بالصراعات والتوترات الداخلية، وبالتالي تصبح قوة إقليمية مهيمنة في المنطقة العربية حيث تضمن بقائها داخل حدود آمنة معترف بها دوليا، وقد اشتملت الإستراتيجية الإسرائيلية على ثلاث مخططات وهي:

1 – جلال الدين محمد صالح، القرن الإفريقي أهميته الداخلية وصراعاته الداخلية، مرجع سابق، ص ص: 102، 103.

-مخطط بلقنة المنطقة: ويستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي ولدويلات القرن الإفريقي وتعميقها نحو مزيد من التفتت وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال.

بحيث تحاول إسرائيل جعل علاقتها الخارجية في خدمة الأمن القومي الإسرائيلي، ومن ثم يتضح أن مطلب اكتساب الشرعية السياسية الواقعية التي تتجاوز مجرّد الاعتراف القانوني يصبح في مقدمة أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية[1].

-مخطط شدّ الأطراف: وذلك بإقحام الدول العربية في أطراف الوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي ويهدف إلى زعزعة الاستقرار.

-مخطّط حلف المحيط: وذلك للحفاظ على أمن إسرائيل من خلال تعميق العلاقات بينها وبين الدول غير العربية، وربط مصالح تلك الدول بالموارد الإسرائيلية لضمان تمتين العلاقات.

إنّ التحول في السياسة الإسرائيلية، لم يكن نابع من توتر إسرائيلي من دول القرن الإفريقي أو اعتبارها مصدر تهديد مباشر لأمنها، بقدر ما هو تخوّف من محاولات السيطرة على صانعي القرار في تلك الدول والتأثير عليهم من قبل أطراف أخرى تعتبرهم إسرائيل مهدد رئيسي لوجودها، لاسيما الدول العربية في ظل حالة الرفض العربي للاعتراف بها والتعامل معها.

لذلك أدركت إسرائيل أنّ منطقة القرن الإفريقي ستشكل مستقبلا إحدى ساحات الصراع العربي الإسرائيلي، فقررت خلق حالة من التنافس بينها وبين العرب

1 – عبد السلام بغدادي، **التحرّك الصهيوني المعاصر في إفريقيا، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية**، سلسلة دراسات مستقبلية، العدد 224، 1986، ص 29.

للحصول على الامتيازات السياسية والاقتصادية والأمنية من تلك الدول الإفريقية في ظل تصاعد بعض القوى الإقليمية الصاعدة مثل إيران.

تعتبر إسرائيل تواجدها في إفريقيا مسألة حيوية تخدم مصالحها، ولذلك سعت إلى توسيع المجال الأمني والاستراتيجي الإسرائيلي، بحيث يشمل دولا مثل دول شمال إفريقيا وإفريقيا الوسطى والبحر الأحمر، وقد يبرز الدور الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي بشكل جلي في السنوات الماضية خاصة وأن منطقة القرن الإفريقي هي منطقة ذات أهمية خاصة للوطن العربي بشكل عام ولمصر بشكل خاص، فهي تمثل لمصر والدول العربية أهمية كبيرة على المستوى السياسي والأمني، ولأن منطقة القرن الإفريقي تعتبر عمقاً استراتيجيا تجدر بنا الإشارة إلى تفاعلات إسرائيل مع هذه الدول والتي تمثل خطرا على الأمن القومي العربي.

المطلب الثاني: القرن الإفريقي بين التأثير العربي والاختراق الإسرائيلي

لقد سعت إسرائيل إلى بناء قاعدة إستراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية لإسرائيل، وذلك من خلال ما يمكن تسميته مبدأ شد الأطراف، حيث تعتمد إسرائيل على النيل باعتباره المستهدف في الإستراتيجية الإسرائيلية وذلك بالتركيز على دول حوض النيل[1].

من المفترض أن يكون للعرب اهتمام بكل ما تشهده ساحة القرن الإفريقي من صراعات ونزاعات أيا كانت طبيعتها، ولكن بما أن العرب في وضع حرج من حيث التفرق وانزواء كل دولة من دولهم في حدود ذاتها مما يجعل هذه الدول ضعيفة من الناحية التأثيرية في المحيط الدولي والإقليمي.

1 – إبراهام روتام، **عقيدة عسكرية لمفهوم متجدد للأمن القومي، إستراتيجية شاملة لإسرائيل**، ترجمة: محمد العرّاف، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، العدد 841، 2001، ص 69.

ومن جهة أخرى شُهد بعض الدول العربية كمصر والسعودية وقطر وأيضا ليبيا لإسهام في حل نزاعات القرن الإفريقي، ومثل هذا التحرك وإن كان تعبيرا عن إدراك أهمية القرن الإفريقي للأمن العربي، إلا أنه صعب جدا أن يكون أكيد المفعول وبالغ التأثير ما لم يتسم بالمتابعة الجادة ليخدم فقط مصالح الإستراتيجية العربية.

أغلب السياسات العربية لا تنطلق من دراسات متخصصة، ولا تنطلق أيضا من سياسة أمنية موحدة، حيث تكون دون السياسة الإسرائيلية في التأثير، وتأتي التحركات العربية في القرن الإفريقي على غير تناسق فيما بينها، وإن نرى لكل بلد عربي موقفا مغايرا لموقف الآخر حسب توجهاته السياسية، هذا ما كانت عليه السياسة العربية أثناء الحرب الباردة، حيث كان العرب مقسمون بين معسكرين، وهي اليوم على نفس المنوال بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

بتاريخ 2003/02/05 زار معمر القذافي اريتريا وقال: "من مصلحة اريتريا أن تكون عضوا في المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية مثلما هو الحال لجيبوتي والصومال والسودان..."، وداعيا إلى "عدم ترك فراغ في القرن الإفريقي تملؤه القوة الأجنبية"، مشيرا إلى أن: "هناك مخاوف من استغلال ما يسمى بمكافحة الإرهاب بإعادة الاستعمار العسكري والسيطرة الأجنبية مرة أخرى على مصالح القرن الإفريقي."

وهنا يمكن الإشارة إلى الخصائص الجغرافية والجيوبولوتيكية للمنطقة والتي جذبت منذ أقدم العصور أنظار الغزو والاحتلال الأجنبي، حيث كان الدافع الأول لدى الغزاة الأجانب هو السيطرة على البحر الأحمر والتأثير على أموره انطلاقا من عوامل اقتصادية حيوية[1].

1 – السلطان عبد المحسن عبد الله، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي–التنافس بين إستراتيجيتين**، مرجع سابق، ص 228.

هذا التصريح من العقيد معمر القذافي في حد ذاته صحيحا، إلا أنه يبقى دون المستوى دون الانطلاق من إستراتيجية واحدة، ولا تأثير له في حالة التشتت العربي حيث لم يصل العرب إلى درجة الفصل في شؤون القرن الإفريقي، حيث تبقى هذه الدول تحت تأثير الدول الكبرى مما ينعكس على شأنهم الأمني والاقتصادي والسياسي من السياسة الدولية.

أما من الجانب الآخر يعود الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الإفريقي بصفته أهم موقع إستراتيجي بالنسبة لهم من الناحية الأمنية منذ نشوء الدولة العبرية في الوسط العربي والإسلامي التي عرفت إعلاميا بالشرق الأوسط، وتعد إثيوبيا الحليف الأول لإستراتيجية إسرائيل في المنطقة وبوابتها الطبيعية إلى بقية القرن الإفريقي.

و مهما كان الأمر فإن كل ما يهم إسرائيل أن لا يكون البحر الأحمر بحرا عربيا خالصا، لذا استمرت إسرائيل منذ عام 1949 في تقديم مساعداتها العسكرية لجميع حكام إثيوبيا بما فيهم الماركي منجست وهيلي ماريام.

حيث أصبح التواجد العسكري الإسرائيلي في البحر الأحمر يهدف إلى تدعيم مفهوم الأمن الإسرائيلي[1].

ولعل أن التواجد الإسرائيلي في القرن الإفريقي مازال قويا ومستمرا وأنه بشكل أو بآخر يعمل في توظيف صراعات القرن الإفريقي العرقية ونزاعاته الحدودية لصالح السياسات الإسرائيلية، وذلك باللعب على كل المتناقضات واستغلال كل الثغرات المتاحة حتى يبقى قادة الأقلية الحاكمة في المنطقة مرتبطين بالكيان الصهيوني وسياساته حفاظا على وجودهم في مقاعد الحكم لأطول مدّة ممكنة.

1 – مختار شعيب، مرجع سابق، ص 35..

وإذا كانت مسألة التراع الحدودي بين اريتريا وإثيوبيا واحدة من القضايا التي بحثتها زيارة ملس زناوي مع المسؤولين الإسرائيليين، وذلك من أجل السعي إلى كسب إسرائيل إلى الجانب الإثيوبي ضمن الإستراتيجية الإثيوبية التي تتبعها حكومة ملس زناوي في عزل نظام أفورقي وإسقاطه، ومن ثم تشكيل اريتريا تشكيلا جديدا، ولعل هذا ما جعل أفورقي يسارع في فتح سفارته في تل أبيب لإعاقة خطوات هذه الإستراتيجية في الساحة الصهيونية.

في هذا الموقف إسرائيل لا تطمئن لسقوط أفورقي وذلك خوفا من وريثة الإسلامي، حيث يأخذ مصالح إسرائيل في القرن الإفريقي والبحر الأحمر مأخذ الجد، وعليه من المرجح أن تكون الحكومة الاريترية البديلة لنظام أفورقي لا تختلف عن نظامه في التوافق والانسجام مع الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة[1].

إن إتيان إثيوبيا بحكومة بديلة على النحو الذي آلت إليه لا يقل خطورة على تهديد الاستقرار الأمني في المنطقة ، لأنه يتم على حساب المجموعات العربية الإسلامية وأهميتها، وهي قوى أساسية لا تقبل المساومة في استقلالية القرار الاريتري وحقه في اتخاذ سياسة إقليمية مستقلة تخدم مصالح البلاد بالدرجة الأولى والأساسية، كما لا يكمن أيضا تهميشها وتجاهلها، وإن كان للأسف كل هذا يتقرر في غياب تأثير عربي على الصعيد الدولي والإقليمي نتيجة لحالة الاستقرار السياسي التي يعيشها الوطن العربي.

[1] - الموقع www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn*afric/Sec06.doc-cvt.htm

المبحث الثاني: التنافس الدولي على القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة

تمّ تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول خصص إلى أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على المنطقة والمطلب الثاني تناول الأطراف الفاعلة دوليا.

المطلب الأول: أثر انهيار الاتحاد السوفياتي

لقد كان لانهيار الاتحاد السوفييتي أثر بالغ في تحول بنية النظام الدولي من القطبية الثنائية (Bipolarity)إلى نظام يتميز بالأحادية القطبية (Unipolar)أو نظام القوة العظمى الواحدة (One superpower)، هذا بالإضافة للتغير في تفاعلات وأولويات النظام الدولي من خلال انتهاء العلاقات التي كانت قائمة على المواجهة والصراع بين الكتلتين، وانتهاء سياسات توازن القوى العسكرية وسباق التسلح ليحل محلها أسلوب الحوار والتفاوض القائم على توازن المصالح والاعتماد المتبادل والتعايش السلمي وتخفيض التسلح، ومن ثم مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة في النظام الدولي تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الإفريقية وتجسدت التحديات والضغوط الجديدة في العديد من الجوانب منها:

أولا: الانهيار السريع المفاجئ لدول الكتلة الاشتراكية التي كانت الحليف الأساسي لكثير من النظم والحكومات الإفريقية[1].

ثانيا: تضييق مجال المناورة الإستراتيجية الذي كان متاحا للدول الإفريقية إبان مرحلة الحرب الباردة مثل جميع دول العالم الثالث، فقد أتاحت مرحلة الحرب الباردة مجالا كبيرا للدول الإفريقية للحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والدعم السياسي من جانب كل من المعسكر الشرقي والغربي، فانتهاء نظام القطبية الثنائية

1 – محمد حافظ علي حميدة، ماذا خسر العالم بانهيار الاتحاد السوفييتي، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد: 10668، 2008. أنظر كذلك: archive.aawsat.com

أدى إلى تضييق دائرة الفرص، وزيادة القيود أمام الاختيارات السياسية المتاحة أمام دول القارة الإفريقية.

ثالثا: تزايد ضغوط القوى المنتصرة في الحرب الباردة وهي دول الغرب الديمقراطية الليبرالية، التي سارعت بفرض شروط الإصلاحات السياسية وذلك مقابل تقديم معونات التنمية الاقتصادية، تحت مسمّى المشروطية، الأمر الذي يعني أن الديمقراطية وحقوق الإنسان هما السبيل نحو الحصول على المعونات الاقتصادية من أجل التنمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وهذا ما أتاح الفرصة أمام إسرائيل لإقامة مشاريع استثمارية وتقديم المساعدات والتسهيلات المادية، وذلك من خلال المساعدات الفنية والتكنولوجية للدول الإفريقية في مجالات استخراج المواد الأولية والزراعة والري[1].

من ناحية أخرى فرض سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة في مطلع عقد التسعينات إلى حدوث تغييرات إستراتيجية على مصالح وأهداف وتوجهات وسلوك الدول الكبرى اتجاه القارة الإفريقية، حيث يرى بعض المنظرين بأن التغيرات التي طرأت على هيكل النظام الدولي الجديد لم تُؤدِ إلى إقامة نظام دولي جديد، لكنها تمثل انتقالاً إلى حالة تعدد القوى وليس إلى نظام القطب الواحد وبروز قوى جديدة مثل الصين واليابان، والتي تعتبر منافساً جديداً في القارة الإفريقية، خاصة على الصعيد الاقتصادي حيث عملت على تنوع علاقاتها وذلك من خلال المشروعات التجارية والاقتصادية.

1 – إبراهيم نصر الدين، **المشروع الصهيوني في إفريقيا**، مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، العدد11، 2002، ص ص 19–20.

ففي الظروف الجديدة للفراغ الذي نشأ عن نهاية الاتحاد السوفييتي وافتقار الولايات المتحدة المتزايد إلى الحصانة، تجهز إسرائيل نفسها للسعي علنا، وراء الهيمنة على الشرق الأوسط بكامله، هذه الهيمنة التي طالما سعت وراءها سعيا خفيّا، دون أن تتردد في استخدام الوسائل المتوافرة لهذه الغاية بما فيها الوسائل النووية حيث تعتبر إسرائيل دولة يهودية غرضها الوحيد تحقيق أهدافها الإستراتيجية[1].

وهنا نحاول إبراز طبيعة النظام الدولي الجديد من خلال عنصران أساسيان:

1.الدور الأمريكي في المنطقة:

تروج الولايات المتحدة بقوة لما يعد انتصاراً باهراً للرأسمالية والفكر الليبرالي في مواجهة هزيمة اشتراكية الاتحاد السوفييتي، كما أنها صاحبة أضخم اقتصاد بمجالاته المتعددة، إضافة إلى تمتعها بوجود أكبر نخبة من رجال المال والأعمال وكبريات الشركات متعددة الجنسيات، يضاف إلى ذلك مقومات قوتها العسكرية في بعديها التقليدي والنووي، حيث تعد الولايات المتحدة وبكل المقاييس القوة العسكرية الأولى في العالم.

و لقد خضعت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعملية تقويم وإعادة ترتيب لأولوياتها وأهدافها، من ناحية أخرى تزايد الدور الأمريكي في القارة الإفريقية لاسيما وأنها أخذت في السعي نحو إعادة ترتيب القارة الإفريقية من الداخل بداية من تسوية الصراعات الناتجة عن تفاعلات الحرب الباردة في منطقة القرن الإفريقي، كما كان لاندلاع أحداث 11 سبتمبر 2001 وانتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتجيتها الداعية لمكافحة

1- شاحاك اسرائيل، **أسرار مكشوفة السلاح النووي والسياسة الخارجية الإسرائيلية**. ط2، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2001، ص 64.

الإرهاب العديد من الانعكاسات على طبيعة التوازنات ونمط العلاقات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي.

لقد أكّد زعماء القارة الإفريقية أن الاستقلال هو مفتاح التقدم الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي وأكدوا على لسان نكروما أن إفريقيا ليست امتدادا لأوروبا وعلى لسان "سيكوتوري" أننا واثقون تماما من أنفسنا، مؤمنون بالمستقبل معتقدون أننا سنقف ضد سوء النيّة والحقد والإرادة الشريرة...وأننا من الجيل الإفريقي الذي يمدّ يد الإخاء والصداقة إلى الشعوب لنعمل معا على تحقيق السعادة للجنس البشري والاستخدام الكامل لكل فضائله بالاستعانة بالمصادر الاقتصادية والإمكانيات الاجتماعية والثقافية للجميع[1].

وهنا يمكن الإشارة إلى فكرة العولمة الاقتصادية تترسّخ على نطاق واسع بعد تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة التي ميزت النظام الدولي الجديد، مع ما تضمنته من تعزيز فرص القوة الاقتصادية للدول الكبرى، وتهميش دور الدول النامية، وبالتالي فهي تعمل على تعميق الهوة بين الشمال والجنوب من خلال استقطاب جديد يهمش الدول النامية، ويقضي على آمالها في اللحاق بركب التقدم الاقتصادي، ويكفي هنا أن نذكر أن الفقرة 301 من القانون الأمريكي بشأن التجارة تسمح بفرض عقوبات على الدول التي ترفض فتح أسواقها أمام المنتوجات الأمريكية.[2]

1- جيمس دفي وروبرت مانزر، **إفريقيا تتكلم**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ص 04.

2- أميرة حناشي،**مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 157.

2.العوامل والمتغيرات التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير سياستها تجاه إفريقيا:

يمكن القول أن اعتبارات مرحلة الحرب الباردة وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء المدّ الشيوعي في القارة الإفريقية قد استحوذت على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي إبان هذه المرحلة، إلا أن التطورات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي بعد مرحلة الحرب الباردة قد مهدت الطريق أمام الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في سياستها اتجاه إفريقيا.

ومن ثم يمكن حصر العوامل التي أسفرت عن تغير السياسة الأمريكية فيما يلي:

– ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة الأمريكية، خاصة أن المحددات الثابتة مثل الموقع الإستراتيجي للقارة وثرواتها الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوما للتأكيد على أهمية القارة الإفريقية في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة.

حيث تنتهج نفس نهج إسرائيل في استعمال المواد الأولية الإفريقية والأيدي العاملة الرخيصة لجني الأرباح الطائلة[1].

– تغير الصورة الذهنية الخاصة بإفريقيا والتي ظلت مسيطرة لفترة طويلة، حيث طرأ تغير ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى تولي عدد من القيادات الجديدة التي حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة.

1 – محمد يونس جاسم، **السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة دراسة حالة إثيوبيا**، مجلة العلوم السياسية، العدد 04، 2005، ص 150.

– تمثل إفريقيا كياناً استراتيجيا هاما للولايات المتحدة وسياستها الخارجية، وهذا التحول مرتبط بالتغيرات التي حدثت في أولويات المبادئ الإستراتيجية الأمريكية المرتبطة بالأمن العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كما أن هذا التحول مرتبط أيضا بخمسة عوامل تغيرت بشكل كبير في العقد الماضي في القارة الإفريقية وهي: انتشار الإيدز، الإرهاب، النفط، الصراعات المسلحة، التجارة العالمية.

–إن التغييرات القيادية الأمريكية المتمثلة في الإدارة الأمريكية قد غيرت من النظرة اتجاه إفريقيا، وغيرت من حدود التوقعات بشأنها وهدمت الكثير من أنماط التفكير التقليدية المتعلقة بالقارة وأظهرت الحاجة إلى التطور في السياسات المرتبطة بالنتائج المطلوبة من العلاقة مع القارة الإفريقية[1].

و تحقيقا لمبدأ المهمة الكونية كما يقول الأمريكان، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تهيئة المناخ العالمي الجديد بعد الحرب الباردة بتقديم المعايير التي تمكن من الهيمنة الإيديولوجية النيوليبرالية وتكرِّس لمبادئ الديمقراطية وفق النموذج الأمريكي واقتصاد السوق الحر، ومبدأ عالمية حقوق الإنسان وجعلها مرجعية مؤسِسة لسلوكات العالم كله شعوباً ودولاً وأنظمة ومؤسسات لأمركة العالم سياسيا وثقافيا واقتصاديا، مستغلة في ذلك المنظمات الدولية والتحالفات والشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن عليها.

حيث ساعدت هذه الشركات إسرائيل على التغلغل الاقتصادي في المنطقة إلى درجة حصولها على امتيازات التنقيب عن البترول، وتأسيسها عدة شركات على أنها

1 – محمد عبد القادر ناجي عزّو، عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي، الجزء الأول، على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144415

إفريقية مثلما تم في إثيوبيا، حيث تم تأسيس 40 شركة على أنها إثيوبيا، وذلك نتيجة رفض العديد من الدول الاعتراف بها كالصومال[1].

و أما أعمالها العسكرية فعادة ما تكون متنوعة بدعوى إقامة الديمقراطية وحماية المواطنين والمصالح الأمريكية، حيث عملت على دعم النظم التي تأخذ بمفهومات التحول الديمقراطي وفقاً للنموذج الأمريكي ودفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة وتوفير الحماية بالنسبة لها، وإعداد النخب التي تخدم مصالحها خصوصا في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للهيمنة الأمريكية على القارة.

و هناك هدفان رئيسيان (للقيادة الجديدة) كما يقول مدير القسم الإفريقي في منظمة هيومن رايتس واتش، بيترمن، هما: تأمين تدفق الموارد وخصوصا النفط ثم مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة دوليا

تسعى الصين كقوة صاعدة إلى انتهاج إستراتيجية محكمة قصد التمكّن من أهم المناطق في العالم والتي من ضمنها القارة الإفريقية، خاصة وأن هذه الدولة تشهد نموا اقتصاديا مستمرا يحتاج إلى أسواق كبيرة بحجم الأسواق الإفريقية، بحيث تكون المدخل إلى مصالح إستراتيجية أخرى.

أ.السياسة الصينية:

للجمهورية الصينية إستراتيجية كبرى في القارة السمراء رغم أن لها بعدا اقتصاديا، كما لها أبعادا أخرى سياسية ودبلوماسية حيث تجد مسألة تايوان من

1 – احمد عبد الحليم، **أمن البحر الأحمر، الماضي والمستقبل،** مجلة قضايا إستراتيجية، العدد02، 1996، ص 27.

القضايا الشائكة التي تؤرّق الصين وتأمل أن تجد لها دعما لموقفها في إفريقيا، وهذا مشابه للمنطق الإسرائيلي تماما في تعاملها مع القارة الإفريقية بحيث تسعى الصين إلى إعادة ترتيب التوازنات الدولية الراهنة وخلق نظام دولي متعدد الأقطاب[1].

إنّ اقتصاديات إفريقيا في الغالب اقتصاديات تابعة ومندمجة في بنية الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، مما يجعلها تابعة للبلدان الرأسمالية الكبرى، وهكذا تعمل الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين بكل ما أوتيت من وسائل على تحجيم القدرة الإفريقية حتى لا تصل إلى حد الاستخدام الأمثل لإمكاناتها الاقتصادية، وبالتالي تصبح تابعة لها[2].

تعتمد الصين على سياسة "التغيير الناعم" للتغلغل في إفريقيا ضمن مسلسل التداعي على إفريقيا من قبل قوى دولية كثيرة على حقيقة أنها لم تكن يوماً دولة احتلال لإفريقيا، بعكس الغرب الذي ينظر له الأفارقة بوصفه مضلاً ووجوده في إفريقيا يستهدف سلب ثرواتهم.

ولا شك أن هذه السياسة تدفع الصين لتحقيق نفوذ اقتصادي وعسكري عالمي أكبر من نفوذها الحالي.

و الحقيقة أن التكالب الجديد على إفريقيا (The new scramble for Africa) ارتبط أساساً بالدور الصيني تحديدا منذ أعوام التسعينات، وسعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق جديدة، فالتحرك الصيني الجديد في إفريقيا أخذ يستبعد عوامل السياسة والإيديولوجيا وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية

1- سميرة قط، **الإستراتيجيةالإقتصادية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط نموذج،** رسالة ماستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2008، ص 53.

2- عبد العزيز الكلحوت، **التنصير والإستعمار في إفريقيا السوداء**، طرابلس ليبيا: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، 1992، ص 199.

البحتة، فالصين باتت تفكر بمنطق براغماتي مصلحي صرف، فهي تهتم بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام أكثر من اهتمامها الإيديولوجي بقضايا مثل: الصين الواحدة أو تضامن العالم الثالث أو نشر الفكر الشيوعي.

و نضرب مثالا على ذلك شركة "نفط النيل الأعظم" وهي تضم مؤسسة النفط الوطنية السودانية وشركة النفط الوطنية الصينية بنسبة 40% وبتروناس ماليزيا 30% ومؤسسة النفط والغاز الطبيعي الهندية 25%، وقد تمكنت شركة "نفط النيل الأعظم" بالفعل من إنتاج النفط السوداني وتصديره لأول مرة في عام 1999.[1]

تحقق الصين نموا اقتصاديا استثنائياً بمعدل سنوي كبير ما بين 8-10%، وهو ما يجعلها تعتمد اعتماداً متزايداً على النفط المستورد حتى أضحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستورد بكين أكثر من 25% من وارداتها النفطية من إفريقيا وتسعى إلى المزيد خصوصا أن حاجتها البترولية ستتضاعف عام 2030، ومن أبرز الدول التي تستورد منها: السودان، تشاد، الجزائر، أنجولا والجابون.

و لأن النفط بات أمناً قوميا للصين فمن الطبيعي أن تشهد حماية صينية لمناطق النفط هذه، سواء عبر توريد أسلحة للدول الإفريقية أو دعم مناطق النفط وحمايتها، فبكين تُعدّ من أكبر موارد السلاح لإفريقيا.

أخيرا يمكن القول بأن الصين في القرن الحادي والعشرين، ومع صعود قوى جديدة إلى المسرح العالمي وعودة قوى أخرى تقليدية إلى تقديم عولمة بديلة تعمل على تحدي السيطرة العالمية للتأثير الغربي وتحد من سطوته، وفي هذا الإطار تبرز الصين

1 – محمد جمال عرفة، **الصين والتغيير الناعم في إفريقيا "العولمة البديلة"**، الأهرام، العدد 22، سبتمبر 2011، ص 26-28.

كإحدى الدول غير الغربية التي تنهض بشكل كبير على المسرح العالمي مقدمة للعالم أو لمناطق واسعة منه عددا من السياسات والممارسات البديلة عما هو سائد في المنظومة الغربية خصوصا في مجال تقديم النماذج التنموية.

هذه العولمة البديلة بحسب البروفيسور "جورج تي يو" هي "مجموعة قيم تؤسس لبديل من الممارسات والمؤسسات والسياسات والموارد القائمة حاليا" وهو ما فعلته الصين التي طورت علاقاتها بإفريقيا لتصبح أكثر قوة وتتحول إلى شراكة عالمية مع نهاية الثمانينات، بشكل يعكس قوة نفوذ الصين وتأثيرها في إفريقيا بشكل تصاعدي ويقدمها كبديل محتمل عن تأثير هيكلة السلطة والثقافة الغربية في إفريقيا، وقد ساهم استخدام الصين المرن لأدوات السياسة الخارجية المتعددة من السياسة إلى الاقتصاد والثقافة في ترسيخ البصمة الصينية في إفريقية أمام النفوذ الغربي القديم.

ب.توجهات السياسة الفرنسية تجاه القرن الإفريقي:

أيًّا كان الأمر فإن السياسة الإفريقية لفرنسا شأنها شأن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة والدول الأخرى المنافسة.

حيث تسعى فرنسا إلى توسيع دائرة علاقاتها السياسية والتجارية لتشمل باقي دول القارة الإفريقية، أي أن جُل مساعداتها المالية لن يقتصر على مستعمراتها السابقة إنما تستهدف باقي دول القارة.

و يبدو أن السياسة الفرنسية بتركيزها على المحور الأوروبي لا تغفل عن مصالحها التجارية مع إفريقيا، لاسيما مع دول معينة مثل: نيجيريا وجنوب إفريقيا[1].

1- حمدي عبد الرحمن حسن، **سياسات التنافس الدولي في إفريقيا –قراءات سياسية–**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 02، سبتمبر 2005، ص 57-58.

كما لا تستطيع فرنسا التخلي عن هذه القارة خاصة المناطق الحيوية (القرن الإفريقي) فقد أكّد شارل جوسلان الذي عاد من بوركينافاسو، حيث حضر إلى جانب وزير الخارجية فيدرين، مؤتمرا وزاريا للتحضير للقمة الفرنسية الإفريقية التي عقدها في نهاية نوفمبر 1998م في باريس وأكد فيه أنه من غير المطروح بالنسبة إلى فرنسا التعبير عن أي تراجع لدورها في إفريقيا، حيث يعتمد الفرنسيون على ميزات عديدة تجعلهم يطمئنون على وضعهم في إفريقيا رغم تسجيل بعض التراجعات.

ج.توجه السياسة الإيرانية نحو القرن الإفريقي:

تعتبر إفريقيا هدفا مهما للسياسة الخارجية الطموحة للرئيس الإيراني أحمدي نجاد، ففي السنوات الأخيرة أبدت إيران اهتماما متزايداً بإفريقيا حيث زار الرئيس الإيراني في فبراير 2009 العديد من دول شرق إفريقيا (منها جزر القمر وجيبوتي وكينيا)، وخلال زياراته أكّد إرادة إيران مساعدة الدول الإفريقية على تقوية استقلالها وتكوين جبهة متحدة ضد النفوذ الغربي، والعديد من الرموز الإيرانية تكلمت مراراً عن مستقبل علاقات إيران السياسية بالدول الإفريقية وسن الفرص الاقتصادية والسياسية التي قد تنتج عن هذه العلاقات.

أهداف إيران في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي:

– ترسيخ نفوذها السياسي كجزء من المحور المعادي للغرب الذي تسعى إلى إنشائه في دول العالم الثالث، فهي تحاول أن تنمو لتقلل من النفوذ الغربي وبخاصة الأمريكي.

– تحقيق مصالحها الاقتصادية في ضوء العقوبات التي تضر إيران في القارات الأخرى.

–تصدير الثورة الإسلامية من خلال المؤسسات الإيرانية أو المراكز الثقافية التي تنشر الفكر الشيعي وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلاد الإسلامية والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق إفريقيا[1].

– تأسيس وجود إيراني مادي على الأرض، في البحر، في البلدان وفي الموانئ التي قد تهدد ممرات البحر الحيوية خلال الأزمات وبخاصة عند مدخل البحر الأحمر.

– صنع ممرات بحرية وبرية تقود إلى الميادين التنافسية ذات طابع المواجهة لإيران في الشرق الأوسط والتي قد تستخدم لتهريب الأسلحة والعمليات الإرهابية، والدولة المهمة لإيران هي السودان خصوصا والتي قد تستخدم كوسيط لنقل المعدات العسكرية من خلال مصر إلى حركة حماس في غزة المحاصرة.[2]

– البحر عنصر مهم في سياسة إيران، فمن ناحية المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي هو الأهم من الناحية الإستراتيجية لإيران التي تسعى لتقوية علاقاتها البحرية باليمن، ففي يونيو 2009 عقدت اتفاقية تسمح للأساطيل الإيرانية أن ترسو في ميناء عدن كجزء من مهمة إيران في محاربة القراصنة الصوماليين لحماية السفن التجارية الإيرانية.

و تجتهد طهران أيضا في تقوية علاقاتها بالدول الإفريقية التي تطل على البحر الأحمر، من بينها السودان وإريتريا وجيبوتي لتعينها على تأسيس وجود بحري فعّال في البحر يقود لخليج "إيلات" وقناة السويس.

1 – أبو عامر عدنان، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، www.aljazeera.net

2– مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، **نشاط إيران في شرق إفريقيا**، "بوابة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 5، جوان 2010، ص 104–105.

فإيران لها توجهات إيديولوجية وسياسية وأمنية كما لها اهتمامات اقتصادية في شرق إفريقيا وفي إفريقيا عامة، فقد طلب نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون الإفريقية محمد رضا باقري من القطاع الخاص في إيران زيادة التعاون مع إفريقيا قائلاً: إن هذا سيكون مميزا للشركات الإيرانية، إيران لها خطط شاملة سياسية واقتصادية وثقافية مكثفة في إفريقيا... وهذا أيضا سبب بقاء القوى العظمى طامعة في هذه القارة، وفي منحى مشابه ذكر وزير الخارجية الإيراني أن إفريقيا في قمة أولوية السياسة الخارجية الإيرانية، وأطلق الرئيس الإيراني على إفريقيا "أغنى قارة في العالم"، ولذلك يقول: " ... يجب على إيران أن تزيد تعاونها معها".

والمشكلة أن معرفة إفريقيا في المنطقة العربية تتم في معظمها عن طريق وسائل الإعلام التي تعطي صورة مليئة بالخلط والتعقيد ولا تعطي فكرة صحيحة عن أوضاع القارة ومشكلاتها بل تقدم صورة تتصف بالعمومية الزائدة[1].

و تجدر بنا الإشارة هنا إلى النظرة العربية لإفريقيا، حيث مازالت الصورة المتبادلة بين العرب وإفريقيا في حاجة إلى جهود كبيرة لتصحيحها لدى الطرفين، وأن مسؤولية المثقفين والجامعات والباحثين ولم تكن القضية هاجس الباحثين فقط بل هي لدى النخبة الحاكمة، فالأمير حسن بن طلال ولي العهد الأردني سابقا يرى هو الآخر "أن صورة الإنسان العربي في الذهن الإفريقي وفي ذهنية العربي صورتان مشوهتان، ومن واجب الإعلام العربي والإعلام الإفريقي تصحيحهما".[2]

1- سعودي عبد الغني محمد، **قضايا إفريقيا**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1980، ص 08.

2 عبد الباقي محمد الخضر، **العرب وصورة إفريقيا "مقاربة أولية في الملامح"**، مجلة قراءات افريقية، العدد 03، ديسمبر 2008، ص 55.

و هنا يمكن القول بأن هذه المتغيرات الدولية جعلت من إسرائيل توجه أنظارها صوب إفريقيا، خاصة بعد الحرب الباردة وذلك بغية تحقيق أهدافها التوسعية بحسبانها قوة إقليمية وذلك على حساب النظام الإقليمي العربي.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه القرن الإفريقي

سيتم في هذا المبحث عرض أهم محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية وذلك في مطلبين الأول خصص للمحددات السياسية والمعضلة الأمنية والمطلب الثاني خصص للمحددات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتوضح طبيعة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول القرن الإفريقي.

المطلب الأول: المحددات السياسية والمعضلة الأمنية

حرصت إسرائيل على الاستفادة من المناخ السياسي للقارة الإفريقية، فقد استفادت من الميراث الاستعماري الموجود بالقارة والذي تمثل في طبيعة المناخ الفكري الذي نشأت في ظله السياسة الإفريقية، حيث تشبعت بالتراث الغربي اللاتيني والأنجلوسكسوني سواء في الجامعات والمعاهد والبعثات الدراسية، وفي المدارس التي أوجدها الاستعمار في الدول الإفريقية، هذا بالإضافة إلى أن الاستعمار أوجد قوى ضغط اجتماعية تمثلت في الهيئات والنقابات والجمعيات التي نشأت في ظله، وهدفت للحفاظ على الأوضاع القائمة والصور التقليدية للمجتمعات الإفريقية بعد رحيل الاستعمار[1].

و قد تحركت إسرائيل بسرعة في هذا المناخ فامتد النشاط الإسرائيلي ليشمل العديد من الدول الإفريقية قبل إعلان استقلالها لخلق الظروف الممهدة لإقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين هذه الدول، فحرصت إسرائيل على استثمار كافة الإمكانيات

1 - www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/isra-south/Sec03.doc-cvt.htm

من خلال تقديمها المساعدات الفنية باسم إسرائيل وذلك لبدء إقامة علاقات تعاون فشملت معظم المجالات المختلفة، ومما ساعد على إقامة بيئة فكرية ملائمة للسياسة الخارجية الإسرائيلية أن بعض القيادات الإفريقية كانت تبدو حريصة على استقلالها السياسي مما انعكس على موقفها من المساعدات الأجنبية خوفاً من أن تكون مصحوبة بأطماع سياسية[1].

و هنا تتقدم إسرائيل في صورة الدولة الصغيرة التي لا تنتمِ للغرب الرأسمالي ولا الشرق الإفريقي، وأنها دولة حيادية لا أطماع لها في إفريقيا، إلى جانب أنها تقدم نفسها كنموذج تنموي للدول الإفريقية حديثة الاستقلال، وأصبح لها الخيرات الوفيرة وهذا ما تتطلع له الدول الإفريقية، وقد تمكنت إسرائيل بفضل هذا الأسلوب من اكتساب ثقة ورضا العديد من القيادات السياسية الإفريقية، مما أدى لتدعيم علاقاتها بالعديد من الدول الإفريقية، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به إدارة الإعلام التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية عن طريق السفارات والقنصليات ومراكز الإعلام التابعة للسفارات قصد الدعاية الإسرائيلية في الخارج، هذا بالإضافة لدور المنظمات الصهيونية في كل أنحاء العالم التي قامت بنشاطات اجتماعية وإعلامية متعددة، من خلال تجنيد شخصيات ومؤسسات ومراكز إعلامية للدعاية عن دولة إسرائيل، هذا بالإضافة لدورها في إقامة جمعيات صداقة بين إسرائيل والدول التي توجد بها جاليات يهودية، حيث تضم شخصيات يهودية وأخرى غير يهودية مهمتها الدعاية لدولة إسرائيل.

1 – إبراهيم أحمد عرفات، دلالات التحرك الإسرائيلي في افريقيا بعد اتفاق الأمن الغذائي
www.siyassa.org تاريخ الدخول: 04 سبتمبر 2014

و قد أسهم انحصار الدور المصري الإفريقي في إتاحة الفرصة لدى إسرائيل نحو تنشيط علاقاتها التاريخية مع إسرائيل، وذلك عبر المداخل التنموية والاقتصادية والأيديولوجية.

حيث يؤكد الأب الروحي للحركة الصهيونية تيودور هرتزل بقوله: «بالنظر إلى تاريخ كل من اليهود في الشتات والسّود في إفريقيا يمكن رصد عدد من الخبرات المشتركة والخاصة فيما يتعلق بالعنف الذي لاقاه الإنسان على مرّ تاريخيهم»[1].

وتدعم هذا القول جولدا مائير حيث تشير إلى أن الأفارقة واليهود قد عانوا حتى الأمس القريب من الكبت والتفرقة والعبودية.

إذ ترجع العلاقات الإسرائيلية مع دول إفريقيا إلى خمسينات القرن الماضي، بعد اعتراف دول: إثيوبيا، غانا، جنوب إفريقيا بدولة إسرائيل، كما تمثل العلاقات الدبلوماسية مع إفريقيا نحو 48% من علاقات إسرائيل الدبلوماسية مع دول العالم الخارجي، والمتتبع لتحرك إسرائيل في إفريقيا سيرى أنها تسعى إلى الحصول على مجال إقليمي بديل للتفاعل في ظل ما فرضه الحراك السياسي في الدول العربية لاسيما مصر، من تغيير للأنظمة السياسية، قد يدفع بالضرورة إلى إحداث تغير في العلاقات مع تل أبيب واتجاهها نحو الصراع أو الحد من أطر التعاون بين الجانبين.[2]

أ–الصراع العربي الإسرائيلي:

تأثرت الإمكانات الكلية للنظام العربي سلبيا حيث تهدد أمريكا بالتدخل العسكري في الدول العربية إذا استعملت النفط كسلاح استراتيجي، ومن ثم تبعثرت

1 – يحي غانم، **أسرار العلاقات الخاصة بين شارون وحركات التمرّد في إفريقيا**، جريدة الأهرام، 01 أكتوبر 2006..

2– إبراهيم عرفات أحمد، **الدور الإسرائيلي في إفريقيا**، *www.siyassa.org.eg*.

الإمكانات العربية السياسية والاقتصادية والعسكرية في صراعات عربية وعربية إفريقية[1].

وهنا يعتمد الصهاينة اليهود في سياستهم الخارجية على مجموعة من البروتوكلات تقوم على التحريض وزرع الفتنة لخلق النزاعات القبلية والعرقية والإقليمية وافتعال الأزمات التي تزكي الحروب الأهلية.

فالسطور الأولى من البروتوكولات تقول: «من الضروري لبلوغ أهدافنا، السيطرة والهيمنة على العالم بأسره ألا تسفر الحروب الإقليمية والأهلية، عن تحقيق مكاسب إقليمية لأي طرف من أطرافها، وهكذا ترسو الحرب على أرضيتها الاقتصادية حيث لا تستطيع الدول المتصارعة أن تتفاعل عن مدّ يد العون التي تمدها لها مما يزيد من قوة نفوذها عليها، وستؤدي هذه الحالة إلى أن يصبح الطرفان المتصارعان تحت رحمة مؤسستنا»[2].

وحقيق على أي دارس لتطور العلاقات الإسرائيلية أن يعترف بأهمية ومحورية الصراع العربي الإسرائيلي في تحديد مسار هذه العلاقات وذلك في مناخات مختلفة.

– انعكاسات الحرب الباردة على كل من النظامين الإقليمي العربي والإفريقي بدرجة أدت إلى استفادة إسرائيل بدرجة أكبر من غيرها من الأطراف الإقليمية.

1– جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (بدون سنة نشر)، ص 132.

2– ابراهيم أبو داه، **أباطيل إسرائيل وأكاذيب الصهاينة الدين والدولة**، القاهرة: مكتبة زهران، 2003، ص 119.

– إدراك إسرائيل المتزايد بأهمية إفريقيا بحسبانها ساحة من ساحات إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث اعترفت منذ البداية بثقل الصوت الإفريقي في الأمم المتحدة والذي برز واضحا في مناسبتين:

الأولى: قرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية عام 1975؛

الثانية: عندما تم إلغاء القرار نفسه عام 1991 في سابقة غير متكررة عبر تاريخ المنظمة الدولية.

ثالثا: أن حركة المد والجزر في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ارتبطت بتطور الصراع العربي الإسرائيلي، فالمقاطعة الدبلوماسية لإسرائيل في السبعينات ومعظم سنوات الثمانينات ثم العودة الكاسحة لهذه العلاقات منذ بداية التسعينات ارتبطت بحدثين هامين في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي: أولهما هو حرب أكتوبر 1973، والثاني هو انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991.

رابعا: إن حالة الضعف الاستراتيجي للقارة الإفريقية من حيث عدم وجود نظام قوي للأمن قد نظر إليها من جانب طرفي الصراع في الشرق الأوسط على أن إفريقيا ساحة للاستقطاب وتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر.

و من الجلي أن إسرائيل نظرت منذ البداية إلى إفريقيا باعتبارها قادرة على القيام بدور محوري في تسوية محتملة للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك استناداً إلى عدد من الحقائق وفقا للرؤية الإسرائيلية لعل من أبرزها:[1]

أ- الصداقة المتبادلة بينها وبين كل العرب والإسرائيليين.

1- مهدي عبد الرحمن، **إفريقيا وإسرائيل في عالم متغير**، مركز الرأي للدراسات عبر موقع www.alraicenter.com.

ب- تحررها من الأبعاد النفسية والأخلاقية الخاصة بطبيعة الصراع في الشرق الأوسط.

و من جهة أخرى كانت المقاطعة السياسية والاقتصادية التي اختارها العرب ضد إسرائيل بغية عزلها عالمياً جعلت من هذه الأخيرة أن تعمل من جانبها على مواجهة المقاطعة العربية بمحاولة عزل العرب عن الغرب وعن مناطق أخرى منها إفريقيا، وقد عارضت إسرائيل مثلا وجود "... علاقات وثيقة وودية بين الولايات المتحدة والعرب وجهدت دوما لإثبات أنها صديق أمريكا الوحيد في المنطقة العربية".[1]

ويمتد الأجل بالصراع العربي الإسرائيلي، فهو يتسع كي يشمل قضايا توسع في إطاره تضفي مزيدا من التعقيد، ويشمل البحر الأحمر واحد من مجالات هذه القضايا التي يشملها نطاق الصراع العربي الإسرائيلي التقليدي، وقد لعب البحر الأحمر دورا مهما في الحروب العربية الإسرائيلية كما أنه لا يزال يمثل مصدرا محتملا للصراع المسلح بين بلدان البحر الأحمر العربية وإسرائيل.[2]

ب- المكانة الإفريقية في المنظمات الدولية:

أولى صانع القرار الإسرائيلي أهمية كبرى لكسب أصوات دول القارة الإفريقية نظرا للثقل التصويتي لهذه القارة في المنظمات الدولية، ولاسيما في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما أوضحته جولدا مائير في كتابها بقولها: " إننا مثل الدول الإفريقية حصلنا على استقلالنا بكفاحنا وتعلمنا كل شيء وواجهنا نفس المشاكل كنا نريد صداقة إفريقيا فقط، وقد يقول البعض أننا ذهبنا إلى أفريقيا لأننا كنا بحاجة إلى

1 عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سابق ص 87.
2- المرجع نفسه، ص 89.

أصوات مؤيدة في الأمم المتحدة، وهذا صحيح فهو عامل مهم، وإن كان هذا ليس العامل الوحيد." [1]

و لاسيما أن المجموعة الإفريقية تشكل 32% من مجموع الأصوات في مجموع الجمعية العامة بالأمم المتحدة، وهو أكبر تمثيل قاري في منظمة الأمم المتحدة، وهذا ما أكده بن جوريون عام 1960 بقوله: "إن الدول الإفريقية ليست قوية ولكن صوتهم مسموع في العالم وأصواتهم في المنظمات الدولية تساوي في أهميتها أصوات الدول الكبرى، فالصداقة الإسرائيلية الإفريقية تهدف إلى تحييد إفريقيا في الصراع العربي- الإسرائيلي، هذا إلى ضمان مساندة إفريقيا للموقف الإسرائيلي".

و يقول هرتزل: " إنني أخجل من أن أقول – رغم أنني أعرض نفسي للسخرية بقولي هذا- أنني ما إن أشهد خلاص اليهود شعبي، حتى أتمنى أن أساعد على خلاص الإفريقيين."

ومن خلال هذه المتغيرات يمكن فهم الإدراك الإسرائيلي للاستفادة من التصويت لدول القارة الإفريقية في إضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية، وخاصة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، ولهذا سعت إسرائيل لتدعيم علاقاتها بالدول الإفريقية للحصول على تأييدها في منظمة الأمم المتحدة.

ج- الدعم الاستعماري لإسرائيل:

لقد مهد الاستعمار الغربي الطريق أمام دولة إسرائيل، فأفسح المجال لها للقيام بنشاط واسع لبناء أسس قوية لعلاقاتها مع الدول الإفريقية، فتمكنت إسرائيل أثناء

1- جولدا مائير، **اعترافات جولدا مائير**، ترجمة عزيز عزمي، القاهرة: دار التعاون للطباعة والنشر، 1979، ص 242.

وجود السلطة الاستعمارية وتشجيعها من دراسة الظروف المختلفة للقارة الإفريقية مما سهل عليها فور إعلان استقلال الدول الإفريقية سرعة تقديم خدماتها المتعددة.

حيث كان لإسرائيل وسائلها الخاصة في التسلسل معتمدة على الاستعمار في القارة، وقد اتخذت لذلك ألوانا عدة كان منها الدعاية تارة تظهرها بأنها دولة صغيرة وليست لها أطماع استعمارية، وتارة أخرى تقول بأنها دولة تجتاز تجربة ومشكلات اقتصادية كثيرة، تشابه ما هو موجود في بعض هذه الدول الإفريقية وغير ذلك مما كان يداعب المشاعر الإفريقية في تطلّعها لمن يساندها[1].

وقد ساهمت كل من بريطانيا وفرنسا بدور كبير في تمهيد الطريق أمام إسرائيل لإقامة علاقات في المستعمرات قبل استقلالها، وقد تحولت إلى سفارات إسرائيلية بعد الاستقلال، أما فرنسا فقد قدمت لإسرائيل حرية العمل في كل من مينائي جيبوتي بالصومال، وداكار بالسنغال لدعم نشاطها، وسمحت لإسرائيل بإقامة علاقات وصلات متعددة في مستعمراتها الإفريقية كما حدث في معظم دول غرب القارة الإفريقية.

كما ساهم الدعم الاستعماري لإسرائيل في عرقلة الاتصالات والتقارب العربي الإفريقي والسماح لدولة إسرائيل في التستر من خلال منظماتها التي تدعمها تمويليا عن طريق البنوك والاحتكارات الكبرى، مما ساهم في تدعيم النشاط الإسرائيلي في القارة الإفريقية.

1 – رفاعي عبد العزيز، **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص 96..

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية

عند حصول الدول الإفريقية على استقلالها السياسي وجدت نفسها أمام شبكة ثقيلة من التخلف والفقر، فالاقتصاد الإفريقي يعاني من مشاكل عديدة منها انخفاض الدخل وانخفاض الطلب والاعتماد على التجارة الخارجية وسيطرة الأجانب على القطاعات المصرفية وتوجيه رؤوس الأموال والاستثمارات بما يتفق مع المصالح الأجنبية، ومن ثم بدأت الدول الإفريقية انتهاج سياسات اقتصادية جديدة تهدف إلى تأكيد استقلاليتها، وذلك من خلال وضع برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهنا برزت العديد من المشكلات التي فرضتها مرحلة التنمية مثل مشكلة التمويل ونقص الكوادر الفنية والعلمية المدربة.

و لذا حرصت إسرائيل على استثمار أوجه النقص والثغرات التي تعاني منها الدول الإفريقية وقدمت خبراتها، هذا بالإضافة لرؤوس الأموال، واستغلت تلهف الدول الإفريقية لقبول أي عون يبعد عنها شبح الاستعمار، مما مهد الطريق أمام دولة إسرائيل، ولاسيما أن إسرائيل تنظر للقارة الإفريقية وثرواتها بأنها ميدان كسب كبير في المدى الطويل خاصة أن الأسواق الإفريقية من أهم أسواق الاستهلاك العالمية، ونجاح إسرائيل فيها يخفف من حرمانها من الأسواق العربية.

هذا بالإضافة إلى أن تميز القارة بتوافر المواد الأولية وزيادة التبادل التجاري معها يحقق لدولة إسرائيل موردا هاما من المواد الأولية اللازمة للصناعة الإسرائيلية، هذا إلى جانب أنها كسوق عمل تؤمن فرص العمل لفائض الخبرات الإسرائيلية، ولهذا قامت إسرائيل بتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية بينها وبين الدول الإفريقية، وهذا ما يؤكده بن جوريون في قوله: " إن استقلال إسرائيل الاقتصادي يعتمد إلى حد كبير على الروابط الاقتصادية الوثيقة مع قارتي إفريقيا وآسيا."

أ- المحدد الديمغرافي:

تحتل مسألة تهجير اليهود إلى فلسطين المحور الرئيسي الذي استندت إليه الصهيونية العالمية التي برزت على الساحة الدولية في أعقاب مؤتمرها الأول الذي عقد في بازل 1897، وقد عملت على إدخال فكرة عودة اليهود إلى أرض الميعاد لتصبح الركيزة الأساسية للتفكير الإسرائيلي.

ومن أهم هذه الجماعات اليهودية يهود الفلاشا في إثيوبيا الذين نشطوا عبر فترات في الدعاية لأفكار اليهودية من جهة، واستقطاب بعض الجماعات الأخرى إلى فكرهم من جهة أخرى بالادعاء أنهم مرتبطون بهم عرقيا وثقافيا، واستغلال ذلك لربط المسيحيين الأثيوبيين والكنيسة الإثيوبية بالتراث اليهودي، ولذلك يطلق على بعض الكنائس في دول القرن الإفريقي الكنائس الإثيوبية[1].

وعندما نشأت دولة إسرائيل عام 1948 بدأت تعد للمرحلة لتجميع اليهود الشتات، وتأكد هذا في برنامج القدس الذي وضع عام 1951 واشتمل على وحدة الشعب اليهودي واستمراره أينما كان، وأصبحت علاقات دولة إسرائيل مع الدول التي تعيش فيها جماعات يهودية يحددها تنفيذ تهجير تلك الجماعات إلى فلسطين، ومن ثم تعتبر الجاليات اليهودية في الخارج من أبرز الدوافع التي تمدد مسارات التوجه الإسرائيلي.

كما يأتي في مقدمة أهدافها تنظيم هجرة تلك الجاليات إلى إسرائيل فضلا عن توفير سبل الاتصال بها وتعبئتها لخدمة أهداف إسرائيل، وهذا ما تؤكده جولدا مائير بقولها: " إن على إسرائيل في مواجهتها للدول العربية داخل حدودها وعلى المسرح

1 – لمعي إكرام، **الاختراق الصهيوني للمسيحية**، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2003، ص 31.

الدولي أن تبذل جهودا فائقة لاكتشاف مسالك جديدة تمكنها من خرق الحصار المفروض عليها، فإن لها حلفا مخلصا في يهود العالم، ومن الطبيعي أن تكون المهام الأساسية للبعثات الإسرائيلية في إفريقيا العمل على تنمية الروابط بين إسرائيل واليهود هناك."

ب- التجمعات اليهودية في القارة الإفريقية:

أصبحت إفريقيا تحتضن جاليات يهودية مختلفة ومتباينة الأحجام، ففي الشمال الإفريقي نجد اليهود السفارديم الذين قدموا من اسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كما نجد في شمال وشرق إفريقيا جماعات يهود الاشكناز التي قدمت إلى المنطقة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بالإضافة إلى جماعات يهود الفلاشا الأثيوبيين الذين يعدون من أفقر يهود العالم، والذين لديهم اعتقاد راسخ بأنهم القبيلة المفقودة في التاريخ اليهودي، الأمر الذي أدى إلى قيام إسرائيل بنقل معظم الفلاشا إلى إسرائيل عبر السودان خلال منتصف ثمانينيات القرن الماضي في أكبر عملية سرية والتي سميت بعملية موسى بالتنسيق بين جهازي الموساد وجهاز الأمن السوداني برعاية المخابرات المركزية أثناء حقبة الرئيس السابق جعفر نميري.

لقد تعرف اليهود على القارة الإفريقية عبر البحر الأحمر من خلال متابعة هجرة المسلمين إلى إثيوبيا وعبر متابعة نهر النيل من مصبه إلى منبعه، كما لليهود جاليات في إفريقيا موجودة في دول جنوب إفريقيا وكينيا وزائير وأوغندا وزمبابوي ونيجيريا وأثيوبيا، وتعتبر الجالية اليهودية في أثيوبيا من أكبر الجاليات. [1]

1- أحمد الحاج عاصم فتح الرحمان، **إسرائيل وإفريقيا: الجهود الإسرائيلية لاختراق القارة الإفريقية**، السودان: بحوث إفريقيا للنشر، جويلية 2012، ص 16.

ومن ثم هدفت السياسة الإسرائيلية لتشجيع هجرة اليهود لإسرائيل، ولاسيما الدور الذي تقوم به الوكالة اليهودية في توطيد علاقاتها بالجاليات اليهودية وجعلها أداة لتنفيذ سياستها في القارة الإفريقية بأكملها، حيث يتم استغلال المهاجرين لإسرائيل كعمالة رخيصة في إسرائيل فضلا عن تجنيد بعضهم في الجيش الإسرائيلي، وهكذا تسعى إسرائيل إلى توظيف الجاليات اليهودية بها لتحقيق مصالحها.

ولهذا حرصت دولة إسرائيل على تشجيع هجرة اليهود إليها، وذلك لمعالجة الاختلال السكاني الذي يواجه إسرائيل مع الأقطار العربية، ومن ثم شكلت الهجرة اليهودية إحدى الدعامات الرئيسية لتدعيم أمن ووجود دولة إسرائيل، وهذا ما يؤكده الجنرال إفرايم سينيه بقوله: "إننا نحتاج لإخواننا...ليس من أجل ضمان مصالحنا الحيوية فحسب، وإنما من أجل تذكر يهوديتنا، وتعزيز خصوصيتنا في العالم المحيط بنا"[1].

ومن خلال ما سبق في الفصل الثاني يمكن القول بأنّ إسرائيل سعت لتحقيق الأهداف القومية العليا لها، والمتمثلة بإقامة الدولة ذات الهوية اليهودية، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في المنطقة العربية، وضمان بقائها داخل حدود آمنة معترف بها دوليا، وساعد على ذلك ظهور نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت كحليف استراتيجي للدولة العبرية وتعمل على تنفيذ غاياتها وأهدافها، مدركة في ذلك أهمية منطقة القرن الإفريقي الذي يشكل مستقبلا إحدى ساحات الصراع العربي الإسرائيلي.

من جهة أخرى كان للأهمية الإستراتيجية لدول القرن الإفريقي باعتباره محاذيا للبحر الأحمر، دورا كبيرا في تكالب القوى الدولية على المنطقة بما في ذلك إسرائيل

---

1 – المرجع نفسه، ص: 17.

التي عملت على تمتين علاقاتها مع هذه الدول من خلال مخطط استراتيجي قائم على تكثيف الوجود الإسرائيلي عبر الانتقال بعلاقاتها بتلك الدول من دولة تلو الأخرى.

الفصل الثالث

مضامين العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الإفريقي

تعتبر العلاقات الإسرائيلية مع الدول الإفريقية واسعة النطاق، حيث شملت مجالات مختلفة للتعاون بما في ذلك الشقّ الاقتصادي والسياسي والأمني والذي يجعل من دولة إسرائيل تزيد من قوة نفوذها في المنطقة من خلال نسج هذه العلاقات في شتى المجالات.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى مضامين العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الإفريقي حيث نعرض في المبحث الأول مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية في ثلاث مطالب، والمبحث الثاني يخصص إلى التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الإسرائيلية في القرن الإفريقي.

المبحث الأول: المجالات المختلفة للتعاون

المطلب الأول: العلاقات السياسية

تبحث إسرائيل عن الشرعية السياسية وكسر حاجز العزلة المفروضة عليها من دول العالم الثالث بصفة عامة، ومن الدول الإفريقية بصفة خاصة من خلال كسب الرأي العام الإفريقي والحصول على تأييده، سواء أتخذ هذا التأييد سلوكا دوليا على المستوى الفردي أو على المستوى العالمي والإقليمي والقاري، لذلك سيتم تناول العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الإفريقي على المستوى السياسي على النحو التالي:

1- كينيا: تعود العلاقات السياسية بين إسرائيل وكينيا إلى تاريخ استقلال كينيا عن بريطانيا في ستينات القرن الماضي، عندما اعتبر الموساد الإسرائيلي أن كينيا يمكن أن تشكل الحليف الثاني لإسرائيل في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا العنصرية.[1]

1-محمود أبو العينين (محرر)، **إسرائيل في إفريقيا**، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص 359.

و من المعروف أن العلاقات الإسرائيلية الكينية بدأت منذ عام 1963، حيث أرسل كوموكينياتا الرئيس الكيني في ذلك الوقت مقاتلين من تنظيم "ماوماو" الذي خاض حرباً ضد الاستعمار البريطاني ليتدربوا في إسرائيل، واستمرار البلدان في التنسيق والتعاون.

ومن أهم الأحداث على مستوى العلاقات الكينية الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين، تعرّض المصالح الإسرائيلية في كينيا لعمليتين مسلحتين في مومباسا، حيث تم تفجير فندق يقيم به الكثير من اليهود، كما أطلق صاروخان على طائرة تابعة لشركة "أركيع" الإسرائيلية مع أن الفاعل الحقيقي كان ولا يزال مجهولا، رغم البيان المنسوب إلى تنظيم القاعدة بادعاء المسؤولية عن العمليتين، إلا أن قادة إسرائيل سارعوا إلى اتهام الفلسطينيين والعرب عامة بالوقوف وراءها واستهداف المصالح الإسرائيلية في الخارج.

ومن جهة أخرى، وفي أواسط عام 2005 أيّد فرانسيس ماسيكا ممثل لجنة الصليب الأحمر الكيني، في أحد الاجتماعات التي ناقشت قضية انضمام جمعية "نجمة داوود الحمراء" إلى اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر، انضمام هذه الجمعية اليهودية حيث أشار إلى أن مبدأ الحياد يقتضي الموافقة على انضمام "نجمة داوود الحمراء"،و أن الأمر لا يتعلق بالقانون الإنساني فحسب بل إنه ضرورة عملية لخدمة أنشطة جمعيات وطنية عديدة، وقد عبر المندوب الكيني عن ذلك بعبارة "نحن في حاجة ملحة إليها".[1]

2- الصومال: في غضون شهر يوليو 2001 وفي محاولة من إسرائيل للتقرب من الصومال والنفاذ إلى منطقة القرن الإفريقي، أشغلت إسرائيل الأجواء المضطربة

1-محمود أبو العينين، **المرجع نفسه**، ص 403.

والأوضاع المتدهورة في الصومال من جراء الحرب الأهلية الدائرة هناك، واستظلت بالعمليات الخاصة بالإغاثة الإنسانية، من أجل فتح مراكز إسرائيلية بالعاصمة مقديشو، لإغاثة الشعب الصومالي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، كما سعت إسرائيل للاتصال بالمعارضة الصومالية سواء بشكل مباشر أو من خلال إثيوبيا، يهدف إلى إيجاد عناصر موالية لها في منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة بالنسبة لإسرائيل، ويُعد ذلك نجاحا إسرائيليا واختراقا واضحا، بعدما كانت الصومال موصدة الأبواب أمام إسرائيل.

و قد زاد فريق من جهاز الاستخبارات الأمريكي والإسرائيلي إقليم "بونت لاند" في الصومال لإجراء مباحثات حول نشاط الجماعات الإرهابية، ووجود الجماعات الإسلامية المتشددة في الصومال، والتي تخشى إسرائيل والولايات المتحدة أن تنفذ عمليات إرهابية جديدة تستهدف مصالحها في القرن الإفريقي.

2- إثيوبيا:عادت إلى الظهور قضية هجرة اليهود الإثيوبيين "الفلاشا" إلى إسرائيل حيث صدرت العديد من التقارير عن استمرار تهجير يهود "الفلاشا" إلى إسرائيل وذلك بتهجير عدد من الأسر يتراوح بين 6 و8 أسر وذلك من وقت لآخر، بعيدا عن رقابة وسائل الإعلام الإثيوبية المستقلة التي تتهم إسرائيل باستغلال الظروف الاقتصادية والبيئية الصعبة التي يعيشها الإثيوبيون للحصول على يد عاملة رخيصة وجنود تدافع بهم في مواجهاتها المستمرة مع العرب.

وقد بدأت ترتيبات استخدام يهود الفلاشا وفق شعار «إنّ كل أفراد الجالية اليهودية في إثيوبيا يعيشون في ضائقة تستوجب العمل على إعادتهم إلى أرض الميعاد»[1].

و من ناحيتها أكدت الحكومة الإثيوبية أن الدستور يكفل لأي مواطن إثيوبي حرية الحركة والتنقل بغض النظر عن انتمائه الاثني، إلا أنها نفت أي علاقة لها بإسرائيل في قضية تهجير الفلاشا كما أكدت أنها لا تسمح بالهجرات الجماعية إلى أي جهة كانت.

ويمكن رصد دورين أساسيين لقوتين إقليميتين لعبتا دورا مهمّا في إثارة المشاكل للعرب، وضرب فكرة تعريب البحر الأحمر وتحويل مضايقه وممراته العربية الواقعة في نطاق المياه الإقليمية إلى ممرات ومضايق دولية بحكم الأمر الواقع وفرض الأوضاع بالقوة، والقوتان المقصودتان هما إسرائيل شمالا وأثيوبيا جنوبا، وقد اعتبرت كل منهما أن لها حقا واقعيا واستراتيجيا في البحر الأحمر بكل مياهه وممراته ومضايقه واعتبرت كذلك أن أي تهديد لهذه الممرات أو المضايق هو تهديد مباشر لمصالحها القومية يصل إلى درجة إعلان الحرب.

وليس من قبيل المصادفة بعد ذلك وقد تشابهت الظروف والتقت المصالح والأهداف أن تتعاون الدولتان –أثيوبيا وإسرائيل- تعاونا لصيقا في تحقيق هذه المصالح

1- حسن عبد ربه المصري، **إسرائيل ديمقراطية الإرهاب والعنصرية**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2009، ص 73.

المشتركة وأن تتبادلا توزيع العمل والنشاط ابتداء من تبادل المعلومات إلى التعاون الاقتصادي والعسكري والتنسيق السياسي المباشر(1).

وعلى صعيد تدعيم العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، زار الرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي في أول جوان 2004 للمرة الأولى تل أبيب، حيث احتفت به المؤسسات الإسرائيلية والتقاه رئيس الوزراء والرئيس الإسرائيلي ووزير الخارجية ورئيس حزب العمال وعدد كبير من صناع القرار في إسرائيل، وقد أعد زيناوي برنامجا حافلا للزيارة، كان على رأسه إبهاره بالتقنية الإسرائيلية الحديثة في مجال الزراعة والري حيث زار كلية الزراعة ومعهد فولكاني للوقوف على الانجازات الإسرائيلية في الزراعة، نظرا لاعتماد الاقتصاد الإثيوبي على الزراعة بصفة رئيسية.

من ناحية أخرى تعد إثيوبيا غنية بالمواد الطبيعية خاصة المائية، إذ يجري على أراضيها العديد من الأنهار لعل أهمها: أباسي، تكازا، باراد، أمودو، أواشو،واتشيلي، بجانب بحيرة تانا العظمى وهي في مجموعها تمثل مخزونا مائيا لنهر النيل، أما من الناحية الإستراتيجية لإثيوبيا فهي تعتبر دولة المقر للإتحاد الإفريقي وتؤثر على دولة الصومال واريتريا. (2)

في كانون الثاني 2004، أثار وزير الخارجية الإسرائيلي سليفان شالوم أثناء زيارته لإثيوبيا قضية هجرة يهود الفلاشا لإسرائيل إذ تفقد أوضاعهم في إقليم غوندار، وقد طالبوا بالهجرة لإسرائيل، وطرح قضيتهم في إطار محادثاته مع الرئيس الإثيوبي جوماواد جورجن ورئيس الوزراء ميليس زيناوي ووزير الخارجية سيومميسفين

1- حافظ صلاح الدين، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1982، ص ص 68-69.

2- جاسم يونس محمد، **السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة -دراسة حالة إثيوبيا-** مرجع سابق، ص 151.

لاستئناف هجرتهم لإسرائيل، وقد سبق زيارة وزير الخارجية في زيارة وزير الداخلية الإسرائيلي في يناير 2001 للتحقيق في ادعاءات ستة وعشرين ألف (26000) من اليهود الفلاشا الإثيوبيين بشأن ما يسمى (هويتهم اليهودية السوداء) ونظرتهم إلى إسرائيل باعتبارها جزءً من التراب الإفريقي، إذ كانت تقطنها في الأصل شعوب إفريقية داكنة البشرة حسب ما يزعمون[1].

اعتمدت إسرائيل أساليب وسياسات وتوجهات عديدة من أجل ضمان إنجاح عملية تحركها في إثيوبيا، وقد أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تقريرا مهما في أفريل 2004 حول علاقاتها مع الدول الإفريقية ووصفتها بالعلاقات التي تمتاز بالحيوية والديناميكية ومنها إثيوبيا، حيث تحرص إسرائيل على تواجدها الميداني في إثيوبيا ولقاء المسؤولين فيها للتباحث وتبادل الآراء حول سبل تطوير التعاون بين الطرفين و لم يكن الأمر مقتصراً على إسرائيل بل كانت إثيوبيا بحكوماتها المتعاقبة تبادر للاتصال بإسرائيل، ويقول وزير الخارجية بالدولة الإثيوبية الذي زار إسرائيل في 1997 أن العلاقة مع إسرائيل هي عادية وتوجد في إثيوبيا 94 سفارة والإسرائيلية هي إحداها، وإن ثوابت السياسة الخارجية تقوم على بناء علاقات طبيعية مع كل الدول والتعاون معها بما يخدم المصلحة العليا لإثيوبيا، وقد جعلت إسرائيل عام 2004 عاما متميزا من خلال استخدام أسلوب الزيارات الدبلوماسية وإرسال المبعوثين من كبار المتخصصين في وزارة الخارجية إلى إثيوبيا.

إن وجود إسرائيل في إثيوبيا يأتي في سياق تخطيط للمستقبل فضلا عن إمكان إحراز كثير من النجاحات السياسية في القارة السوداء، ولا يخف عن الملاحظ تطلعات إسرائيل نحو الدول المحيطة بإثيوبيا خاصة الصومال ذلك البلد الذي يعيش في فوضى

1- المرجع نفسه، ص 154.

عارمة منذ سقوط حكومة سياد بري عام 1991، حيث تبحث إسرائيل عن دور إستراتيجي لها يمر عبر إثيوبيا والصومال والتوجه نحو العمق الصومالي خصوصا الأقاليم الشمالية المحكومة بواسطة سلطة موالية لإثيوبيا وغير مهتمة بالبعد العربي وتبحث هي بدورها عن تقارب مع إسرائيل.ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن العلاقة الإسرائيلية مع إثيوبيا تخدم أهداف التوسع الإسرائيلي في القارة الإفريقية عامة وذلك على حساب العرب وأمنهم القومي والحيوي. [1]

3- إريتريا: على الرغم من الضبابية التي تغيم على العلاقات السياسية الإسرائيلية الإريترية فإن تصريحات المسؤولين الإريتريين وسياساتهم توضح حقيقة تلك العلاقة، حيث انعكس ذلك في تصريحات الأمين العام للجبهة الشعبية الإريترية خلال عام 2001، حيث أكد على ضرورة مد جسور التعاون بين البلدين لدعم المصالح المشتركة بينهما وخاصة في منطقة البحر الأحمر، ودعا في تصريحاته العرب إلى الاعتراف بوجود إسرائيل والتعامل معها على قدر وجودها الحقيقي.

و في أواخر 2005 أكد رئيس التحالف الإريتري حسين خليفة أن العلاقة الوطيدة التي تربط الرئيس الإريتري أسياس أفورقي بإسرائيل تقف وراء رفضه انضمام بلاده إلى جامعة الدول العربية، وأشار إلى أن أفورقي أبقى على القواعد العسكرية الإسرائيلية في ثلاث جزر إريترية بمقابل مادي رغم مطالبة الجبهة الشعبية في إريتريا بإغلاق هذه القواعد.

1- محمد وليد خالد، **التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، إثيوبيا دراسة حالة**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ص 11.

المطلب الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية

يمثل الوجود الإسرائيلي في القرن الإفريقي والجزر الواقعة عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، تهديدا خطيرا للمصالح الاستراتيجية والأمنية للدول العربية والإفريقية في البحر الأحمر الذي يعتبر مفتاح الأمن العربي القومي، حيث يتيح ذلك أمام إسرائيل إمكانية التجسس على الدول العربية الواقعة في المنطقة، بالإضافة إلى تأمين تجارتها، بل وإمكانية القيام بدور الوسيط أو الوكيل الذي يتولى تسويق صادرات البحر الأحمر الإفريقي.[1]

تبقى الأولوية في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية عامة والقرن الإفريقي خاصة للحسابات العسكرية لدى الإسرائيليين، بحيث يعد التعاون العسكري وعمليات التسليح التي تقوم بها إسرائيل للدول الإفريقية بمثابة حجر الزاوية في تبيان العلاقات المشتركة، وتتحرك إسرائيل في هذا المجال بصورة غير رسمية عن طريق شركة خدمات أمنية هي "ليف-دان" التابعة للموساد والمتخصصة في مجال التدريب والحماية الأمنية، الأمر الذي يستدعي التسليح والصيانة الحربية وخدمات المساندة فالرشاش "عوزي" الإسرائيلي صار السلاح المفضل لدى رجال الأمن الأفارقة، ونظم الاتصال والمراقبة الأمنية في المطارات والمباني الحكومية باتت إسرائيلية أيضا، كما أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى إفريقيا يقدر حجمها بمليار دولار في السنة على الأقل.

وقد قامت إسرائيل بتقديم مساعدات عسكرية في إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة في دول القرن الإفريقي، ويبرز ذلك في إريتريا (القوات الخاصة، البحرية، الجوية) وإثيوبيا (القوات الجوية) وكينيا (البحرية، الجوية، الدفاع الجوي).

1- حسين حمودة مصطفى، **مرجع سابق**، ص 220.

و جاءت أبرز ملامح العلاقات الإسرائيلية العسكرية مع دول القرن الإفريقي على النحو التالي:

1- إريتريا:أعطت إسرائيل اهتماما متزايدا في تحقيق التقارب مع الحكومة الإريترية في إطار سعيها لمقاومة الوجود العربي وضمان وجودها بالمنطقة مستقبلا للحفاظ على مصالحها الأمنية بجنوب البحر الأحمر، وانطلاقا مما سبق فقد تم توقيع عدة اتفاقيات للتعاون العسكري بين البلدين تضمنت ما يلي:

- وجود حوالي 600 خبير عسكري إسرائيلي في ميناء مصوع لتسهيل تزويد إريتريا بالأسلحة.

- اتفاق بين البلدين لمنح إسرائيل حق الوجود العسكري في جزيرة "دهلك" في أوقات الأزمات.

- إنشاء إسرائيل لقاعدة "كانيو" للاتصالات على ارتفاع 7500 قدم في أحد الجبال الواقعة شمال أسمرة وتضم أحدث تكنولوجيا للتصنت على جميع أنواع الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك أجهزة الإرشاد البحري.

- إرسال مجموعة من الخبراء الإسرائيليين إلى إريتريا لتطوير وتحديث المنظومة الإريترية الدفاعية البحرية والجوية في الساحل الإريتري واستيعاب المفاهيم والعقائد العسكرية الغربية والإسرائيلية[1].

إرسال 350 فني من يهود الفلاشا للعمل في صيانة وتأمين المنشآت العسكرية بالإضافة إلى 200 خبير ومستشار عسكري وأمني تمركزوا في ميناء مصوع والمنطقة

1 – محمود أبو العينين، إسرائيل في إفريقيا التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2001، مرجع سابق، ص ص: 361، 365.

الساحلية، بالإضافة إلى إقامة مطار عسكري بالقرب من مصوع، وكذلك استقبال بعثات عسكرية من إريتريا.[1]

وهنا يمكن الإشارة إلى أثر الصراع الحدودي الأريتيري الأثيوبي؛ حيث شهدت منطقة القرن الإفريقي صراعا حدوديا جديدا أعاد للمنطقة التوتر والتراعات، في حين بدأ الصراع بين أريتيريا وأثيوبيا على عدد من الجيوب الواقعة عند حدودهما المشتركة، وفشلت اللجنة المشكلة لحل التراع الذي تطور في 06 مايو 1998 إلى نزاع مسلح.

وقد ترتب على هذا التراع عدة نتائج منها:

-استتراف موارد الدولتين وتوجيه معظم دخلهما لشراء السلاح.

-خسران إريتريا العائدات التي كانت تجنبها من تدفق تجارة أثيوبيا عبر موانئها وأراضيها.

-هذا الصراع يهدد أمن البحر الأحمر والمناطق النيلية وهي مناطق تؤثر على مصر وغيرها من الدول الإفريقية[2].

1- إثيوبيا:تعد إثيوبيا من أوائل الدول الإفريقية التي أقامت علاقات تعاون عسكرية مع إسرائيل منذ نشأتها ارتباطا بعوامل تاريخية ودينية وكذا عوامل سياسية وإفريقية، وقد برز التعاون العسكري بين البلدين خلال فترة حكم منجستو بأشكال مختلفة من أهمها ما يلي:

- إمداد إثيوبيا بالمعدات العسكرية والأسلحة الصغيرة والذخائر والخبراء، خاصة في مجال الأمن الداخلي وحرب العصابات.

1- أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، ص 12، 13.

2- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2002، ص ص 402-403.

- قيام إثيوبيا بشراء قطع غيار لبعض المعدات والأسلحة الأمريكية عن طريق إسرائيل.

- تبادل زيارات أمنية وسياسية على مستوى عالي.

- تطوير وتحديث نظم الاتصالات بين قادة القوات الجوية في أديس أبابا، والقواعد الجوية الإثيوبية.

- تدريب حوالي 38 طياراً إثيوبياً بالقوات القوات الجوية الإسرائيلية.

- إنشاء الكلية الحربية في أديس أباب والإشراف عليها.

- قيام طائرات نقل إسرائيلية نهاية ديسمبر 2001 بإرسال أسلحة إلى إثيوبيا بعضها من صنع إسرائيلي وأخرى من صنع روسي سبق أن استخدمته إسرائيل في حربها في لبنان عام 1982، تتضمن راجمات صواريخ ومدافع هاون بعيدة المدى وعربات مدرعة ودبابات معدلة روسية الصنع، بالإضافة إلى ثلاث طائرات استطلاع بدون طيار.[1]

2- كينيا:يعود النشاط العسكري الإسرائيلي في كينيا إلى عام 1956، حيث تعدد مظاهر التعاون بين البلدين في مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية) وترتبط إسرائيل بكينيا عسكريا من قبل استقلالها ومن أبرز المجالات:

- وصول 100 خبير إسرائيلي لتدريب الوحدات الخاصة بكينيا على مكافحة الإرهاب في فبراير 1995؛

- وجود تعاون مشترك بين الأجهزة الأمنية والمخابرات، كما تساهم إسرائيل في تدريب وإعداد الكوادر العاملة بكينيا وبوجود مكتب للموساد في نيروبي يمتد نشاطه إلى بعض دول إفريقيا، ويتخذ من مكتب شركة "إل – عال" ساترا له،

1- المرجع نفسه، ص 13.

بالإضافة إلى فروع الشركات الأخرى بالعاصمة، ويشرف الموساد بكينيا على عمليات إمداد حركة التمرد في جنوب السودان قبل الاستقلال بالأسلحة الصغيرة والألغام وأجهزة الاتصالات والمواد الطبية.

- سيطرة الخبراء الإسرائيليين على وحدة الخدمة العامة الكينية "GSM" الخاصة بحماية المطارات وفض الشغب ومكافحة الإرهاب، ويشرف الخبراء الإسرائيليون على تدريبها من خلال دورات تدريبية مركزة في إسرائيل، وإمدادها بالأسلحة والمعدات الإسرائيلية الصنع.

- الإشراف والسيطرة على الحراسة الخاصة بالرئيس الكيني.

وكاستنتاج يمكن القول أن التواجد الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي هو لمواجهة المد الإسلامي الأصولي وخصوصا بعد العمليات التي استهدفت مصالحها، وكذلك مواجهة الجماعات الإسلامية الأصولية في الصومال، حيث أثر استخدام إسرائيل لأدوات المساعدات الفنية والاقتصادية على الأمن العربي على العموم والأمن المصري على وجه الخصوص.

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية والثقافية

أ- العلاقات الاقتصادية:

ركزت إسرائيل في استثماراها المباشرة في القرن الإفريقي على قطاعات اقتصادية محددة، فإلى جانب امتلاك وإدارة بعض المزارع، نجد أن إسرائيل استهدفت السيطرة على قطاع الصناعة الإستخراجية، حيث ركزت استثماراها في استغلال الثروات الطبيعية لمنطقة القرن الإفريقي وأهمها الألماس، إلى جانب الاستثمار المباشر الإسرائيلي فقد لجأت إلى الدخول في مشاركة مع رأس المال الوافد إلى دول القرن الإفريقي بما لا يفوت عليها فرصة الاستثمار في تلك الصناعات الحيوية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد اتفاقيات إسرائيل المعلنة مع الدول الإفريقية يبلغ 88 اتفاقية، وتتضمن تلك القائمة دولا من منطقة القرن الإفريقي، فعلى سبيل المثال كينيا (4 اتفاقيات)، إثيوبيا (2 اتفاقيتان).

كما أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية "المؤسسة الدولية للتعاون والتنمية" وشركات القطاع الخاص في منطقة القرن الإفريقي، حيث تؤكد إسرائيل على إقامة المزارع الاقتصادية والفنية أكثر قوة من العلاقات السياسية، كما تم تأسيس غرفة للتجارة الإفريقية الإسرائيلية وتقديم الدعم في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية وتقديم الخبرات في بعض المجالات التكنولوجية والعلوم التطبيقية، بالإضافة لتقديم المنح والقروض والدورات التدريبية في العديد من الأنشطة التي تحتاجها دول القارة الإفريقية من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية.

ب- العلاقات الثقافية:

لم يقتصر اهتمام إسرائيل على توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية على الأصعدة السياسية والاقتصادية فقط، بل تعداها إلى العلاقات الثقافية والاجتماعية والتي ركزت فيها إسرائيل على نشر ثقافتها المتعددة سواء التقليدية وغير التقليدية في بلدان القارة، والتي تتمثل في بلورة بعض المداخل التقليدية للعلاقات وصياغتها في أشكال جديدة وأطر متنوعة من أبرزها:

المداخل الثقافية والجغرافية والبحثية والعقدية والرياضية بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية بأشكالها المختلفة.

و في هذا الإطار فإن العلاقات الثقافية الإسرائيلية الإفريقية تتسم بسمة أساسية وهي أن العمل الثقافي الإسرائيلي في إفريقيا يحمل بين طياته أهدافا غير ثقافية، وتحكمه الرغبة في تحقيق منافع سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى.

ومن جهة لا تملك إسرائيل تراثا ثقافيا جاذبا أو مؤثرا أو متميزا، حيث لا ترغب في نشر ثقافتها من أجل الثقافة، بل تسعى نحو كسب أصدقاء وتحقيق منافع خاصة.

و سعت إسرائيل لتحقيق أهداف ثقافية من خلال أعمال ثقافية ممنهجة بالساحة الإفريقية، وبخاصة منطقة القرن الإفريقي حيث سعى من ورائها إلى العمل على إقناع الرأي العام بحقها في الوجود في هذه المنطقة، وكذلك إقناع الشعوب الإفريقية في جميع المجالات وحصار الدول العربية إفريقيا واكتساب أقدام في دول مثل إثيوبيا، إريتريا، كينيا والسودان.

واستغلت إسرائيل بعض أوجه التراث الشعبي الموجودة لدى بعض الجماعات اليهودية في منطقة القرن الإفريقي، ويبرز هنا يهود الفلاشا في إثيوبيا الذي نشطوا في الفترة الأخيرة في الدعاية للأفكار اليهودية من جهة، واستقطاب بعض الجماعات الأخرى إلى فكرهم من جهة أخرى، بادعاء أنهم مرتبطون بهم أثنيا وثقافيا واستغلال ذلك بربط المسيحيين الإثيوبيين والكنيسة الإثيوبية بالتراث اليهودي، ولذلك يطلق على بعض الكنائس في إفريقيا –خاصة بجنوبها– الكنائس الإثيوبية وهذا ما يفسر عداء هذه الكنائس للمسلمين بصفة عامة[1].

1- مخطار شعيب، **العلاقات الإسرائيلية الإيريتيرية مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، جانفي 1998، ص ص 224، 225.

و حاول اليهود البحث في التراث الشعبي والأساطير المحلية لدى بعض القبائل الإفريقية وحاولوا الربط بين بعضها وبين قصص التوراة، بل وادعوا أن هذه القبائل من أصول يهودية ومن ذلك على سبيل المثال قبيلة "الميرو" في كينيا التي لديها أسطورة تقول "إن الله قادم منذ أزمنة سحيقة من أرض عبوديتهم إلى أرضهم الحالية بقيادة زعيم ديني اسمه موجيه"، حيث ربطت الدعاية الإسرائيلية بين هذه الأسطورة وقصة الخروج لدى بني إسرائيل، وربطت موسى وموجيه مستغلة التقارب في اللفظين.

كما تقوم إدارة الإعلام بوزارة الخارجية الإسرائيلية بإقامة معارض فنية وثقافية وتجارية، دعوا فيها الشخصيات الإفريقية البارزة، كما تقوم بإرسال الأساتذة والمحاضرين إلى بعض دول القرن الإفريقي مع توثيق العلاقات مع بعض الشركات التلفزيونية الإفريقية وتزويدها بالأفلام والتسجيلات والنشرات الإسرائيلية التي تتسق مع تحقيق المصالح الإسرائيلية في الوقت الذي تقوم فيه إدارة العلاقات الثقافية بعقد الاتفاقيات الثقافية والتبادل الطلابي وإعداد البرامج الإذاعية والفرق الفنية والمعارض الفنية والثقافية وتزويد المعاهد والمدارس والجامعات الإفريقية بالمكتبات والنشرات، بالإضافة إلى قيامها بتحويل بعض الأغاني الإفريقية إلى العبرية والعكس إلى اللغات الإفريقية، فضلا عن نشاط الإدارة الاقتصادية المعنية بالشق الاقتصادي وإدارة الزوار الأجانب والتي تقوم باستضافة الشخصيات المهمة والصحفيين والإعلاميين والإداريين والفنيين بالتعاون مع الكنيست.

كما طرقت إسرائيل منذ يونيو 2002، أمام لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو ما أطلقت عليه مشروع "الأخدود الإفريقي العظيم" وهو محاولة إسرائيلية لاختلاق رابطة ثقافية اختارت إسرائيل اليونسكو لتنفيذها، والرابطة قائمة على أساس

جيولوجي اختلقت من خلاله واقعا جغرافيا يضم من خلاله 20 دولة آسيوية وعربية وإفريقية.

و الأخدود الإفريقي العظيم عبارة عن فالق ضخم في القشرة الأرضية،وهو المنخفض العميق في سطح الأرض الفاصل بين الجزيرة العربية وإفريقيا، ويمتد من طوروس وجنوب شرق تركيا وشمال سوريا إلى دولة جنوب إفريقيا بطول 7 آلاف كيلومتر، ويضم دولاً من القرن الإفريقي كإثيوبيا وإريتريا وكينيا.

و يشار إلى أن هذا الأخدود يشمل كل حوض البحر الأحمر وخليج العقبة وأجزاء في مصر والسودان المعروفة بجبال البحر الأحمر وباسم جبال الحجاز وعسير في السعودية.

و يعتبر المشروع على درجة كبيرة من الخطورة حيث لا يمكن فصله عن الصراع العربي الإسرائيلي، ورغبة إسرائيل في اللجوء إلى وسائل وأدوات جديدة لتطويق العالم العربي من جانب، ووضع قضية القدس في إطار ثقافي جغرافي وبعدها عن التراع السياسي الدائر بين الفلسطينيين والعالم العربي من جانب آخر[1].

و يعتبر المجال الرياضي أحدث مداخل العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، فقد كشف التقارب في أواخر عام 2003، عن مشروع إسرائيلي واسع النطاق لاستغلال الموارد البشرية الإفريقية، من خلال إقامة معسكرات ومدارس كرة القدم لاجتذاب صغار الناشئين الأفارقة من ذوي القوة البدنية العالية، وأصحاب المهارات الكروية الخاصة، ويهتم المشرفون الإسرائيليون داخل هذه المعسكرات بهدفين:

1- عز الدين المفلح، **راهنية العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ومستقبلها في عالم متغيّر**، مجلة البرلمان العربي، العدد 88، نوفمبر 2003، ص 56.

– تحقيق مكاسب مادية هائلة من وراء بيع اللاعبين الأفارقة للأندية الأوربية والآسيوية.

– غرس الانتماء لإسرائيل في نفوس الشباب الأفارقة.

المبحث الثاني: تحديات وآفاق السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة القرن الإفريقي:

هناك العديد من القضايا والمشاكل ذات البعد الاستراتيجي تقف أمام توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا عامة والقرن الإفريقي خاصة حيث كان لبعض الأحداث على المستوى الدولي الأثر البالغ في توجيه هذه السياسة، ومن ضمنها ما أفرزته أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي جعلت من إسرائيل تحسب لكل خطوة تقوم بها وسط بيئة تعتبرها مشكّلة من أعداء تهدد أمنها القومي بالدرجة الأولى[1].

وعليه في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم هذه التحديات التي تواجه السياسة الخارجية داخليا وخارجيا وما هي الآفاق المستقبلية لهذه السياسة التي تعتبر محط أنظار الدول المجاورة لها.

المطلب الأول: التحديات الداخلية والخارجية

1.التحديات الداخلية:

لقد حاولت إسرائيل من خلال تحركاتها بعد نهاية الحرب الباردة التغلغل في المنطقة محاولة التكيف مع الأوضاع وفك العزلة، لتعيد صياغة السياسات الداخلية

1 – محي الدين حدّاد، توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي في الفترة ما بين 2000–2009، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص: 162.

والخارجية لتجعل من نفسها فاعلا في البيئة المحيطة بها معتمدة في ذلك على إمكاناتها وقدراتها الذاتية لممارسة سياسة إقليمية فاعلة.

من أهم التحديات الداخلية التي تواجه السياسة الخارجية الإسرائيلية مايلي:

أ.الشرعية كتحدي أساسي لإسرائيل (The challenge of legitimacy).

لقد واجهت إسرائيل منذ قيامها عام 1948 إشكالية الشرعية باعتبارها نقطة مهمة في تاريخ الدولة وهويتها، ففي العقدين الأخيرين عملت إسرائيل دبلوماسيا من أجل كسب تعاطف المجتمع الدولي، خاصة مسألة الانخراط في الاستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب العالمي، ومن هذه الناحية عملت على أنّ الحركات الإسلامية تمثل تهديدا لنزع الشرعية عن إسرائيل خاصة حركة حماس وحركة الإخوان المسلمين.

وفي تقرير أعده معهد رئوت الإسرائيلي للتخطيط الاستراتيجي يظهر مدى أهمية الشرعية بالنسبة لإسرائيل، حيث رفعته إلى مصاف التهديد المصيري أو الوجودي للدولة العبرية، ويؤكد واضعوا التقرير من جملة أشياء أخرى، أنّ التضافر بين شبكة المقاومة ضد إسرائيل وبين شبكة نزع الشرعية التي تسعى إلى تحويل إسرائيل إلى دولة بغيضة ومعزولة في العالم، يتمخض عن هجمة فعالة على النموذج السياسي والاقتصادي الذي تمثله، وأن هذه الهجمة التي بدأت تظهر أبعادها الاستراتيجية، مُقدّرة لها أن تتطور لتصبح في غضون بضعة أعوام تهديدا وجوديا لإسرائيل وان أحد الأحداث المؤسسة المحتملة في هذه العملية هو انهيار حل الدولتين كإطار متفق عليه

لتسوية التراع الإسرائيلي- الفلسطيني وتبلور حل الدولة الواحدة كإطار بديل جديد وبذلك اعتبار نزع الشرعية بمثابة تهديد عسكري لإسرائيل[1].

ولعل ما نشرته صيحفة "يدعوت أحرونوت" تحت عنوان "من العار أن تكون إسرائيليا" والذي كان لمقال كتبه المعلّق الاقتصادي للصحيفة، ومبعوثها إلى "ملتقى دافوس" الأخير مايلي[2]:

"لم تعد لإسرائيل صورة القوة العظمى التكنولوجية المزدهرة، ولا حتى قوة عظمى لاحتلال وحشي، إنها تتخذ صورة شيء آخر تماما، دولة غارقة لا تؤدي وظائفها، رئيسها يقدم إلى المحكمة بتهمة الاغتصاب، رئيس وزرائها يحقق معه للاشتباه بخدمة مصالح مقربيه، وزير ماليتها سيطير مع وزارته بسبب قضية أموال وجمعيات، رئيس أركانها استقال بسبب حرب فاشلة، وزير دفاعها سيضطر قريبا إلى السير في أعقابه، هكذا هي إسرائيل كما تظهر في شتاء 2007 أمام العيون المتفاجئة لأبناء النخبة الاقتصادية السياسية الأكاديمية في العالم".

وفي دراسة قام بها خبراء من معهد ريئوت تؤكد أن إسرائيل تواجه اليوم خطرا استراتيجيا نتيجة حملات الإدانة والمقاطعة في العالم وهو ما تسميه الدراسة "نزع الشرعية عن اسرائيل في العالم، وتوضح الدراسة أن حربي لبنان وغزة الأخيرتين كشفتا عن قوة حملات الإدانة والمقاطعة، وتذكر الدراسة بموازاة تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الخاصة مع الدول الأوروبية المركزية والسلام مع مصر

1- سعيد عياش، **تحدي نزع الشرعية، تهديد مصيري لإسرائيل**، أوراق إسرائيلية، العدد 51، 2010، ص 08.

2- عبد اللطيف مهنا، **مؤتمر هرتسيليا، هاجس تآكل المناعة**، قلق عقدة الزوال على الوقع (ww.al-madar.net)

والأردن، حيث تواجه حملات شرسة في العالم، بما في ذلك من داخل الدول الصديقة"[1].

ب.الأزمات السياسية والمجتمعية في إسرائيل:

يمكن القول أن هناك تيارين رئيسيين متنافسين داخل المجتمع الإسرائيلي، الأول هو التحالف الدولي ويتميز بمسايرة الاتجاهات والقيم العالمية، أما الثاني فهو التحالف الرجعي والذي يعني بالأساس الحفاظ والتأكيد على القيم والتقاليد اليهودية المتفردة.

وتنطلق هاتان المجموعتان من مفاهيم متناقضة حول السلوك والتوجه الأفضل بشأن فكرة تكامل أرض إسرائيل، وبشكل عام فإنّ الثقافة العلمانية الحداثية تميل لمنهج يعتمد على المكونات العملية والذرائعية لتلك القضية، أما الثقافة الدينية فتميل إلى التعامل مع تلك القضية بشكل أيديولوجي، ومن ناحية ثانية تمتلك الجماعتان تصورا متناقضا حول مستقبل طبيعة الدولة الإسرائيلية، ذاتها فبينما يتبنى الاسرائيليون التقليديون هوية جماعية تستند إلى العرق (اليهودية) يميل الإسرائيليون المدنيون إلى تعريف الهوية الإسرائيلية استنادا إلى العامل الجغرافي الإقليمي (الإسرائيلية) والواقع أن سيطرة أي من الجماعتين سوف يحدّد مستقبل تلك القضايا ومستقبل العلاقات الخارجية لإسرائيل، والأهم هو تحديد توجهها بشأن قضية الأمن وبمعنى آخر فإنّ الجماعة المنتصرة سوف تسود داخل المجتمع وتحدّد بشكل كامل كيف تعرف إسرائيل أو تعيد تعريف نفسها[2].

1- سمير سمعان وعبد الحميد الكلاني وحسن حسن، **استراتيجيات إسرائيل لعام 2010 قراءة في مؤتمر هرتسيليا لعام 2010**، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 51، ربيع 2010، ص 61.

2 – محي الدين حدّاد، توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي في الفترة ما بين 2000–2009، مرجع سابق، ص: 164.

كما أدت حالة التنوع الإثني في إسرائيل إلى حدوث التصدّع القومي بين العرب واليهود وأبرز تصدع سياسي واجتماعي هو ذو طبيعة تراكمية لأنه يعبّر عن علاقة صراعية تاريخية بين العرب الذين أصبحوا أقلية في بلادهم واليهود الذين تأسس مجتمعهم عبر الهجرة والاستيطان، هذا التصدّع قائم على أساس قومي إقصائي، ومن أبعاد التصدّع في المجتمع اليهودي الاستيطاني هو التصدّع الاثني، وهو نتيجة قدوم هجرات مختلفة الثقافات[1].

ويمكن في الأخير تلخيص هذه التحديات الداخلية فيمايلي:

-الارتفاع الحاد في وتيرة تدخل المجتمع في قضايا الأمن سواء من قبل المحاكم والكنيست والسياسيين ووسائل الإعلام.

-بروز ملامح التعب والإحباط في المجتمع الإسرائيلي.

-تنوّع القضايا الأمنية المرتبطة بالمسيرة السياسية وجعلها محل نقاش حاد في المجتمع.

-مهاجمة بعض الشخصيات رفيعة المستوى في الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الحكومة بشأن المسيرة السياسية وادعائها أن الحكومة تقيّد الجيش ولا تعطيه الحرية في التصرّف، هذا ما يجعل القيادة العسكرية تمارس ضغطا مذهلا على الحكومة من خلال استغلال المنبر الإعلامي معتقدين أن القوة هي السبيل الوحيد في معالجة القضية الفلسطينية.

1- عبد القادر عبد العالي، **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الاسرائيلي**، مجلة المستقبل العربي، العدد380، ديسمبر 2010، ص 21.

2. التحديات الخارجية:

يعتبر هذا التحدي من أهم التحديات التي توليها إسرائيل أولوية كبيرة، خاصة مع تصاعد وتنامي الدور التركي في المنطقة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 وازدياد النفوذ والتمدد الإيراني الشيعي في المنطقة والبرنامج النووي حيث أصبح لإيران نفوذ في منطقة الشرق الاوسط بصورة كبيرة كما أن التحالفات القائمة بين إيران وتركيا من خلال ازدياد علاقاتها الاقتصادية ولاسيما في مجالات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) والذي سوف يفتح آفاقا رحبة للعلاقة بين الجانبين في حين يشكل هذا التعاون هاجسا أمنيا[1] لإسرائيل، خاصة البرنامج النووي كتحدي استراتيجي الذي يسمح لها بالخروج من العزلة.

وفي هذا الصدد تبذل الولايات المتحدة ودول الغرب الجهود من أجل وقف إيران قبل أن تمتلك سلاحا نوويا بواسطة الإغراءات وممارسة الضغوط وفرض العقوبات عليها ومن الممكن أن يترتب على الإدارة الأمريكية اتخاذ قرار يرجّح واحدة من عدة إمكانيات قاسية، أن تقوم بعمل عسكري ضد إيران أو تعطي لإسرائيل الضوء الاخضر للقيام به، وهذا ما يجعل إسرائيل تضطر إلى اتخاذ القرار خلال المرحلة القادمة عما أصبحت الظروف مواتية للقيام بعمل عسكري لضرب المواقع النووية في إيران.

إنّ سياسة إسرائيل كما اوضحها رئيس وزرائها السابق إهود أولمرت هو تصوير التهديد الحالي لإيران باعتباره يشكل تحديا وتهديدا للنظام الدولي ككل، وقد صرّح أولمرت في أفريل 2006 أنه يجب على إسرائيل أن تكون في مقدمة هذا الصراع

1- الحمداني ضاري سرحان، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 238.

وأكّد على ضخامة الخطر الذي تشكله إيران بالنسبة لأمن وسلام أوربا والولايات المتحدة وإسرائيل أيضا حتى قال: إنّ الافتراض بأن إسرائيل ستكون أول من يقود المواجهة العسكرية ضد إيران هو سوء فهم لهذه المشكلة.

وفي خطة يوم 24 يناير 2007 أمام مؤتمر هرتسيليا والذي يشكل اجندة إسرائيل السياسية والأمنية للسنة القادمة، أعلن أولمرت صراحة أنه بالنسبة لدولة إسرائيل تشكل إيران التهديد الحقيقي لها، وانه ليس هناك فرد من بين الإسرائيليين لا يستشعر الخطر الكامن من هذا التهديد، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل، ولكن أيضا بالنسبة لمستقبل المنطقة واستقرار النظام العالمي، فإسرائيل من منطلقاتها التهديد الإيراني ، حيث قال في هذا الشأن نائب رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي بني غانتس أنّ العالم ودولة إسرائيل لا ينبغي لهما وليس بإمكانهما تجاهل الخطر الذي يمثله المشروع النووي الإيراني، كما أشار في هذا الاتجاه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس حيث قال: "أنّ إيران هي أصعب مشكلة تواجهها إسرائيل"، أضاف أن النظام في طهران قمعي ويسعى لتخصيب اليورانيوم، واقترح بيرس شن حرب دعائية على إيران والتركيز على ما أسماه الفساد القيمي لنظام إيران على رأسه دكتاتور يضطهد شعبه ويتنكر للمعرفة وينتج سلاحا نوويا، ويهدّد إسرائيل[1].

كما أشار أيضا إيهود باراك بان تطوير إيران لأسلحة نووية يشكل خطرا وجودا على إسرائيل مما يتطلب الجاهزية العالية والحفاظ على التفوق النوعي.

من جهة أخرى يشكل التحالف الإيراني-السوري وحركات المقاومة (حزب الله، وحركة حماس) تهديدا للأمن القومي الإسرائيلي خاصة وأنّ هذه الوحدات تشكل توليفة من متغيرات يغلب عليها الطابع الديني والأيديولوجي نتج عنه امتداد مسلح

1- سمير سمعان، عبد الحميد الكلاني وحسن حسن، مرجع سابق، ص 68.

وعسكري، وتتوجس إسرائيل من هذه الوحدات التي تشكل تقريبا إقليما جغرافيا متجانسا تجمع بينها مصالح وأهداف مشتركة، والرفض للسياسات الإسرائيلية والامريكية في المنطقة، فالإيرانيين يسيرون في علاقاتهم مع حزب الله وسوريا وحماس وفق التمدد الشيعي لكسب قاعدة شعبية أكبر، ولقد أظهرت حرب لبنان عام 2006 تعاطفا ودعما كبيرين من قبل إيران وسوريا، ويشير الكثير من المحللين أن الأداء العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي كان دون مستوى التوقع فهم يعتبرون أن إسرائيل اخفقت في حربها ضد حزب الله مما طرح إشكالية جديدة على مستوى تآكل نظرية الردع الإسرائيلي التي تمكنت إسرائيل لعدة عقود من توظيفها ضد الدول العربية والذي أظهر ثغرات في الجبهة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية.

وترى إسرائيل المقاومة الفلسطينية الإسلامية خطرا عليها بسبب محاولتها أسلمة الصراع، حيث تخشى أن تنجح حماس في نقل أفكارها إلى دول المحيط العربي السنّية، خصوصا وأنّ لها امتدادات أيديولوجية عالمية، مما سيشكل خطرا بالغا على وجود إسرائيل.

وعليه تعتبر إسرائيل حزب الله وحماس أدوات مفتاحية في يد إيران في نضالها ضد إسرائيل ويشير غانتس، في نفس السياق أن: حزب الله يعزز قدراته القتالية وانتشاره في الأراضي اللبنانية، ويستعد لاحتمال مواجهة إسرائيل، أما بالنسبة لسوريا فقد وجه لها اتهامات بأنها تعمل على تعزيز قواتها وتتزود بصواريخ بعيدة المدى، أما حركة حماس فتعمل على ترسيخ سيطرتها في قطاع غزة وتواصل عمليات التهريب عبر ما وصفه بالحدود المخترقة[1]، فإسرائيل على المستوى الاستراتيجي تعاني من تهديدات تتوزع على معظم حدودها، شمالا حزب الله وسوريا، جنوبا حركة حماي وشرقا

1- المرجع نفسه، ص 67.

إيران النووية، ولا تستطيع إسرائيل والجيش الإسرائيلي إزالة موضوع التهديد بشكل مطلق من اجندهّا.

كذلك من ضمن التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الإسرائيلية تعاظم الدور التركي وانفتاحه، فتركيا تمتلك رؤية استراتيجية تقوم على استغلال الموقع الجيوبوليتكي وعلى العلاقات التاريخية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والعسكرية في المنطقة، حيث تعتبر هذه المصالح ضمن الأولويات القصوى للنظام لكون البرغماتيين الجدد يؤكدون أكثر على تنمية العلاقات التجارية مع الدول العربية والتقليل من العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل، وهذا ما يشكل عبئا على النظام السياسي الإسرائيلي والسياسة الخارجية[1].

كما ترى إسرائيل تركيا بمثابة البديل الاستراتيجي للدول العربية، مما يزيد في قدراهّا وحل مشاكلها الداخلية وتحقيق درجة أكبر من التقارب بين أنظمة الحكم فيها مع السيطرة المتوقعة للقوى ذات المرجعية الدينية، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات وعي اكبر بهويتها الحضارية ومسؤولياهّا تجاه شعوبها وأقل تبعية للخارج وبحيث تزداد إمكانيات تفعيل المثلث المصري-التركي-الإيراني[2].

وظهرت المنافسة على تزعم المنطقة، حيث كانت نية الأتراك واضحة من خلال التمدد أكثر في كل الاتجاهات في المنطقة، وتظهر هذه النية من خلال دعوة وزير الخارجية التركي عبد الله غول في اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي في الكويت بتاريخ 14 فيفري 2004 إلى تشكيل منظومة أمنية وسياسية واقتصادية

1- دني إيمان، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 195.

2- المرجع نفسه، ص 306.

على غرار الاتحاد الاوروبي في إطار اتحاد شرق اوسطي كبديل لمشروع الشرق الاوسط الأمريكي.

كذلك من ضمن التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الإسرائيلية ظهور فواعل جديدة في القارة الإفريقية مثل الصين وروسيا والاتحاد الاوروبي وحتى الهند والبرازيل كقوى صاعدة حيث تتنافس هذه الدول على أربع أنواع من الموارد المهمّة جدا وهي المواد الخام، الرأسمال، الأسواق، إنتاج الحاجات العالية القيمة.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية

تميزت السياسة الخارجية الاسرائيلية بعد نهاية الحرب الباردة بانفتاحها أكثر على دول الجوار، وتبلور ذلك أكثر من خلال مسار السلام منذ مؤتمر مدريد عام 1991، حيث عملت على تغيير استراتيجيتها وتكتيكها حيث تحاول التوسع إقليميا مع المتطلبات الدولية، حيث أبدت إسرائيل نيتها في خلق تحالفات إستراتيجية لتقوية وتعزيز أمنها القومي والحفاظ على مصالحها، ومن ضمن ذلك الاتجاه التوجّه نحو دول القرن الإفريقي الذي يعتبرونه الساسة الإسرائيليون صمام الأمان للأمن القومي الإسرائيلي والذي يأتي على هرم أولويات أية حكومة إسرائيلية يمينية كانت أو يسارية.

من ناحية أخرى تحاول إسرائيل كسب المزيد من الأصدقاء ولا ترغب أن يكون لها أعداء جدد كما تحاول أن توسع من تحالفاتها الإقليمية نحو الشرق باتجاه الهند والعين وباتجاه الدول الإفريقية كما سبق ذكره[1].

---

1 – بلال صعب، الحرب المقبلة، كيف سيبدو الطرفان، صراع آخر بين حزب الله وإسرائيل وكيف يتهيّأ الطرفان، بيروت، **سلسلة ترجمة الزيتونة،** العدد 71، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جانفي 2011، ص: 14.

وعليه نجد إسرائيل تسعى في علاقاتها مع دول القرن الإفريقي إلى الهيمنة الكاملة على مقدرات هذه الدول ومن ثم سقوط النظام العربي الإقليمي مقابل حدود النظام الإقليمي الجديد المتمثل بالشرق الأوسط الكبير والقرن الإفريقي الكبير تحت الهيمنة الإسرائيلية الكاملة المدعومة امريكيا تحت تأثيرات النظام الدولي (أحادي القطبية).

أيضا ترى إسرائيل أن الصراع القادم هو الصراع حول المياه وبالتالي تسعى لتحقيق أمنها المائي من خلال توسيع قاعدة التعاون في شتى المجالات مع دول القرن الإفريقي.

-إدراك النخب الحاكمة لأهمية المنطقة (القرن الإفريقي) في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي خاصة في المستقبل وذلك بغرض الوجود الأمني والاقتصادي داخل المنطقة للحفاظ على المصالح الحيوية والاستراتيجية.

-استغلال البيئة الدولية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة واستغلال بعض المتغيرات الجديدة للترابط العضوي مع الولايات المتحدة الأمريكية في خدمة توجهاتها المستقبلية في المنطقة كمحاربة الحركات التطرفية المعادية.

-استغلال البيئة الإقليمية للقرن الإفريقي والعمل على زرع الخلافات بحيث تستثمرها في خدمة مصالحها بالمنطقة والعمل على تطويق النظام العربي من خلال الاستحواذ على مناطق أخرى استراتيجية في القارة الإفريقية وهذا ما نراه في دولة جنوب السودان حيث أصبحت إسرائيل تؤثر في المجال الحيوي لجمهورية السودان العربية[1].

---

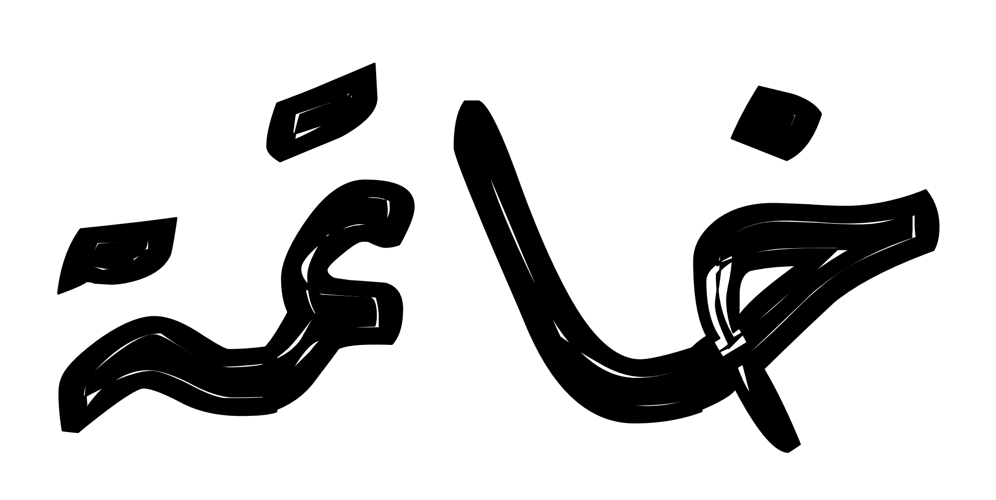
1 – واشنطن تعيد ترتيب الأمن الإقليمي للقرن الإفريقي، **جريدة العرب**، العدد 9909، 2015/05/06، ص: 05.

انظر كذلك: www.alarab.co.uk/?id=51651

السعي وراء الزيادة من القوة العسكرية ووظيفتها وهي الجزء الأساسي في نظر الإسرائيليين، حيث تبنى السياسة الخارجية الإسرائيلية على البعد الأمني كما سبق ذكره فالأساس المعلوماتي والتقديرات والتحليلات تصدر من أجهزة المؤسسة العسكرية وهذا ما يزيد من فرضية زيادة دور هذه المؤسسة في صناعة القرار السياسي الخارجي.

وكخاتمة لهذا الفصل يجدر بنا القول بأن السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول القرن الإفريقي لا تزال محطّ الأنظار حيث زادت من تكثيف علاقات في العقدين الأخيرين، وأصبحت تواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية وعلى رأسها التحديات الأمنية التي ستظل الهاجس الوحيد للدولة العبرية، خاصة مع تنامي الدور الإيراني في المنطقة ومحاولة امتلاكه سلاح نووي، فضلا عن التمدد الشيعي ومساندته لحركة المقاومة.

ومن خلال ما تمّ عرضه من علاقات سياسية واقتصادية وثقافية يتضح أن إسرائيل تُعوّل كثيرا على منطقة القرن الإفريقي التي تراها كحل وسبيل لتطويق المنطقة العربية التي تهدد أمنها القومي.


خاتمة

لم يكن الاهتمام الإسرائيلي بالدول الإفريقية وليد الساعة، فثمة مسوّغات تنطوي على أهداف لم تكن تخلو من المطامع تجاه منطقة القرن الإفريقي التي تعتبر عنصرا جاذبا للدولة الاسرائيلية، حيث ترجم هذا الاهتمام في صيغة علاقات سعت إسرائيل إلى توطيدها في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، مما جعلها تتغلغل في المنطقة وتبسط نفوذها في المناطق الحيوية الإستراتيجية فيها، مستغلة ما شهده العالم من تغيرات عالمية وإقليمية، والذي سادته بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز حليف استراتيجي لها تمثل في الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في العالم، حيث أصبحت تهدد الأمن القومي العربي وذلك بتدشين القواعد البحرية العسكرية وأبراج المراقبة في عرض البحر الأحمر ضمن مخطط استراتيجي إسرائيلي لإضعاف النظام العربي وإسقاطه.

ولقد جعل القادة الإسرائيليون من الأمن الإسرائيلي شيئا استثنائيا ومختلفا في إطاره وتطبيقاته عما سواه، حتى بات في نظرهم مرادفا لوجود الدولة العبرية، مستندين في ذلك على أسس دينية وتاريخية وإستراتيجية، فالأسس الدينية مستمدة من أسفار التوراة حول الشعب اليهودي، أما الأسس التاريخية فهي مستوحاة من الكوارث والمجازر التي حلت باليهود على أيدي النازية إبان القرن العشرين.

ويندرج تحت الأسس الإستراتيجية عنصران أساسيا، الأول الاختلال الأساسي في ميزان القوى بين الكيان الإسرائيلي والعالم العربي من ناحية عدد السكان والموارد الاقتصادية، والثاني الموقف العربي الرافض لحصول هذا الكيان على الاعتراف والشرعية الدولية، مما جعل نظرية الأمن الإسرائيلية لها أصول ثابتة ولها بالغ الأثر في تحديد السياسة الخارجية الإسرائيلية وتوجيهها إلى بناء علاقات مع دول القرن الإفريقي، حيث سعت إسرائيل إلى تمتين علاقاتها في كافة المجالات العسكرية

والاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة، مما أتاح الفرصة للتغلغل وبسط نفوذها في المناطق الحيوية والإستراتيجية فيها، مستغلة في ذلك ما شهده العالم من تغيرات عالمية وإقليمية الذي سادته بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كحليف استراتيجي وكقوة عظمى في العالم تلعب الدور المحوري في المشروع الجديد والمتمثل الشرق الأوسط الجديد.

وهنا نجد إسرائيل قد استفادت من ترابطها العضوي مع الولايات المتحدة الأمريكية في خدمة توجهاتها في المنطقة، خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 من خلال ما يسمى بالحرب على الإرهاب، حيث استطاعت الدولة العبرية من توطيد علاقاتها بدول القرن الإفريقي وفرض وجودها في البحر الأمر ومضيق باب المندب وبزورها كعضو فاعل ومؤثر في مجريات الأحداث داخل إقليم البحر الأحمر ومدخله الجنوبي وبالتالي التأثير على الأمن القومي اليمني.

ويشكل عنصر الأمن أبرز ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة، حيث شكّلت المسائل الأمنية وفقا للنظرية الأمنية الإسرائيلية (الردع، الحسم السريع، الضربة الوقائية) ركيزة أساسية في سلوكاتها الخارجية اتجاه بيئتها السياسية والإستراتيجية، هذا ما أفرزته الأحداث في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث أن خوض إسرائيل حربين على وحدات غير دولاتية (حزب الله وحماس) يعتبر مؤشرا جديدا في الحروب الحديثة، أو ما يسمىّ في أدبيات الفكر الإسرائيلي العسكري بالحروب الهجينة.

وعليه تبقى السياسة الخارجية الإسرائيلية دائما تبنى على البعد الأمني وهو الجزء الأساسي من وظيفة المؤسسة العسكرية، لذا تشترك في صناعة القرار السياسي الخارجي بجميع مراحله، فالأساس المعلوماتي، والتقديرات والتحليلات تصدر من

أجهزة المؤسسة العسكرية والأشخاص التابعين لها سواء الذين تحت الخدمة أو الذين دخلوا المعترك السياسي بنفس العقلية العسكرية، وهذا يعتبر مؤشرا قويا في تحديد الأولويات الأمنية في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

من جهة ثانية تبقى إسرائيل كإشكالية كبيرة منذ قيامها للمنطقة العربية والإقليم المجاور والعالم، دولة تسعى لفرض هيمنتها الإقليمية وتطويق الدول العربية والحدّ من الدور الإيراني في المنطقة وذلك بتوثيق العلاقات مع دول القرن الإفريقي، حيث تعمل إسرائيل على تضييق الخناق على الدول التي تراها خطرا حقيقيا كمصر وإيران وذلك بالضغط على الشريان المائي (نهر النيل) الذي يعدُ من أهم الموارد الطبيعية للاقتصاد المصري.

وتبقى العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الإفريقي الهدف الاستراتيجي والمدخل الرئيس للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك يتجسد في مواجهة التحديات الإقليمية خاصة فيما يتعلق بمحاربة دول الشر (الدول المارقة)، حيث تتخوف إسرائيل من حصول إيران على سلاح نووي، مما يعني شرق أوسط نووي متعدد الأقطاب، وكذا المنظمات الإرهابية في نظر إسرائيل (حركة حماس وحزب الله).

وفي هذا الصدد نجد الإستراتيجية الإسرائيلية ترتكز على توفير المقومات الأساسية لبناء الدولة، تمثلت في بلورة وصياغة العقيدة السياسية لنظامها السياسي وقوتها العسكرية ومواردها الطبيعية وزيادة عدد سكانها ودرجة تقدمها العلمي، وقد رأت إسرائيل أن حصر المعركة مع العرب في جبهة حدودية ضيقة لا يخدم مصالحها، فكان لها من توسيع تلك الجبهة وفتح ساحات أخرى لتنافس الدول العربية في علاقتها مع الدول الإفريقية ذات الامتداد التاريخي العميق وعضويتهم المشتركة في مجموعة

دول عدم الانحياز، لذلك اعتبرت إسرائيل منذ البداية أن منطقة القرن الإفريقي سوف تكون إحدى مناطق إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي، من هذا المنطلق جاء الاهتمام الإسرائيلي بضرورة السعي لفرض الهيمنة والنفوذ في منطقة القرن الإفريقي، وبالتالي فرض الهيمنة إقليميا.

وهذا ما زاد في أهمية العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الإفريقي في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث استطاعت إسرائيل التأثير على توجهات هذه الدول خاصة فيما يتعلق بإدانة الأعمال الإسرائيلية في المنطقة العربية، وذلك من خلال أهمية المنطقة الإستراتيجية، حيث أدركت القيادة الإسرائيلية ضرورة فرض الوجود الأمني والاقتصادي داخل المنطقة للحفاظ على مصالح إسرائيل الحيوية.

إضافة إلى ذلك تبقى إسرائيل تحمل عدة أجندات اقتصادية وسياسية، في أولها تهديد الأمن القومي العربي، وبالتالي التحكم في الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشكل هاجسا للقيادة الإسرائيلية، حيث تسعى إسرائيل إلى التفوق على الدول العربية من ناحية الكيف وذلك ببناء علاقات متينة مع الدول الإفريقية عامة ودول القرن الإفريقي خاصة، مما يجعل إسرائيل تسعى إلى الربط بين الأمن المحلي والإقليمي وذلك بمنع صعود قوى إقليمية منافسة، خاصة الخطر الإيراني، حيث تسعى إلى تعزيز العلاقات مع دول القرن الإفريقي وتعزيز التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان أهدافها الأمنية والسياسية في المنطقة.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1- أبو داه ابراهيم، **أباطيل إسرائيل وأكاذيب الصهاينة الدين والدولة**، القاهرة: مكتبة زهران، 2003.

2- أحمد الحاج عاصم فتح الرحمان، **إسرائيل وإفريقيا الجهود الإسرائيلية لاختراق القارة الإفريقية**، السودان: بحوث افريقيا للنشر، 2012 2012.

3- اسرائيل شاحاك، **أسرار مكشوفة السلاح النووي والسياسة الخارجية الإسرائيلية**. ط2، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2001.

4- أسير أمين، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**. سوريا: دار دمشق للنشر، 1985.

5- بركات نظام محمود، **النخبة الحاكمة في إسرائيل**. بيروت: مطابع الكرمل، منشورات فلسطين المحتلة، 1982.

6- برهام مشاعلي محمد، **إسرائيل من أين وإلى أين**. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2008.

7- بوقارة حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية**. الجزائر: دار هومة للنشر، 2012.

8- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (بدون سنة نشر).

9- جولدا مائير، **اعترافات جولدا مائير**. ترجمة: عزيز عجمي، القاهرة: دار التعاون للطباعة والنشر، 1979.

10- جيمس دفي وروبرت مانزر، **إفريقيا تتكلم**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، دون تاريخ النشر.

11- حافظ صلاح الدين، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1982.

12- حسن عبد ربه المصري، **إسرائيل ديمقراطية الإرهاب والعنصرية**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009.

13- حسين حمودة مصطفى، **إسرائيل في إفريقيا**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011.

14- الحمداني ضاري سرحان، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012.

15- خطاب شيت محمود، **العسكرية الإسرائيلية**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968.

16- دني إيمان، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

17- ربيع حامد، **من يحكم في تل أبيب تحليل علاقة التماسك في النظام الإسرائيلي ومتغيرات الحركة السياسية في منطقة الشرق الأوسط**، لبنان: المؤسسات العربية للدراسات والنشر، 1975.

18- رفاعي عبد العزيز، **مشاكل إفريقيا في عهد الإستقلال**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1970.

19- رياض محمود عادل، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1989.

20- سعودي عبد الغني محمد، **قضايا إفريقيا**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1980.

21- السلطان عبد المحسن عبد الله، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين**. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

22- الشامي عبد الله رشاد، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، سلسلة عالم المعرفة، 1994.

23- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2002.

24- شيلنج توماس، **استراتيجية الصراع**. ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.

25- طاهر أحمد، **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر**. القاهرة: دار المعارف، 1975.

26- طاهر علاء، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 1991.

27- عبد العزيز الكلحوت، **التنصير والإستعمار في إفريقيا السوداء**. طرابلس ليبيا: منشورات كلية الدعوة الإسلامي، 1992.

28- عبد العزيز جرّاد، **العلاقات الدولية**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1998.

29- علام عبد العلي عمرو، **الأنا والآخر الشخصية العربية والشخصية الإسرائيلية في الفكر الإسرائيلي المعاصر**. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع والمعلومات، 2005.

30- فايز الصايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، فلسطين: **مركز الأبحاث**، 1965.

31- فرج محمد أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية–دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

32- فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدول أمريكا العالمية**. ترجمة: رضا خليفة، مصر: الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

33- فليجة نجم الدين أحمد، **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية**. مصر: مؤسسات شباب الإسكندرية (بدون سنة نشر).

34- لمعي إكرام، **اختراق الصهيونية للمسيحية**. ط2، القاهرة: دار الشروق، 2003.

35- مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

36- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989.

37- محمود أحمد معين، **إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو استراتيجية**. لبنان: مركز باحث للدراسات، 2009.

38- محمود خالد وليد، **آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2007.

39- المسيري محمد عبد الوهاب، **الأيديولوجية الصهيونية (دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة)**، ج02، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1983.

40- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1991.

41- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **الحكم والإدارة في إسرائيل**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

42- ناصيف يوسف حتّي، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

43- النذاوي مهنّد، **إسرائيل في حوض النيل (دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية)**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013.

44- نعوم تشومسكي، **ماذا يريد العم سام**. ترجمة: عادل المعلم، القاهرة: دار الشروق، 1998.

45- نيتسر أولك، **فيروس التعصب حل الشيفرة السياسية الإسرائيلية**. ترجمة: عبد الوهاب محمود وهب الله، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2003.

46- هيثم الكيلاني، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969.

47- وايتلام كيث، **اختلاق إسرائيل القديمة (إسكات التاريخ الفلسطيني)**، ترجمة سحر الهنيدي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1999.

48- يسرائيل تال، **الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية**، بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، 1980.

❖ الدوريات:

1. ابراهام روتام، عقيدة عسكرية لمفهوم متجدد للأمن القومي استراتيجية شاملة لإسرائيل. ترجمة: محمد الصراف، **الهيئة العامة للإستعلامات، وزارة الإعلام**، القاهرة، العدد 841، 2001.

1- أحمد عبد الحليم، أمن البحر الأحمر الماضي والمستقبل، **مجلة قضايا استراتيجية**، العدد الثاني، 1996.

2- أمطناس شحادة وايناس الخطيب، النخب الإقتصادية في المشهد الإسرائيلي. **أوراق بحثية، برنامج دراسات إسرائيل**، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية، العدد الثاني، 2013.

3- باسم خفاجي، الإهتمام المتصاعد للولايات المتحدة بإفريقيا. سبع مقترحات لتقوية السياسة الإمريكية الإفريقية، **الأهرام**، العدد الأول، أكتوبر 2004.

2. بلال صعب، الحرب المقبلة، كيف سيبدو الطرفان، صراع آخر بين حزب الله وإسرائيل وكيف يتهيّأ الطرفان، بيروت، **سلسلة ترجمة الزيتونة**، العدد 71، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جانفي 2011

4- جاسم يونس محمد، السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة دراسة حالة إثيوبيا، **مجلة العلوم السياسية**، العدد04، 2005.

5- جلال الدين محمد صالح، القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد الأول، أكتوبر 2004.

6- حمدي عبد الرحمان، السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، **السياسة الدولية**، العدد 44، أفريل 2001.

7- سرور عبد الناصر، السياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة، **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، العدد الثاني، 2010.

8- سمير سمعان وعبد الحميد الكلاني وحسن حسن، استراتيجيات إسرائيل لعام 2010 قراءة في مؤتمر هرتسيليا لعام 2010، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد51، ربيع 2010.

9- عبد الباقي محمد خضر، العرب وصورة إفريقيا مقاربة أولية في الملامح، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد الثالث، ديسمبر 2008.

10- عبد السلام بغدادي، التحرك الصهيوني المعاصر في إفريقيا، معهد الدراسات الآسوية والإفريقية، **سلسلة دراسات مستقبلية**، العدد رقم 224، 1986.

11- عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحربي الإسرائيلي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد380، ديسمبر 2010.

12- عبد الهادي عبد العظيم هويدا، القرن الإفريقي محاولات الإغاثة، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد الأول، أكتوبر 2004.

13- علي الدين هلال، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، **مجلة شؤون عربية**، ع35، كانون الثاني، 1984.

14- فول مراد، البعد الإستراتيجي للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، كلية العلوم السياسية للعلاقات الدولية، **مجلة الفكر**، جامعة بسكرة، العدد التاسع.

15- محمد جارمي، القدرة في التنظيم الدولي المعاصر، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، ع02، 1988.

16- محمد جمال عرفة، الصين التغيير الناعم في إفريقيا (العولمة البديلة)، **الأهرام**، العدد 22، سبتمبر 2011.

3. محمد حافظ علي حميدة، ماذا خسر العالم بانهيار الاتحاد السوفييتي، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد: 10668، 2008.

17- مختار شعيب، الإستراتيجية الإسرائيلية اتجاه البحر الأحمر بين الإستمرارية والتغيير، **مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**، العدد 12، 1998.

18- مركز المعلومات حول الإستخبارات والإرهاب، نشاط ايران في شرق إفريقيا، بوابة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد الخامس، أكتوبر 2004.

19- منير محمود السيد بدوي، الإتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة **مقال مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية**، جامعة أسيوط القاهرة.

20- واشنطن تعيد ترتيب الأمن الإقليمي للقرن الإفريقي، **جريدة العرب**، العدد 9909، 2015/05/06

21- يحي غانم، أسرار العلاقات الخاصة بين شارون وحركات التمرد في إفريقيا، **جريدة الأهرام**، 2006/01/10.

❖ رسائل غير منشورة:

1- ابراهيم يوسف حماد عودة، **الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2011.

2- أحمد عواد النويران الفاعوري، **التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2012/2006**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

3- أميرة حناشي، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2008.

4- خولة صامري، الصراع العربي الإسرائيلي (حرب 1948 انموذجا)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، شعبة تاريخ، 2013/2012.

5- رابح زغوني، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008

6- سميرة قط، **الاستراتيجية الإقتصادية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط نموذج**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2008.

7- صالح وهيب، **دور وزارة الخارجية الإسرائيلية في تحقيق أهداف الصهيونية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والفنون والعلوم والثقافة، القاهرة، 1990.

8- محي الدين حدّاد، **توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي في الفترة ما بين 2000-2009**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012

9- مها حابس الفايز، **إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي**، السودان نموذجا، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011..

❖ التقارير:

1- محمود أبو العينين، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي**، 2002/2001. مركز البحوث للدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

2- محمود وليد خالد، **التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء أثيوبيا دراسة حالة**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات. www. Aljazeera.net

❖ مواقع الأنترنت:

1- ابراهيم عادل، عودة علاقات الطوغو وإسرائيل وواقع العلاقات العربية الإفريقية، www. Digital.Ahram.org.eg (تاريخ الدخول: 20 اوت 2014)

2- ابراهيم عرفات أحمد، دلالات التحرك الإسرائيلي في افريقيا بعد اتفاق الأمن الغذائي، www.siyassa.eg (تاريخ الدخول: 20 اوت 2014)

3- حسونة أيمن، ايران تضرب النفوذ الإسرائيلي في غرب إفريقيا وحوض النيلبدبلوماسية الصفقات، www.almasryalyoum.com

4- سعيد عياش، تحدي نزع الشرعية-تهديد مصيري لإسرائيل- أوراق إسرائيلية، العدد 51، مؤتمر هرتسيليا، هاجس تآكل المناعة...قلق عقد الزوال، على الموقع: www.al.madarer.net

5- عبد الرحمان حمدي، إفريقيا وإسرائيل في عالم متغير، www.alraicenter.com (تاريخ الدخول: 04 سبتمبر 2014)

6- عدنان أبو عامر، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، www.Aljazeera.net (تاريخ الدخول: 17 جويلية 2014)

7- غازي دحمان، التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا ومخاطرها على الأمن العربي، www.Aljazeera.net (تاريخ الدخول: 25 سبتمبر 2014)

8- منى خوجلي، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.. الهيمنة عبر بوابة المساعدات، www.islam4afric.net

9- تشكيلة الحكومات في إسرائيل على الموقع: www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4867

10- محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، على الموقع: www.alzaytouna.net

11- الموسوعة الحرة على الانترنت موساد/www.ar.wikipedia.org/wiki

12- الموقع
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn*afric/Sec06.doc-cvt.htm

13- محمد عبد القادر ناجي عزّو، عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي، الجزء الأول، على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144415

14- www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/isra-south/Sec03.doc-cvt.htm

15- archive.aawsat.com

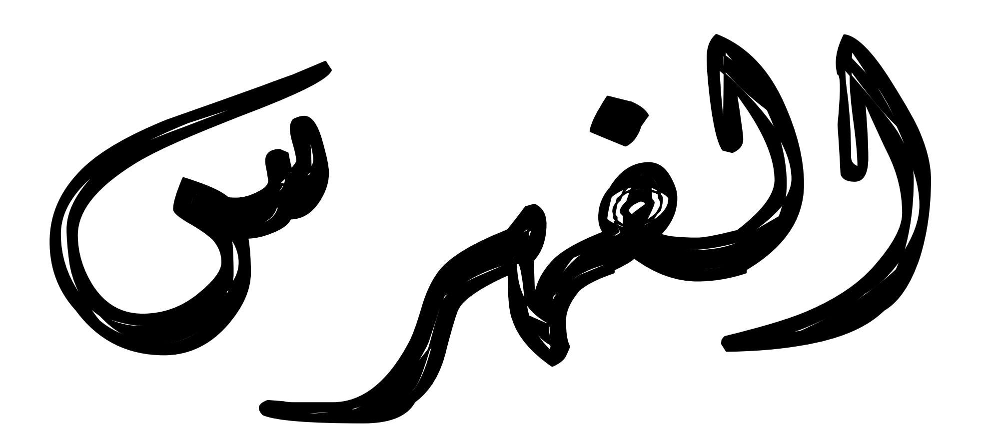
❖ ثانيا: الـمراجع باللغة الأجنبية:

1. Andrewd Moravesik, Liberal International Relations Theory: A scientific assessment , In colin Elman and Miriam Findus Elman(eds), Progress international relations theory, Appraising the field Cambridge, Mit press, 2003
2. Bowker Mike and brown robin, From cold War to Collapse: Theory and world politics in the 1980s, Cambridge University press, 1993.
3. Colin elman & iram Findusn Elman (eds), progress in International relations theory: appraising the field combridge: Mit press, 2003.
4. Viotti, Paul and Kauppi MarkV, international relations theory: Realism, pluralism, Globalism and beyond, USA, allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999.
5. Zerubavel yael, decovred roots: collective Memory and the making of Israeli National tradition, Chcago, 1955.

Working Papers:

6. Bienen derk (and others), Societal interests, policy networks and foreign policy an out line of utilitariam-liberal foreign policy theory, germany, working paper, n°33a.

7. Bockle henning(and others), norms and foreign policy: constructivist foreign theory, Germany working paper, n° 34a
8. Macleod alex, grench policy toward Traq since the Gulf War a realist dream case? paper prepared for the 40th annual conventionof the international studies studies association (ISA), Washington, February, 1999.
9. Rittberger Volker, approaches to the study of foreign policy from international relations theories, Germany, Working paper N°309.


الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

مقدمة 4

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه إفريقيا

المبحث الأول: تشخيص الهاجس الأمني والأساس الوجودي لدولة إسرائيل 18

المطلب الأول: الظروف التاريخية والإقليمية لقيام النظام السياسي الإسرائيلي 18

المطلب الثاني: مفهوم الأمن من المنظور الإسرائيلي.............................. 24

المبحث الثاني:تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية: مدخل نظري 30

المطلب الأول: المقاربات الواقعية.. 31

المطلب الثاني: المقاربة الليبيرالية 41

المطلب الثالث: المقاربة البنائية 54

المبحث الثالث: الوحدات القرارية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية......... 62

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية 62

المطلب الثاني: الأجهزة غير الرسمية 75

الفصل الثاني

إسرائيل والأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي

المبحث الأول: أهمية القرن الإفريقي: نظرة تاريخة جيواسراتيجية 81

المطلب الأول: التفاعلات الداخلية والإقليمية 82

المطلب الثاني: القرن الإفريقي بين التأثير العربي والاختراق الإسرائيلي............ 83

المبحث الثاني: التنافس الدولي على القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة 89

المطلب الأول: أثر انهيار الاتحاد السوفياتي.................................... 92

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة دوليا.. 93

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه القرن الإفريقي....... 99
المطلب الأول: المحددات السياسية والمعضلة الأمنية 106
المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية 106

الفصل الثالث

مضامين العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الإفريقي

المبحث الأول: المجالات المختلفة للتعاون.................................. 120
المطلب الأول: العلاقات السياسية.. 120
المطلب الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية................................. 127
المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية والثقافية 131
المبحث الثاني: تحديات وآفاق السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة القرن الإفريقي 136
المطلب الأول: التحديات الداخلية والخارجية 136
المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية 145
خاتمة.. 149
قائمة المصادر والمراجع.. 154
الفهرس 166

ملخص الدراسة

حاولت هذه الدراسة تناول السياسة الخارجية الإسرائيلية بالتركيز على توجهاتها في القارة الإفريقية عامة، ودول القرن الإفريقي خاصة، حيث تم التعريج على أهم النظريات المفسرة لهذه السياسة، والتركيز على أهدافها ومحدداتها خلال فترة ما بعد الحرب الباردة التي تميزت بسمات جديدة جعلت من الدولة الإسرائيلية تكون حذرة في اختيار وانتقاء أفضل البدائل للحفاظ على مكانتها وسط بيئة محفوفة بالمخاطر على حسب إدراك الإسرائيليين، كما تحاول الدراسة كذلك تسليط الضوء على العلاقات الإسرائيلية بدول القرن الإفريقي مبرزة في ذلك الأهداف والخلفيات التي جعلت من إسرائيل التوجه نحو هذه المنطقة، حيث تأتي المعضلة الأمنية ضمن أهم محددات سياستها الخارجية، وهذا ما يجعلها تواجه تحديات داخلية وخارجية تفرض عليها اتخاذ تدابير وقائية من أجل ضمان أمنها القومي والتحكم في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي.

ABSTRACT

This study aims trying to tackle the Israel's foreign policies into the Horn of Africa countries after the cold war, Where the study was focus on the most important explanatory theories to that policies In addition its determinants and goals. Especially where the period of the post-Cold War was Characterized by a new features and Made the state of Israel to be cautious in choosing the best alternatives to maintain its position Amid a risky environment by the Israelis realize.

The study also tries to shed light on Israeli relation with the countries of the Horn of Africa, highlighting the goals and backgrounds that made Israel geared towards this region, In which security dilemma among the most important determinants of its foreign policy. This is what makes them facing internal and external challenges imposed on them to take preventive measures in order to ensure its national security, In addition controls and Manages the Arab-Israeli conflict.

Résumé

L'étude a essayé d'aborder la politique étrangère Israélienne, en mettant l'accent sur les tendances dans le continent Africain en général et les pays de la Corne de l'Afrique, en particulier, comme il a été question de démontrer les principales théories explicatives de cette politique et se concentrent sur les objectifs au cours de la période de l'après-guerre froide marquée par de nouvelles caractéristiques qui ont fait de l'état d'Israël à faire preuve de prudence dans choisir les meilleures alternatives pour maintenir sa position au milieu d'un environnement risqué selon la perception Israélienne. L'étude tente également de faire la lumière sur les relations Israéliennes avec les pays de la Corne de l'Afrique, en soulignant les objectifs et les horizon qui ont fait Israël pour aller sur cette région où vient la sécurité parmi les déterminants les plus importants de sa politique étrangère ce qui met Israél face à des défis internes et externes qui leurs sont imposées a prendre des mesures préventives afin d'assurer sa sécurité et de gérer le conflit Israélo-arabe.
Mots clés: Corne de l'Afrique, politique étrangère, Israélo-arabe, guerre froide.